معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٠٠)

تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات

ديسمبر ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٠٠)
(سلسلة علمية محكمة)

" تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات"

ديسمبر ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشرة فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد"
" الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجـــز البحث

تعد الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فى مصر من أهم الصناعات، وليس أدل على ذلك من قيام منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ من تطبيق إتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية، وتكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة بتوجيهاتها، والتحول نحو إقتصاديات المشاركة من أجل التصدير.

وتؤكد الدراسات المختلفة إلى أن زيادة نصيب الصادرات المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنسوجات والملابس الجاهزة من السوق العالمية لتجارة هذه السلع فى المستقبل هو رهن بثلاثة أمور وهى إيجاد حافز للمنتجين على التصدير، ورفع القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية، وأخيراً الإلتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

ويعد إلتزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بالمعايير الدولية أمراً حتمياً، حيث تؤدى إلى مساعدة هذه المشروعات على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة منها، تسريع النمو وخفض التكاليف وزيادة الأرباح، منح هذه المشروعات ميزة تنافسية؛ فتح أبواب للأسواق الخارجية أمام السلع المقدمة منها؛ فتح الأبواب أمام عملاء جدد، وزيادة قوة النشاط الجارى، المساعدة على المنافسة مع المشروعات الكبيرة، دعم المصداقية وزيادة ثقة العملاء؛ رفع مستوى أداء عمليات الإنتاج وزيادة الكفاءة؛ وزيادة حصة هذه المشروعات من السوق ثم مساعدة هذه المشروعات فى الإلتزام بالتشريعات الداخلية والخارجية.

ولذلك فإن على كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة تحديد المعايير التى ستلتزم بها للتواصل مع الهيئات الوطنية المعنية بالمعايرة والتواصل مع الإتحادات والجمعيات الخاصة بالقطاعات المختلفة العاملة بالمجال، مع ضرورة مشاركة هذه المشروعات فى الأعمال الفنية للمعايرة على المستوى الوطنى كخطوة أولى للمشاركة فى أنشطة المعايرة على المستويين الإقليمى والدولى. إلى جانب التأكيد على أهمية إستغلال هذه المشروعات لوسائل الإتصال الحديثة فى عملية إجراء البحوث والتواصل مع المشروعات الأخرى وطرح الاستبانات وإجراء المقابلات، وإستخدام البريد الإليكترونى وصفحات المواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الإجتماعي المختلفة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تفعيل المنظومة المصرية للجودة السلع المصدرة للخارج نظراً للدور الحيوى لهذه المنظومة فى تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة التى تستهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام ٢٠٢٠ لتتواكب وتتكامل مع كافة التوجهات العالمية والإقليمية والمحلية التى ترتكز على التطور الصناعى وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الصادرات وترشيد الواردات وتعزيز الإبتكار وتهيئة مناخ أعمال يدعم الإقتصاد القومى ويضمن إستقرار ونمو متوازن لكافة المؤشرات الإقتصادية، حيث يشكل محور الجودة ركيزة أساسية فى تنفيذ هذه الإستراتيجية الطموحة والتى تعتمد أولى مراحلها على المواصفات القياسية بإعتبارها بوابة العبور الرئيسية لسرعة نفاد المنتجات والخدمات الوطنية للأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من أن الهيئات المعنية بالجودة فى مصر قد خطت خطوات كبيرة نحو الإرتقاء بمنظومة الجودة المصرية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والإنجازات فى مجال توثيق المواصفات المصرية مع مثيلاتها العالمية وكذا الحصول على الإعتراف الدولى بمنظومة الإعتماد المصرية، إلا أنه يتبقى التحدى الكبير الذى يواجة قطاع الصناعة عموماً وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً هو كيفية وضع معايير الجودة والتميز العالمية موضع التنفيذ وهو ما يستلزم توعية كل العاملين فى المجال على أساليب ومعايير الجودة العالمية مع ضرورة إيجاد آليات لتفعيلها وتنفيذها وتطبيقها بطرق وأساليب فعالة.

الكلمات الدالة :

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة . – نظام الجودة المصري.
- صناعة النسيج والملابس الجاهزة. – جودة الصادرات المصرية. – معايير جودة التصدير.

Abstract

Activation of the Export Quality System in Small & Medium Projects in Egypt applied to Textile Sector

The industry of weaving and ready-made clothes is considered one of the most important industries in Egypt. This is assured by the fact that in 1995 GATT applied the agreement to liberalize international trade, formed giant economic blocks, and was transformed towards participatory economics for exportation.

Different studies assure that increasing the share of Egyptian exports of weaving and ready-made clothes produced by such projects in the future depends on three aspects: creating incentives for producers to export; increasing the competitive capacity of the industry; and commitment to international standards to ensure penetration of such products into international markets.

Commitment to international standards helps projects to improve quality of goods and services; enhances growth, reduces costs and increases profits; grants projects competitive advantage; opens foreign markets to goods and services; opens doors to new customers and enhances current activity; helps to compete with large projects; enhances credibility and customers trust; improves the level of production operations and efficiency; increases the market share; and helps projects to commit to different internal and external legislations.

All projects have to decide the standards to commit to, and communicate with national agencies, unions and associations of different sectors concerned with standardization. It is also important to participate in technical activities of standardization at the national level, as a first step to participate in such activities at the regional and international levels. In addition, it is important to utilize modern communications in conducting research and connections among different projects through questionnaires, interviews, using e-mails, web-pages, and different social media.

The study concluded the importance of activating the Egyptian system of quality of commodities exported abroad, due to the crucial role of this system in applying the strategy of Ministry of Trade and Industry, which aims to enhance industrial development and foreign trade of Egypt up to 2020. This is to be integrated into all local, regional, and international directives which concentrate on industrial development, increasing exports, decreasing imports, enhancing inventions, and securing stability and balanced growth of all economic indicators. Thus, quality represents a basic field in applying the ambitious strategy that depends on standards as the basic gate for national goods and services to regional and international markets.

Although agencies concerned with quality in Egypt stepped many steps to enhance the Egyptian quality system, by applying many initiatives and achievements in the field of documenting Egyptian standards compared with similar international standards, and obtaining international recognition of the Egyptian credit system, the major challenge facing industry in general, and weaving and ready-made clothes in particular, is how to apply international quality standards. This requires enhancing awareness of all employees in the field as for the methods and standards of international quality, with suitable mechanisms to apply and activate them effectively.

Key Words:

- Small and medium – scale . – Egyptian export quality
- weaving and ready- made clthes. – export quality standards
- Egyptian quality system .

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. إيمان أحمد الشربينى . **(باحث رئيسى)**

أ.د. زلفى شلبى.

أ.د. محمد حسن توفيق.

د. عزت زيان.

الهيئة العلمية من خارج المعهد :

د. محمد محمد أبو سريع .

أ. مدحت فهمى عوض.

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد :

أ. مى عوض.

أ. نورهان العطار.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	١
أولاً: مشكلة البحث	٣
ثانياً: أهمية البحث	٣
ثالثاً: أهداف البحث.	٥
رابعاً: المستفيدون من البحث.	٦
خامساً: منهجية البحث.	٦
سادساً: تساؤلات البحث.	٦
سابعاً: صعوبات البحث.	٦
ثامناً: مصطلحات البحث.	٦
تاسعاً:. خطة البحث	٨
الفصل الأول : الدراسات السابقة.....	٩
أولاً: الدراسات السابقة العربية	٩
ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية	١٣
الفصل الثانى: التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة المصرية فى النهوض بها.	**٣٧**
مقدمة.....	**٣٧**
أولاً : التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	**٣٧**
ثانياً: المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**٣٩**
ثالثاً: دور الحكومة فى النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	**٤٠**
الفصل الثالث: أهمية تعزيز التنافسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير	٤٨
مقدمة.....	٤٨
أولاً: تعريف التنافسية	٤٩
ثانياً: أهمية التنافسية	٥٠
ثالثاً: القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٥١
رابعاً: تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير فى ضوء إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠.....	٥٢

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: التصدير كإدة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.....	٥٨
مقدمة.....	٥٨
أولاً: التعريف بماهية التصدير.....	٥٩
ثانياً: جاهزية التصدير لتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.....	٦٩
ثالثاً: وسائل تدعيم الأداء التصديري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧٠
رابعاً: خارطة طريق لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصادرات المصرية.....	٧٥
خامساً: الفوائد التى يمكن أن تجنيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبة فى التصدير من نظام منظمة التجارة العالمية	٧٧
الفصل الخامس: الجودة وتطبيق المعايير لتحقيق نفاذية الصادرات المصرية.....	٧٩
مقدمة.....	٧٩
أولاً: التعريف بالجودة.	٧٩
ثانياً: التعريف بإدارة الجودة ومكوناتها الأربعة	٨١
ثالثاً: التعريف بالمعايير	٨٤
رابعاً: التعريف نظام الجودة	٨٧
خامساً: البنية التحتية للنظام الوطنى للجودة فى مصر.	٩٣
الفصل السادس : التعريف بصناعة المنسوجات فى مصر وأهميتها والميزة التنافسية لها...	١٠١
مقدمة.....	١٠١
أولاً: استثمارات صناعة المنسوجات المصرية "الأهمية والأهداف"	١٠١
ثانياً: تنافسية صناعة المنسوجات المصرية بالتركيز على صناعة الملابس الجاهزة	١٠٦
الفصل السابع : الجودة وتطبيق المواصفات القياسية لتحقيق نفاذية الصادرات المصرية.....	١١٢
مقدمة.....	١١٢
أولاً: المتطلبات الفنية للتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	١١٢
ثانياً: أهمية نظام علامة الجودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	١١٥
ثالثاً: المواصفات القياسية المطلوبة لتصدير المنسوجات	١١٦
رابعاً: المواصفات القياسية المصرية فى مجال الغزل والنسيج.....	١٢١
خامساً: نظم إدارة الجودة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٢٣

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثامن : مدخل لتفعيل وتطوير منظومة جودة التصدير فى مصر	١٢٥
مقدمة	١٢٥
أولا: تطور النظام المصرى للمواصفات القياسية والجودة.....	١٢٧
ثانياً: رصد وتحليل دور الجهات المعنية بالمواصفات القياسية والجودة.....	١٣٤
ثالثاً: الاجراءات الداعمة لتفعيل منظومة جودة التصدير في مصر.	١٤٥
النتائج والتوصيات.	١٥٦
أولاً : النتائج.	١٥٦
ثانياً : التوصيات	١٥٦
ملخص البحث.....	١٥٩
قائمة المراجع.....	١٦٤
الملاحق.....	١٦٨
قائمة الإستقصاء.	١٧٠
دراسة الحالة.	١٧٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الفصل الثانى		
جدول رقم (٢-١)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك المركزى المصرى ديسمبر ٢٠١٥.....	٣٨
جدول رقم (٢-٢)	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسططة طبقا لمجموعة من المعايير.....	٤٤
جدول رقم (٢-٣)	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب التصدير وعدد العمال.....	٤٥
جدول رقم (٢-٤)	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب التصدير ورأس المال	٤٦
الفصل الثالث		
جدول رقم (٣-١)	الإطار المنطقى لنتائج ومؤشرات استراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠ .	٥٥
الفصل الرابع		
جدول رقم (٤-١)	نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التصدير.....	٧٢
الفصل السادس		
جدول رقم (٦-١)	التوزيع الجغرافى للشركات والمنشآت العامة فى مجال صناعة المنسوجات.....	١٠٣
جدول رقم (٦-٢)	التوزيع الجغرافى للشركات العامة فى مجال صناعة المنسوجات حسب نمط المنطقة الكائنة بها.	١٠٤
جدول رقم (٦-٣)	ترتيب أكبر عشر استثمارات أجنبية فى صناعة المنسوجات حسب عدد الشركات.....	١٠٥
جدول رقم (٦-٤)	بيان بواردات مصر المرتبطة بنقص التكنولوجية فى قطاع المنسوجات.	١٠٧
جدول رقم (٦-٥)	موقع صناعة الملابس الجاهزة ضمن الأنشطة الفرعية لصناعة المنسوجات.....	١٠٨
الفصل السابع		
جدول رقم (٧-١)	توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقاً للجنة الفنية الفرعية لمنظمة الأيزو.....	١١٧
جدول رقم (٧-٢)	توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقاً للجنة الفنية الفرعية.....	١٢٢
جدول رقم (٧-٣)	توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقاً للجنة الفنية الفرعية ونوع المرجع.....	١٢٣
الفصل الثامن		
جدول رقم (٨-١)	الجهات الحكومية المعنية بجودة السلع بشكل مباشر.....	١٣٥
جدول رقم (٨-٢)	الجهات الحكومية المعنية بجودة السلع بشكل غير مباشر.....	١٤١
جدول رقم (٨-٣)	الجهات الحكومية المعنية بجودة السلع المصدرة فى قطاع المنسوجات.....	١٤٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الفصل الثالث		
شكل رقم (٣-١)	أسواق تصدير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	٥٣
شكل رقم (٣-٢)	برنامج تنمية الصادرات الواردة باستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦-٢٠٢٠.	٥٤
شكل رقم (٣-٣)	المعايير الأساسية لتحقيق قيمة مضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجه للتصدير.	٥٦
الفصل الخامس		
شكل رقم (٥-١)	مفهوم إدارة الجودة وفق تعريفها فى سلسلة المواصفات القياسية أيزو 9000:2005.	٨٣

مقدمة :

واجهت الصناعة المصرية تحديات وعقبات كثيرة، أدت لإغلاق آلاف المصانع، والأن تشهد الصناعة الوطنية قفزة نوعية، حيث سجلت معدل نمو نحو ٣٣% وهو من أعلى معدلات النمو فى العالم، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، حيث حدثت قفزة فى معدلات النمو الصناعي والصادرات وإنخفاض الواردات وذلك نتيجة الإصلاح الإقتصادي من تحرير سعر الصرف وإصلاح المنظومة الضريبية وإصدار قانون الإستثمار والبنية التحتية وغيرها من الإجراءات .

وما تقدم جاء نتيجة نجاح السياسات التى إتخذتها وزارة التجارة والصناعة بدءاً من ديسمبر عام ٢٠١٥، والتى نظمت عملية الواردات وحجمت دخول السلع مجهولة الهوية أو غير المطابقة للمواصفات إلى السوق المصرية، حيث أصدر وزير التجارة والصناعة عدة قرارات فى ديسمبر من عام ٢٠١٥ تقضى بعدم الإفراج عن أى واردات تأتى من مصانع غير مسجلة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ثم قرارات رئيس الجمهورية بزيادة التعريفة الجمركية على العديد من السلع المستفزة، وكانت نتيجة ذلك نشاطاً ملحوظاً فى الإنتاج المحلى لتلبية إحتياجات السوق المصرية من السلع التى توقف إستيرادها، هذا وتمتلك الصناعة المصرية إمكانات هائلة تمكنها من تصنيع العديد من المنتجات فى مختلف القطاعات، ومما لاشك فيه أن التصنيع المحلى يوفر أكثر من ميزة لمصر من بينها توفير العملات الأجنبية ورفع قيمة الجنية وزيادة معدلات التصدير وتعزيز التنافسية للصناعة الوطنية وجذب الإستثمارات الأجنبية من مختلف أنحاء العالم، وثمة ميزة غاية فى الأهمية تتعلق بفتح مصانع جديدة توفر فرص عمل للشباب، ومن شأنها أن تكون إضافة لكل المصانع والمشروعات القومية التى تم إفتتاحها فى مصر خلال فترة وجيزة .

ولقد حققت الصادرات المصرية غير البترولية تطوراً ملحوظاً خلال الـ (٨) شهور الماضية، حيث سجلت (١٥) مليار دولار مقارنة بـ (١٣,٥) مليار دولار بزيادة نسبتها ١١% كما تراجعت الواردات من (٤٥) ملياراً و(٥٠٨) ملايين دولار إلى (٣٥) ملياراً و(١٣٠) مليون دولار بنسبة تراجع بلغت ٢٣% ونتيجة لذلك تراجع العجز فى الميزان التجارى من (٣٢) ملياراً و(٣٦) مليون دولار إلى (٢٠) ملياراً و(١٣٣) مليون دولار بنسبة تراجع ٣٧%.

ولقد رصد أحد التقارير حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية خلال الفترة من يناير إلى أغسطس الماضى مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى أن أكبر (٨) قطاعات إنتاجية سجلت زيادة فى الصادرات تصدرها قطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بنسبة ٤٤,٣% ثم الملابس الجاهزة بنسبة ١٠,٦% ثم مواد البناء بنسبة ٨% والغزل المنسوجات بنسبة ٦% ثم الهندسية ٥,٨% ثم الصناعات الغذائية بنسبة ٥,٤% والحاصلات الزراعية بنسبة ٣,٨% وأخيراً المفروشات بنسبة ١,٦% كما رصد التقرير أن هناك تراجعاً ملموساً فى الواردات على مستوى القطاعات خلال الفترة المذكورة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث رصد التقرير أكثر (١٠) قطاعات شهدت تراجعاً تصدرتها الملابس الجاهزة بنسبة ٥٥% ثم الكتب

والمصنفات ٤٩% ثم المنتجات الجلدية ٣٩% فالهندسية ٣٣% والمفروشات ٣٢% ثم الصناعات الغذائية ٢٩% ثم الأثاث ٢٧% ثم الكيماوية والأسمدة ١٢% ثم الطبية ٨% وأخيراً الصناعات السيوية ٥,٧% .

كما تشير التقديرات الخاصة بالشركات التابعة وعددها (٢٥) شركة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس وذلك عن العام المالي الماضي فى ظل قيام تلك الشركات بعقد جمعياتها العامة خلال هذه الفترة أن المؤشرات المبدئية تشير إلى تحسين النتائج وإنخفاض الخسائر بنسبة ٢٠% عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

ولتحقيق زيادة بالصادرات فقد تم الإعلان عن بدء تنفيذ "برنامج العمل الأفضل" فى مصر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمجلس التصديرى للملابس الجاهزة فى شهر يونيو الماضي، وإستهدف البرنامج الإرتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من خلال الحصول على شهادات معتمدة من البرنامج تتيح نفاذها لمختلف الأسواق الخارجية فضلاً عن إتاحة الفرصة لهذه الشركات للتعاون مع كبرى الماركات العالمية لتصنيع منتجاتهم فى مصر، مما سينعكس إيجابياً على زيادة معدلات التصدير، ويستغرق تنفيذ هذا البرنامج (٦) شهور بدلاً من (١٨) شهراً وترتبط هذه المدة بالإعتبارات المتعلقة بكفاءة المصانع المصرية مقارنة بباقى الدول الخاضعة للبرنامج، حيث سيتم البدء بقطاع الملابس الجاهزة على أن يتم إضافة قطاعات تصديرية أخرى خلال مدة تنفيذ البرنامج، وذلك فى ظل تنفيذ الحكومة لمنظومة إصلاح تشريعى متكاملة بهدف إنشاء مشروعات تنموية مستدامة توفر فرص عمل لائقة ومناسبة .

كما كان للمبادرة الخاصة بتوفير تمويل بسعر فائدة منخفض ٥-٧% أسهاماً كبيراً فى زيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة إنتاجها، وإنشاء مصانع صغيرة جديدة لتغطية إحتياجات السوق المحلى والمساهمة فى التصدير والدخول إلى حلبة المنافسة العالمية وإحداث تطورات تمكنها من فتح أسواق جديدة ، ورفع مستوى جودة منتجاتها بشكل مستمر بما يتناسب مع المستجدات فى الأسواق العالمية والتى تتطور بشكل لحظى.

ولتحقيق تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدرة فإن على هذه المشروعات الإلتزام بمعايير الجودة العالمية لكى تستطيع أن تشغل مساحة مناسبة من السوق العالمى، وذلك فى ظل كون العديد من الشركات المستوردة تهتم بالسعر على حساب الجودة حيث إكتشفت وزارة التجارة والصناعة أن شهادات تطبيقات الجودة التى تشير إلى أن السلع المستوردة مطابقة للمواصفات يتم تزويرها بشكل منظم، وممنهج، الأمر الذى أدى إلى إغراق السوق المحلية بسلع رديئة وذلك دفع وزارة التجارة والصناعة إلى إصدار قرارات لتنظيم عملية الإستيراد بالتحقق من جهة الإنتاج ومدى تطبيقها للمعايير والمواصفات القياسية والوقوف على السعر الحقيقي للسلع، خاصة وأن أغلب السلع التى يتم إستيرادها لها بديل محلى.

ولقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إستراتيجية لمضاعفة الصادرات حتى عام ٢٠٢٠ وتستهدف فى المقام الأول خروج منتج مصرى ذى جودة عالمية من خلال تطبيق عدد من الآليات للنهوض

بمنظومة الصادرات ككل من خلال التأهيل والتدريب لرفع كفاءة قدرات المصدر المصرى من خلال وضع وتقديم برامج الدعم الفنى وتطوير جاهزية المشروعات للتصدير.

أولاً : مشكلة البحث

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عقبات كثيرة فى سبيل تحقيق جودة التصدير لمنتجاتها، فالتصدير الناتج يعد محوراً أساسياً فى تحقيق الأزدهار فى الدول النامية ومنها مصر، حيث يؤدى إلى زيادة الحيوية الإقتصادية على مستوى المجتمع المحلى وتوفير سبل عيش مستدامة للعاملين فى هذا المجال. كما يتيح فى الأسواق العالمية فرصاً جديدة لهذه المشروعات للمشاركة فى العملية التصديرية حيث أن التعقيد الناجم عن وجود العديد من الأنظمة والمعايير والحوافز التجارية يمثل سلسلة من العقبات الهائلة أمام هذه المشروعات الساعية إلى أسواق التصدير.

ولذلك فإن التحدي الحقيقي أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكمن فى التغلب على العقبات التجارية التى يواجهها المصدرون بالدول النامية، حيث أن المعلومات العملية قد يكون من الصعب الحصول عليها والتى قد تكون قد توارت فى كثير من الأحيان فى الوثائق الأكاديمية والتقنيات المعقدة والبيروقراطية . ولقد وضعت هذه الدراسة تصور للخروج من الخير الضيق لمنظومة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن تحقيق جودة التصدير لم يعد بديل غائب فى منظومة العمل بهذه المشروعات وذلك فى ضوء التطور التكنولوجي المتسارع والذى حدث فى الآونة الأخيرة حيث أن ثورة الإتصالات آتاحت فرص للإتصال بالعالم الخارجي والإنفتاح على الدول الآخرى بما يسمح بإمكانيات هائلة فى المشاركة فى الأسواق الخارجية وتقديم منتجات متميزة تستطيع المنافسة فى هذه الأسواق

ثانياً: أهمية البحث

كانت وما زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز وإهتمام معظم الحكومات نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ومن ثم الأيدي العاملة والحد من البطالة ، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالى للكثير من الدول.

وتشير دراسات متعددة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى ركائز التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الإقتصادية الشاملة بصفة عامة لما تلعبه من دور قيادي في تحقيق المعدلات المطلوبة من التنمية الصناعية، وجذب رؤوس الأموال المحلية للإستثمار في هذه المشاريع بما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة فرص العمل للشباب، هذا بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحقق الترابط والتكامل الهرمي بين فروع الصناعات المختلفة، كذلك تساهم في إستقرار وزيادة الإنتاج والدخل.

ونظراً للدور الريادى والبارز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى النشاط الصناعي بوجه خاص في معظم دول العالم رغم إختلاف حجمها ووزنها النسبى من بلد لآخر، فإن لهذه الصناعات دوراً مهماً في

تطور النشاط الإقتصادي لكافة البلدان فهي تعد العمود الفقري لأي إقتصاد حر وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الإقتصاديات الوطنية حيث تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر في الدخل القومي ، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق خفض إستيراد السلع والمنتجات المماثلة وتنمية الصادرات، وتعد رافداً للمشروعات الكبيرة تساعد على زيادة تطورها وإزدهار البني والهياكل الصناعية المتعددة. كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور فعال فى إستغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة ولأهمية التصدير لكافة أنواع الإنتاج تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً فى زيادة حجم الصادرات من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة نسبة مساهمتها في الصادرات بصفة عامة وصادرات القطاع الصناعي بصفة خاصة قياساً على مساهمات هذه المشروعات فى العديد من الدول مثل اليابان والهند وغيرها حيث تزيد نسبة الصادرات الصناعية عن ٥٠% من حجم الصادرات.

هذا وتشير تجربة الدول الصناعية الكبرى إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد لعبت دوراً رائداً في تنمية الصناعة التحويلية، من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبري مما ساعد على إيجاد وتحقيق تكامل البنيان الصناعي، وأن هذه المشروعات هي محرك القطاع الصناعي في الدول الحديثة التصنيع، فهى تمثل ٩٨% من المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، كما أن تجربة التصنيع في كل من تايوان وسنغافورة وماليزيا تعد مثالاً واضحاً لإمكانية نجاح التنمية الصناعية بالإعتماد على هذه المشروعات إذ حققت هذه الدول معدلات نمو صناعي فاق في بعض الأحيان المعدلات التى تحققها الإقتصادات المتقدمة المعتمدة على الصناعات الكبيرة.

وتكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقوم بالتصدير العديد من المميزات منها توافر فرصة لزيادة حصتها في السوق، الإستفادة من فائض الإنتاج الغير مستغل في السوق المحلية ، الإقلال من الإعتماد على المبيعات المحلية أو تعويض ركود السوق المحلية، تخفيف المنافسة المحلية من خلال التوسع في أسواق أجنبية أقل تنافسية، تخفيض تكاليف دراسة الأسواق الأجنبية مع إتباع خطى القادة المحليين في الأسواق الأجنبية تحفيز المصدرين على المنافسة في الأسواق الدولية لتعديل منتجاتهم لتصبح أكثر ملائمة لإحتياجات السوق مما يؤدى إلى تحسين مستوى المعرفة والكيفية التقنية لديهم .

ويعد التصدير الناجح من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً جوهرياً في تحقيق الإزدهار الأوسع نطاقاً للبلدان النامية، وزيادة الحيوية الإقتصادية على مستوى المجتمع المحلي وتوفير سبل عيش مستدامة للعاملين وأسرهم وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتعرض للعديد من المعوقات والمشاكل في سبيل تطويرها وتحسين أدائها ، هناك أهمية بالغة فى التعرف على أهم هذه المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في سبيل تحقيق هدف زيادة حجم صادراتها، وبخاصة الأنظمة

المعقدة والمعايير وغيرها من الحواجز التي تمثل سلسلة من العقبات الهائلة التي تواجه هذه المشروعات التي تسعى إلى أسواق التصدير.

ولقد أكدت الأبحاث التي أجراها مركز التجارة الدولي بجنيف ITC أن الجودة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق ولتحسين القدرة التنافسية لدى الشركات المصدرة، وتشكل تلبية المتطلبات الفنية تحد للعديد من الشركات المصدرة، لا سيما فى ظل زيادة عدد المواصفات القياسية إذ تفرض البلدان المختلفة عدداً من المواصفات القياسية من أجل حماية صحة وسلامة مواطنيها، وتلبية مطالب المشترين وحاجاتهم المحددة، وبينت الأبحاث أن أغلب المشاكل التى تواجهها الشركات المصدرة تنتج عن إجراءات غير متصلة بالتعرفة الجمركية بل ناتجة عن لوائح فنية، وإجراءات لتقييم المطابقة، وإجراءات للصحة النباتية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى ترغب فى تصدير منتجاتها تحتاج إلى معلومات حديثة حول المتطلبات الفنية المطبقة، الإختيارية منها والإلزامية، في أسواقها المستهدفة وبعد الحصول علي هذه المعلومات، يتوجب على هذه المشروعات أن تكيف منتجاتها وعملياتها للإيفاء بمتطلبات سوق التصدير وإثبات المطابقة لها، لكنها قد لا تتمكن من تحقيق هذا الهدف بسهولة والوصول إلى مقدمي خدمة تقييم المطابقة المعترف بهم لأن البنية التحتية للجودة في بلادها قد لا تكون متطورة تطوراً كاملاً، لذلك يتوجب على هذه المشروعات الحصول على شهادات أجنبية معترف بها في سوق التصدير .

وأخيرا نود التأكيد على أنه لا صناعة من دون قدرة تنافسية، حيث ترتبط القدرة التنافسية إرتباطاً وثيقاً بتحسين المنتج والذي يعتمد بدورة على معايير الجودة فتؤدي عملية تطبيق أنظمة الجودة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحسين فرص تصدير المنتجات إلى الخارج فتبعاً لما تظهره توجهات السوق الدولية ستصبح نظم إدارة الجودة المختلفة (إيزو ISO)، على سبيل المثال، مقياساً لقدرة المنتجات على إختراق الأسواق العالمية.

ثالثا: أهداف البحث

- التعريف بالمفاهيم الأساسية لإدارة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة المعوقات والمشاكل التي تواجه التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- دراسة أساليب إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من حيث المتطلبات الفنية وإدارة السلامة وأنظمة الإدارة البيئية وغيرها من الأنظمة الأخرى وتأثيرها علي منظومة التصدير.
- تحديد وسائل تدعيم منظومة ادارة جودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

رابعاً: المستفيدون من البحث

هناك جهات عديدة يمكن أن تستفيد من هذا البحث نذكر منها:

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .
- وزارة التجارة والصناعة.
- مركز تحديث الصناعة.
- الوزارات الأخرى التى يتعلق عملها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الجهات المختلفة العاملة فى مجال التصدير.
- البنوك.
- الجمعيات الأهلية المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى مجال التصدير .
- أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: منهجية البحث

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للإجابة علي إشكالية هذا البحث، والذى يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة موضع البحث، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى مرحلة إبداء الرأي بشأن هذه الظاهرة محل البحث وذلك بالإعتماد علي الكتب العربية والأجنبية والبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع إلى جانب إستخدام الإنترنت.بالإضافة إلى المنهج الإستقرائى حيث تم دراسة حالة احد المشروعات المتوسطة العاملة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة لتعميق الدراسة النظرية بهذا البحث.

سادساً: تساؤل البحث

كيف يتم تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

سابعاً: صعوبات البحث

تشكل عملية الحصول على البيانات والمعلومات عقبة كبيرة فى سبيل إخراج البحوث المتميزة فى مصر، فالدراسات التطبيقية تحتاج إلى مصادر للمعلومات من جهات موثقة قد لا تتوافر لإتمام البحث بالصورة المتوقعة.

ثامناً: مصطلحات البحث

سيتم التعريف بمجموعة مصطلحات البحث والتى تشمل :

١- التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢- التصدير.
٣- الجودة .
٤- ادارة الجودة .
٥- صناعة المنسوجات في مصر.

(١) : التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك المركزى المصرى المشروعات الصغيرة القائمة بأنها " تلك المشروعات التى يقع حجم أعمالها ما بين (١٠) مليون جنية إلى أقل من (٢٠) مليون جنية والمشروعات الصغيرة الجديدة (حديثة التأسيس حيث يقع رأس مالها المدفوع ما بين (٥٠) ألف جنية إلى (٥) مليون جنية للمشروعات الصناعية و(٣) مليون جنية للمشروعات غير الصناعية وحجم العمالة بهذه المشروعات أقل من (٢٠٠) فرد" .

" أما المشروعات المتوسطة القائمة فيقع حجم أعمالها من (٢٠) مليون جنية إلى أقل من (١٠٠) مليون جنية والمشروعات المتوسطة الجديدة (حديثة التأسيس فيقع رأس مالها المدفوع من (٥) مليون جنية إلى (١٠) مليون جنية للمشروعات الصناعية، ومن (٣) مليون جنية إلى (٥) مليون جنية لغير الصناعية وحجم العمالة بها أقل من (٢٠٠) فرداً.

(٢): التصدير

يعرف التصدير بأنه " قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف العملية التصديرية من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وإنتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات آخري وتكنولوجيات جديدة".

(٣): الجودة

تعرف الجودة بأنها " مجمل سمات وخصائص منتج أو خدمة ، حيث تؤدى تلك الخصاص إلى القدرة على الوفاء بإحتياجات محددة" .

(٤): إدارة الجودة

تعرف إدارة الجودة بأنها " تلك الوظيفة التى تتطلب التخطيط المحكم والتنظيم السلس والقرارات الرشيدة حيث تؤدي دوراً حاسماً فى التخطيط الإستراتيجى وذلك من خلال تفحص مكونات الإستراتيجية من حيث الرسالة والرؤية والقيم الجوهرية ومجال المنتج والسوق ومجال التنافس والتميز والسياسات الداعمة وثقافة المنظمة التى ستحدد قدرتها على النمو والإستمرار " أى يمكن القول أنها الطريقة التى تضمن بأن جميع الأنشطة الضرورية لتقييم وتطوير منتج أو خدمة ما فى المنظمة فعالة وتعمل بكفاءة وتشمل إدارة الجودة هذا الجانب من الوظائف الإدارية الذى يختص بوضع وتنفيذ سياسة الجودة وذلك بدأ من تأسيس نظام الجودة وتطويره وتطبيق نظام الجودة وتدقيق نظام الجودة ومراجعة الإدارة ثم الحفاظ على نظام الجودة".

(٥): صناعة المنسوجات فى مصر

تعد صناعة المنسوجات من أعرق الصناعات فى مصر، حيث بدأت فى القرن التاسع عشر عام ١٩٩٨ميلادية بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج ويعتبر عام ١٩٢٧البداية الحقيقية لهذه الصناعة حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءاً من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتحولت يعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلى دولة مصدرة له فى عام ١٩٤٩، وتغطى هذه الصناعة جميع المراحل المتصلة والمتكاملة للصناعة وهى الحلج والغزل والنسيج والتبيض والصناعة والتجهيز والتريكو والملابس الجاهزة .

هذا وينقسم قطاع الغزل والنشيج والملابس الجاهزة إلى سبع صناعات ، ثلاث صناعات منها منتجات نهائية وهم المفروشات والملابس الجاهزة، وأربع صناعات مكونات وسيطة وهم الغزل والنسيج والتريكو والإكسسوارات هذا وينصب هذا البحث على دراسة الملابس الجاهزة.

تاسعاً: خطة البحث

الفصل الأول : الدراسات السابقة

الفصل الثانى: التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ودور الحكومة المصرية فى النهوض بها.

الفصل الثالث: أهمية تعزيز التنافسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير فى مصر.

الفصل الرابع: التصدير كإدة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

الفصل الخامس: الجودة وتطبيق المعايير لتحقيق نفاذية الصادرات المصرية.

الفصل السادس : التعريف بصناعة المنسوجات فى مصر وأهميتها والميزة التنافسية لها.

الفصل السابع : الجودة وتطبيق المواصفات القياسية لتحقيق نفاذية الصادرات المصرية.

الفصل الثامن: مدخل لتفعيل وتطوير منظومة جودة التصدير فى مصر.

وبناء على ما تم دراسته فى هذا البحث سيتم طرح مجموعة من النتائج التى توصلت إليها مجموعة العمل ، ثم طرح الإستخلاصات التى تم التوصل إليها.

الفصل الأول

الدراسات السابقة

أولا :الدراسات السابقة العربية

– دراسة منتدي البحوث الاقتصادية (٢٠٠٤) "إمكانات حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الصادرات (جمهورية مصر العربية): ملخص تنفيذي"، القاهرة: وزارة التجارة الخارجية، مركز البحوث للتنمية الدولية، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تناولت الدراسة المناخ العام لتمويل الصادرات، ومصادر التمويل في مصر، ومراحل التمويل وأنواعه المختلفة، ودور المؤسسات المشاركة في تمويل الصادرات، واستعرضت أسباب رفض البنوك لتمويل الصادرات، وآراء بعض البنوك في فرص التصدير المفقودة، ومدى دراية المشروعات بهذه الفرص، ودور الهيئات الأجنبية المانحة، والطلب على تمويل الصادرات، واستعرضت الإطار التشريعي الداعم للتصدير، بالإضافة إلى عرض خبرات ٨ دول في دعم الصادرات (الهند، تركيا، تونس، سنغافورة، المكسيك، إيطاليا، كندا، أمريكا)، وأفضل الممارسات في تمويل الصادرات.

– **الأهداف:** كانت الدراسة تهدف إلى تحديد معوقات التصدير أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حسب المجالات المختلفة المالية والإدارية والقانونية. ودراسة دور البنوك المختلفة في دعم صادرات هذه المشروعات، وتحديد الآليات التي يمكن أن تتخذها الحكومة في مساعدة الطرفين على حل هذه المشاكل.

– **النتائج:** هناك حاجة للنظر في زيادة رأسمال الشركة المصرية لضمان الصادرات، وإلى الضغط الحكومي بالنسبة لاتفاقيات إعادة الشراء باعتبار أن الحكومة مستورد مهم. تتمثل معوقات الحصول على تمويل الصادرات في: المعوقات التسويفية مثل: نقص تمويل الأنشطة التسويقية، نقص التدريب على التسويق، نقص المعلومات عن الأسواق الأجنبية، الجودة غير المقبولة للسلع المحلية في الأسواق الأجنبية؛ صعوبة الحصول على التقنية الحديثة، عندما يكون سعر البيع المحلي أعلى من سعر التصدير؛ عدم دراية غالبية البنوك بقانون التصدير الجديد، حيث أن قانون التصدير الجديد لا ينص على إعفاءات ضريبية على الصادرات، مركز معلومات التصدير التابع للبنك المصري لتنمية الصادرات غير فعال، لم يتم تفعيل قانون التأجير التمويلي حتى ذلك الوقت، البنوك تتجنب تمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات.

– **التوصيات:** زيادة رأسمال الشركة المصرية لضمان الصادرات، ممارسة الضغط الحكومي بالنسبة لاتفاقيات إعادة الشراء، صياغة السياسات التي تشجع على إنشاء شركات تنمية الصادرات، دعم الحكومة لشركات تنمية الصادرات في الجوانب المالية والإدارية، زيادة وعي المشروعات والبنوك بمنتجات تمويل الصادرات، قيام البنك المصري لتنمية الصادرات بالاحتفاظ بحجم تمويل الصادرات حتى لو انخفض كنسبة من المحفظة الإجمالية، تأمين الالتزامات طويلة الأجل من جانب المشترين الأجانب من خلال

التحالفات واتفاقيات إعادة الشراء، تشجيع الشركة المصرية لضمان الصادرات على ضمان تمويل مرحلة ما بعد الشحن. تفعيل قانون التأجير التمويلي وقيام البنوك بالعمل بمقتضاه، العمل على رفع جودة المنتجات المعدة للتصدير حتى لا تتعرض للرفض.

– دراسة بن عمر، الطاهر & ليمنتور، جان فرانسوا (٢٠٠٨) "إمكانيات التكامل المتاحة في قطاع النسيج والملابس ببلدان الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر: الأردن وتونس ومصر والمغرب: التقرير الختامي"، الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر: الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. (٢٠٢ ص).

تناولت الدراسة جوانب البيئة الصناعية والإطار المؤسسي، والخصائص العامة للقطاع، والصادرات والواردات للدول الأربع. وتناولت السياق الدولي من حيث أثر تفكيك الاتفاقية متعددة الألياف، والمنافسة الدولية من الصين وتركيا، والطلب الأوروبي، وقدمت استراتيجية تفصيلية للنهوض بالقطاع، وتناولت السياسة المهنية، والسياسة التجارية، والسياسة الصناعية، وقدمت الدراسة قوائم تفصيلية بأنواع المنتجات المختلفة المطلوبة في كل سوق من الأسواق الأوروبية على حدة.

– **الأهداف:** تحديد مجالات التعاون بين الدول الأربع، تحليل إمكانيات التكامل والاندماج في قطاع النسيج والملابس، تعزيز التبادل التجاري بين دول الاتفاقية، تنمية الصادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي، تقديم تصورات لتأهيل القطاعات الإنتاجية الفرعية بما يزيد قدرتها التنافسية، تحديد الإمكانات المتاحة لتنمية القطاع، استقطاب الاستثمارات الأوروبية إلى بلدان الاتفاقية.

– **النتائج:** نظرا لكبر حجم الدراسة، فقد قدمت عددا كبيرا جدا من النتائج المتعلقة بكل بلد من بلدان الاتفاقية على حدة، ولكل بلد من البلدان الأوروبية، بل ولكل منتج من منتجات القطاع، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الاستنتاجات العامة.

– **التوصيات:** نظرا لكبر عدد النتائج المقدمة كما سبق، فقد قدمت الدراسة عددا كبيرا جدا من التوصيات المتعلقة بكل بلد من بلدان الاتفاقية على حدة، ولكل بلد من البلدان الأوروبية، بل ولكل منتج من منتجات القطاع، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من التوصيات العامة.

وكان من أبرز التوصيات العامة إعطاء الأولوية للأنشطة التي لها علاقة مباشرة بدفع التعاون بين دول المجموعة، وخاصة تركيز الهيكل المهني المشترك، الذي يدافع عن القطاع ومصالحه، وتطوير التعاون الفعلي على أرض الواقع بين شركات هذه الدول. مراعاة مدى توافر عنصر التمويل وقدرة الأطراف المختلفة على التنفيذ. تعاون جهات القطاع العام والقطاع الخاص في شكل جمعية مهنية في البلدان الأربع. تفعيل الاتفاقيات المختلفة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة من أجل الحصول على تمويل الأنشطة التي تؤهل صناعة النسيج من حيث مواصفات الجودة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاتفاقية ودول الاتحاد الأوروبي.

– دراسة بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (٢٠١٠) "دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر" ، القاهرة: البنك.

تتناول هذه الدراسة سوق غزول القطن في مصر من حيث الإنتاج المحلي القائم والمتوقع، وتطور التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، بالإضافة إلى تقدير الطلب المحلي القائم والمتوقع، وعرض أهم المشاكل التي تواجهها هذه الصناعة.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد حجم صناعة الغزول في مصر. وتحديد مكونيها المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى عرض أهم المشاكل التي تواجهها.

– **النتائج:** يعد قطاع الغزل والنسيج أكبر قطاع صناعي في مصر بعد قطاع الصناعات الغذائية، يبلغ حجم الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع ٥٠ مليار جنيه، يستحوذ قطاع الغزل والنسيج على ٢٥% من حجم العمالة المصرية، تبلغ نسبة مساهمة القطاع في الناتج الصناعي ٢٦.٤%، يصل حجم صادرات القطاع إلى ٧ مليار جنيه. يتراوح معدل التشغيل في إنتاج معظم أنواع غزول القطن ما بين ٨٣%–١٠٠%. أدت سياسة تحرير تجارة القطن منذ ١٩٩٤ إلى ارتفاع أسعار المدخل الرئيسى، مما أدى إلى انخفاضات متتالية في محصول القطن على مدى أكثر من ١٥ سنة. عدم التوافق بين الزراعة والصناعة فيما بين الجودة العالية لإنتاج القطن الشعر المحلي واحتياجات الصناعة الوطنية التي لجأت إلى المنتجات منخفضة الجودة رخيصة السعر. ارتفاع أسعار القطن المصري مقارنة بالقطن المستورد. اتجاه مصانع التريكو والأقمشة إلى استيراد غزول أجنبية، تغير أنماط الاستهلاك العالمي من القطن طويل التيلة إلى القطن قصير ومتوسط التيلة. ضعف قدرة الصناعة المصرية على المنافسة نظرا لقيام الدول المنافسة بدعم منتجي ومصنعي القطن. تزايد استخدام الألياف الصناعية وخيوط البولستر نظرا لمميزاتها الإضافية. تلبي الغزول المستوردة أكثر من نصف احتياجات صناعة الملابس في مصر. ارتفاع أسعار الغزول بنسبة ١٠٠% نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج في مصر، كالفوائد والطاقة. تدهور بعض مصانع الغزول خاصة في القطاع العام بسبب التقادم الفني للآلات، وضعف مستوى العمالة، وعدم القدرة على التعامل مع التقنية الحديثة. يعتبر التهريب أكبر المشاكل التي تهدد صناعة الغزل، بسبب تجارة الترانزيت، ونظام السماح المؤقت، وعمليات التزوير في المستندات والأوراق، والتهرب من الجمارك والضرائب.

– **التوصيات:** لم تقدم الدراسة توصيات صريحة مباشرة، ولكن يمكن استنباطها من النتائج المعروضة بشأن المشاكل التي تواجهها.

– دراسة الحداد، أميرة (٢٠١٢) "مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع". القاهرة: شركاء التنمية: بحوث، استشارات، تدريب.

تناولت هذه الدراسة لغز اختلاف تطور أداء مصر وكوريا الجنوبية في مجال التصنيع خلال ٥٠ سنة الماضية. حيث بدأ البلدان عملية التنمية بإمكانات متقاربة، وإن كانت الإمكانات المصرية أعلى في كثير من الحالات. وكانت السياسات المتبعة في البلدين متشابهة ظاهرياً. من حيث تدخل الدولة في عملية التصنيع. ولكن كوريا حققت نمواً مرتفعاً ومتسارعاً، بينما تعثرت عملية التنمية في مصر. وقدمت الورقة

نظرة سياسية عامة، وعرضا مقارنا للأداء، ومجالات السياسات الرئيسة وتطورها في البلدين، وسياسات التمويل والعمالة، سياسات التجارة، التكنولوجيا والتعليم، المؤسسات والحوافز وسياسات المنافسة، واختتمت بمناقشة الدور المستقبلي للدولة.

– **الأهداف:** تحاول الدراسة تفسير أسباب الاختلاف بين نتائج أدائي الاقتصادين المصري والكوري، بالرغم من تشابه البدايات، وبالرغم من حصول كل منهما على مساعدات أمريكية كانت كبيرة جدا في حالة مصر مقارنة بكوريا.

– **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن أداء التنمية الاقتصادية في مصر على مدار الخمسين عاما الماضية كان "متواضعا" مقارنة بدول أخرى، مثل كوريا الجنوبية. يكمن الخلاف بين مصر وكوريا في تفاصيل السياسات المتبعة. حيث صنع النظام الكوري بيئة متكاملة من الحوافز لرفع أداء المنشآت والتركيز على تنافسيتها في التصدير أساساً. ولكن لم تدفع سياسات النظام المصري إلى الكفاءة الاقتصادية، واتسمت التغيرات في السياسة الصناعية بالبطء.

– **التوصيات:** ضرورة وضع الحكومة المصرية لحزمة من السياسات الصناعية الشاملة المرتبطة بالأداء من أجل تحقيق التنمية الصناعية. وضع سياسات لدعم التنافسية تسمح بوجود هياكل صناعية ضخمة ودرجات معقولة من التركز الصناعي دون الوصول إلى الوضع الاحتكاري، صياغة سياسات للإندماج في الاقتصاد العالمي حسب فجوات التكنولوجيا والتسويق لكل منتج على حدة، تبني سياسات دعائية لتسويق المنتجات في الأسواق العالمية، تقديم الدعم المشروط للقطاعات الأكثر نمواً في الاقتصاد العالمي. تزامن تطبيق السياسات المذكورة مع بذل الحكومة لمزيد من الجهد لتحقيق مناخ صحي للأعمال، وتوفير الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لذلك. وضع آليات تضمن الإلتزام بالعقود، صياغة قواعد منظمة لعالم الأعمال تتسم بالشفافية والوضوح، زيادة الثقة في مناخ الأعمال المصري، وتقليل تكلفة المعاملات. إصلاح المؤسسات الحكومية المعنية لتطبيق السياسات الاقتصادية، تبني الإدارة بنظام الثواب والعقاب للحد من ظاهرتي الفساد وإستغلال السلطة.

– دراسة البرادعي، منى (٢٠١٦) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول على التمويل". في: مؤتمر الصناعات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود: الوسط المفقود" ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦. القاهرة: البنك المركزي المصري: المعهد المصرفي المصري.

تناولت الدراسة مفهوم "الوسط المفقود"، وعرضت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر في صورة حقائق وأرقام، وعرضت التحديات التي تواجه هذه الصناعات في مصر، وأهمية دعم هذه الصناعات، وكيفية النهوض بهذا القطاع، وأهم الخدمات غير المالية التي تدعم هذه الصناعات.

– **الأهداف:** تحاول الدراسة الإجابة على السؤال عما إذا كانت الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل "وسطا مفقودا"، وهل صعوبة الحصول على التمويل هو العائق الرئيسى أمام نمو هذه المشروعات، وهل الحصول على التمويل يوفر الدعم الكافي لهذه الصناعات؟

– **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تمثل "الوسط المفقود" ما بين الصناعات الكبيرة والصناعات متناهية الصغر. وضعف مساهمة هذه الصناعات في الإنتاج والقيمة المضافة والإنتاجية والنمو الاقتصادي. محدودية قدرة هذه المشروعات على زيادة حجم رأسمالها والحصول على التمويل والتوسع في الإنفاق الاستثماري. تضاؤل نسبة المشروعات المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغيل، تمثل المنشآت متناهية الصغر النسبة الأكبر من المنشآت، وهي تساهم في تخفيض حدة البطالة والفقر، ولكنها لا تساهم في النمو والتنمية. هناك صعوبات كثيرة في الحصول على التمويل من البنوك، بسبب صغر حجم رأس المال وضعف الضمانات. هناك تحديات غير مالية كثيرة منها: صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية والتسجيل، ضعف المهارات الإدارية، ضعف القدرات التسويقية، إنخفاض الوعي القانوني، عدم الحصول على التدريب الكافي، صعوبة مواكبة التطورات التقنية.

– **التوصيات:** توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات في إطار محاولة النهوض بالقطاع بشكل متكامل، ومنها: التركيز على الحصول على التمويل وتنمية العنصر البشري، تخصيص وحدة بكل بنك للتعامل مع أصحاب هذه المشروعات، توفير حزمة من المنتجات التمويلية لهذه المشروعات، تدريب الموظفين العاملين بهذه الوحدات على أداء هذه المهمة، تبسيط إجراءات التعامل مع البنوك، توجيه الإهتمام للمناطق الريفية، تطوير آليات تقييم الجدارة الائتمانية، توفير آليات تمويل غير مصرفية، مثل: بورصات متخصصة في هذه المشروعات، شركات تأجير تمويلي، شركات تخصيم، صناديق إستثمار مباشر. وقدمت توصيات تتعلق بجانب الطلب، منها: تنمية المهارات البشرية والتدريب، نشر الوعي المالي كوسيلة للشمول المالي، توفير الخدمات الاستشارية، توفير حضانات الأعمال. رفع مستوى منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، تبني البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي لتنفيذ حصر شامل لهذه المشروعات على مستوى الجمهورية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. إنشاء بوابة إليكترونية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة تجارب أجنبية ناجحة في مجال هذه الصناعات. تصميم دورات تدريبية وتنظيم ندوات تعريفية، وزيارات ميدانية، لنشر الوعي بهذا القطاع.

ثانيا : الدراسات السابقة الأجنبية

1- Abdirahman, Zam-Zam & Sauvee, Loic (2012) "The Implementation of a Quality Management Standard in a Food SME: A Network Learning Perspective". In: International Journal on Food System Dynamics 3 (3), 2012, pp. 214-227.

– أجريت هذه الدراسة على أحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في فرنسا، والتي تطبق معايير الأيزو ٢٢٠٠٠ في إطار مبادرة إقليمية في فرنسا، بالتركيز على الأبتكار في الصناعات الغذائية،

من حيث تحديد الموارد والكفاءة والهياكل في حالة تبني الأبتكارات. وتحديد تأثير الأبتكار على سلوك المشروع تجاه بيئته.

– **الأهداف:** تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولا، وضع إطار تحليلي يتسق مع أدبيات شبكات الأبتكار وآثار التعلم المرتبطة بها، والمخصصة لدراسة تطبيق معايير إدارة الجودة. ثانيا، تطبيق هذا الإطار على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية لاختباره وتحديد آثار تعلم الشبكات التي تتحقق من خلال تطبيق معايير إدارة الجودة، وبالتحديد أيزو ٢٢٠٠٠ لسلامة الغذاء. وذلك من أجل إقتراح أدوات لدعم القدرة الإبداعية لهذه المشروعات، من خلال تحسين استخدامها في شبكات الأبتكار الرسمية و/أو غير الرسمية.

– **النتائج:** تعتبر عملية تطبيق معايير الجودة عملية طويلة معقدة ترتبط بالسياق التنظيمي والفردي للمشروع. وتعتبر معايير إدارة الجودة غير مادية بطبيعتها وصعبة التطبيق. ولا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمفردها أن تطبق معايير الأيزو ٢٢٠٠٠. وتعتبر عملية التعلم جماعية بطبيعتها، حيث تشمل مجموعة من المشروعات المماثلة ومؤسسات تنظيمية وجهات إستشارية تعمل معا على تدعيم المبادرة. ولا تمثل الموارد المالية عامل النجاح الحاسم في تطبيق معايير إدارة الجودة. في حين تمثل الموارد المعرفية – أي القدرة على التواصل من خلال شبكة علاقات مع الأفراد والمنظمات المناسبة – عامل النجاح الحاسم. وتبدو عملية التعلم عملية معقدة متعددة الجوانب وتتم من خلال أليات ووساطات متعددة.

– **التوصيات:** يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل مع شركاء آخرين من خلال شبكة من أجل الابتكار. ويجب أن تصبح عملية التعلم من خلال هذه الشبكة عملية جماعية أيضاً. ويجب على مديري هذه المشروعات الإعتماد كثيراً على شركاء آخرين، وبناء علاقة قوية مع جهة إستشارية، ومع مجتمع قادة الأعمال في نفس النشاط. ويجب دعم الموارد المعرفية وآليات عملية التعلم، وتحديد طبيعتها بدقة، وتحديد الأطراف المشاركة فيها وأدوارها فى مراحل الإبتكار المختلفة.

2- British Standards Institution (2014) "The small business guide to standards: Making excellence a habit".

– تقدم مؤسسة المعايير البريطانية هذا الدليل للمعايير إلى المشروعات الصغيرة بهدف جعل التميز عادة لدى هذه المشروعات. ويقدم تعريفات لبعض المفاهيم المهمة للمشروعات الصغيرة، مثل: تأثير المعايير، الجودة، الاستدامة، الاستمرارية، الابتكار، الخدمات، الصحة والسلامة، أمن المعلومات، مكافحة الرشوة، ظروف الهندسة والبناء، مكافحة الحريق، الخدمات الطبية. وجدير بالذكر أن هناك مجموعة معايير أخرى على مستوى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مجموعة المعايير الدولية. ويتوقف الالتزام بأي مجموعة منها على نطاق نشاط المشروع المعني: محلي، إقليمي، أو دولي.

– **الأهداف:** الإعلان عن المعايير التي يجب أن تلتزم بها المشروعات المختلفة، بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، توضيح المزايا التي تحققها المعايير للمشروعات، مثل: تحسين السلع والخدمات، إثبات الالتزام بالجودة، الحصول على عملاء جدد والحفاظ على العملاء القدامى، زيادة دقة عمليات المشروع، تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، ضمان الالتزام بالتنظيمات، منح المشروع ميزة تنافسية، المساعدة على الابتكار، دعم جهود التصدير، زيادة حصة السوق.

– **النتائج:** تحتوى أدلة المعايير المختلفة على المعايير الرسمية التي يجب الالتزام بها من جانب المشروعات، بما فيها الصغيرة والمتوسطة. تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات مساندة لمساعدتها على تطبيق المعايير المطلوبة، وذلك مثل المكاتب الاستشارية المتخصصة. عملية الإعلان عن تبني المعايير لا تؤدي إلى تدفق العملاء الجدد وتحقيق النتائج المرجوة سريعا، ولكنها تستغرق وقتا لتحقيق نتائجها. ولكن الأثر المباشر يتمثل في معرفة الجميع بمدى الالتزام بالمعايير والإنجازات المترتبة عليها. الإعلان عن الشهادات التي يحصل عليها المشروع تدعم الثقة فيه وعلاقاته مع شركائه. يمثل الالتزام بالمعايير جزء جوهرى في رواية قصة نجاح المشروع.

– **التوصيات:** يجب على المشروعات المختلفة، بما فيها الصغيرة والمتوسطة، الاطلاع على أدلة المعايير التي تحتوي على المعايير الرسمية التي يجب الالتزام بها. يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تعلن عن المعايير التي تتبناها على أوسع نطاق. ويشمل ذلك ذكر المعايير في مراسلاتها، وعلى خطاباتها وبطاقاتها، وفي مطوياتها، وعلى موقعها على الشبكة الدولية، وفي كل موادها الإعلانية. إذا تم الحصول على شهادات مستقلة، يمكن إصدار بيان صحفي في المجلات المحلية أو المجلات التجارية للإعلان عنها. ويجب أن يطلع شركاء المشروع على الإنجاز الذي حققه بصورة مباشرة. يجب أن يكون الالتزام بالمعايير جزء جوهريا في ترويج قصة نجاح المشروع والدعاية له.

3- Business Development Bank of Canada (2017) "Exporting: A Key Driver of SME Growth and Profits".

– يطرح هذا التقرير نتائج مسح حديث أجراه البنك على إستراتيجيات التصدير لدى أكثر من ٧٠٠ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكندية، بالإضافة إلى إستعراض نتائج دراسة أجراها جهاز الإحصاء الكندي على ٧٠ ألف مشروع صغير ومتوسط، من أجل وضع أسس ومسارات جديدة لنجاح هذه المشروعات. ويحتوي هذا التقرير على استمارة الاستبانة التي طبقت على هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.

– **الأهداف:** كان هذا التقرير يهدف إلى التعرف على الاستراتيجيات التي تعتبرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسية للنجاح في الأسواق الدولية. والإجابة على التساؤلات التالية: هل تستخدم المشروعات الأكثر نجاحا الاستراتيجيات المعروفة، أم هناك استراتيجيات أخرى تستخدمها هذه المشروعات؟ هل هناك توليفة مثلى من الاستراتيجيات وخصائص المشروعات بما يؤدي على النجاح في الأسواق الدولية؟

– **النتائج:** توصل التقرير إلى أن المشروعات الناجحة تشترك في ثلاث خصائص: اعتبار التصدير اساساً في عملية النجاح والحفاظ على نصيب متزايد من السوق الدولية؛ تعتبر المشروعات التي تبذل وقتاً وجهداً كبيرين لتقييم وضعها الداخلي مع منافسيها المحليين قبل الخروج للخارج أنجح من المشروعات التي لا تفعل ذلك؛ المشروعات الناجحة تحشد مواردها خلف استراتيجية التصدير، ويتضح ذلك ولو بتشغيل فرد واحد فقط متخصص في عملية التصدير. يركز المصدرون على الحصول على عقود التصدير كاستراتيجية أولى لدخول الأسواق الجديدة وتحقيق النجاح، ولكن النتائج توضح أن هذا ليس صحيحاً دائماً، فمجرد الحصول على عقود التصدير لا يضمن نمو الصادرات بقوة. المشروعات التي تبنت الخصاص الثلاث المذكورة حققت نموا أعلى في أرباحها مقارنة بالمشروعات الأخرى.

يحتمل أن تشهد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالتصدير أداء مالياً جيداً، ولكن لا يحتمل أن تحقق نمواً كبيراً في التشغيل، مقارنة بالمشروعات الأخرى. يحتمل أن تنجح المشروعات المصدرة لأول مرة في الإستمرار في التصدير إلى السوق الأمريكية أولاً، ثم السوق الصينية ثانياً. يمكن أن تحقق المشروعات التي إستمرت في التصدير لخمس سنوات متواصلة نموا إستثنائياً بعد ذلك.

– **التوصيات:** يوصي التقرير المشروعات المختلفة بإستغلال سمعتها كمشروعات كندية تتمتع بالجودة العالية والمصداقية والثقة. البحث عن آية فرص، مع التركيز على الجودة دائماً. أهمية اعتبار أن التصدير يمثل عملية البداية من الصفر في الأسواق الأجنبية. فكل سوق له تحدياته التنظيمية وأذواق مستهلكيه ومشهده التنافسي. لابد أن يعمل في المشروع شخص واحد على الأقل له دراية بالسوق المستهدفة. استغلال كل شبكات الأعمال المتاحة، مع إمكانية استغلال موارد الحكومة الكندية. الاتصال بالأفراد والمؤسسات التي لها خبرة في مشروعات ناجحة في السوق المستهدفة.

4- Das, Bhagaban et. al. (2007) "Strengthening SMES to Make Export Competitive". Munich: Munich Personal REPEC Archive (MPRA).

– تتناول هذه الدراسة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، والتي يقترب عددها من ٣ ملايين مشروع، تساهم بحوالي نصف الناتج الصناعي. ولكن هذه الصناعات ليست تنافسية من حيث التصدير، حيث تساهم بحوالي ثلث الصادرات فقط. وتحتوي الدراسة على جدول لتعريفات هذه الصناعات حسب المنظمات والدول المختلفة، بل والقطاعات الاقتصادية أيضاً.

– **الأهداف:** استلهام تجارب الدول الأخرى في جعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الهندية تنافسية في الأسواق الخارجية. وتحديد العقبات والمعوقات التي تضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات التي تجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند قادرة على التصدير والمنافسة في السوق الدولية. وكيفية ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة المحلية والدولية.

– **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تمثل أكثر من ٨٠% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في الهند، ولكنها غير تنافسية من حيث التصدير، ويعتبر دعم قدرة هذه المشروعات على

التصدير أمرا حيويا لنمو الاقتصاد الهندي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع المشروعات المستقلة المتخصصة في مجالات معينة مرتفعة الربحية، والارتباط بالمشروعات المحلية الكبيرة والمتعددة الجنسيات، والمشروعات التي تمثل جزء من تكتلات أو شبكات تدعم تنافسية التصدير. أهمية التركيز على زيادة وتعميق العلاقات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، من أجل توفير الموارد النادرة مثل: التمويل، التقنية، والمهارات الإدارية. هناك حاجة ملحة إلى تكوين واستمرار بيئة عامة تساعد على تحقيق التنافسية الدولية لقطاع التصدير ككل. يعتبر التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الدولية أمرا مهما لتحقيق وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات في التصدير.

– **التوصيات:** تقدم الدراسة عدة مجموعات من لتوصيات، بعضها موجه للحكومة، والبعض الآخر موجه للقطاع الخاص، ولطبيعة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة على التوصيات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ذاتها، مع تفصيل كل مجموعة توصيات حسب المجال. ومن هذه التوصيات: قيام الحكومة بتبسيط الإجراءات، تقديم حوافز لزيادة الإنتاج، المعاملة التفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة والمشروعات متعدية الجنسيات، وتكوين تجمعات وشبكات لدعم تنافسية التصدير. تكوين بيئة عامة مواتية وداعمة لعملية التصدير. وتطبيق الإجراءات التي تسهل وصول المشروعات إلى التمويل المناسب؛ والإجراءات التي تساعد على الارتباط بالمشروعات الكبيرة الوطنية والأجنبية؛ وتكوين وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير؛ خاصة في مجال منتجات الصناعات التحويلية. مراعاة أهمية تكوين التجمعات والتكتلات والشبكات بين المشروعات المهتمة بالتصدير. وتوفير الخدمات التمويلية وغير التمويلية وخدمات التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومناشدة مؤسسات التمويل الدولية لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير.

5- Ensari, Sebnem & Karabay, Melisa (2014) "What Helps to Make SMEs Successful in Global Markets?". 10th International Strategic Management Conference. in: Procedia - Social and Behavioral Sciences 150 (2014) 192-201.

– تتناول هذه الدراسة مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية الناجحة في مجال التصدير، وقد تم اختيار مشروعات الدراسة بناء على تحقيق المشروع المدروس لأكثر من نصف عوائده السنوية من التصدير. وقد اختيرت المشروعات من قائمة "جائزة التنظيم" لفئة "أفضل مصدر" في "منظمة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية" و"جمعية المنظمات التركية". وكان عدد المشروعات المختارة (٢٥ مشروعا)، استجاب منها فعلا (٧ مشروعات) فقط. ويعترف الباحثان بالقصور المتمثل في صغر حجم العينة المستخدمة.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة التي غالبا ما تعتبر سببا في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية الناجحة عالميا في مجال التصدير. وتهدف أيضا إلى اكتشاف العلاقات المتبادلة بين عوامل النجاح في ظل الإطار الأوسع الذي يشمل: العوامل الداخلية، العوامل الخارجية، والعوامل التنظيمية.

– **النتائج:** تساعد خصائص المشروعات الصغيرة، من حيث صغر الحجم، وارتفاع المرونة، وسرعة اتخاذ القرارات والاستجابة للتغيرات، على النجاح داخليا وخارجيا أيضا. تختلف العوامل المؤثرة على هذه المشروعات من دولة لأخرى، حسب الظروف الاقتصادية والجغرافية والثقافية. تعتبر العوامل الخارجية حاسمة في تحقيق النجاح في التصدير إلى السوق الدولية. ويعتبر تفهم التوجه الاستراتيجي للمشروعات المختلفة أمرا مهما في تقدير قدرتها التنافسية الخارجية. كانت الصفة الأساسية المميزة للمنظمين في هذه المشروعات تتمثل في التوجه للنمو أساسا. اقتصار الدراسة على هذا العدد القليل من هذه المشروعات الناجحة جدا لا يمكن من تعميم نتائجها على الأغلبية العظمى من المشروعات. يركز المنظمون الذين يستهدفون النجاح في التصدير على الضغوط التنافسية العالمية وخصائص الصناعة، ثم يطورون استراتيجياتهم وقدراتهم التنافسية بناء على هذه الأبعاد.

– **التوصيات:** وتوصي الدراسة أساسا بإجراء دراسات أخرى تعتمد على عينات تضم عددا أكبر من المشروعات، مع عدم اقتصار هذه الدراسات على المشروعات الأكثر نجاحا فقط. وتوصي أيضا بالتعمق في دراسة العوامل الداخلية التي تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النجاح في التصدير، حيث تختلف من دولة لأخرى. استغلال مزايا الصناعات الصغيرة والمتوسطة – مقارنة بالمشروعات الكبيرة – في زيادة قدرتها على التصدير.

6- European Committee for Standardization (2013) "Standards and your business: How your business can benefit from standards and participate in standardization activities". Brussels: EuropeanCommittee for Standardization.

– تحتوي هذه الدراسة على تعريف المعايير، ومن الذي يضعها، وتعريف المعايرة على المستوى الأوروبي، وتوضح كيف يمكن أن تساعد المعايير المشروعات في أدائها، وكيفية استفادة المشروعات من هذه المعايير، ولماذا يجب المشاركة في عملية المعايرة، وكيفية المشاركة في هذه العملية،

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض مختصر عن عالم المعايير، وتوضيح مختلف أنواع المعايير القائمة، وشرح أهمية المعايير بالنسبة إلى المشروعات المختلفة، وإظهار كيفية مشاركة الشركات من مختلف الأحجام في عملية المعايرة، وعرض مراجعة عامة للطرق المختلفة التي تساعد على تشكيل مضمون المعايير التي يمكن أن تكون مناسبة للمشروعات الخاصة. وتوضيح المعايير التي يجب الالتزام بها، وكيفية تطبيق هذه المعايير،

– **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن المعايير تضمن جودة وسلامة المنتجات و/أو الخدمات والعمال والعملاء، وتحقق التوافق بين المنتجات و/أو المكونات، وتساعد على الوصول إلى الأسواق الخارجية والبيع لعملاء في دول أخرى، وتلبي متطلبات وتحقق توقعات العملاء، وتقلل التكاليف، وتتخلص من الفاقد وتحسن الكفاءة، وتساعد على الالتزام بالتشريعات المختلفة الداخلية والخارجية، وتساعد على اكتساب المعرفة بالتقنيات والابتكارات الجديدة. وتؤدي إلى تكوين سمعة إيجابية وشهرة أكبر للمشروعات. توفر الهيئات الوطنية المعنية بالمعايرة المعلومات والبيانات المطلوبة لعملية الالتزام بالمعايير، وتساعد المشروعات على المشاركة في صياغة المعايير، وتساعدها على الالتزام بها. تمثل المشاركة في الأعمال الفنية للمعايرة على المستوى الوطني الخطوة الأولى للمشاركة في أنشطة المعايرة على المستويين الإقليمي والدولي.

– **التوصيات:** توصي الدراسة مختلف المشروعات بالعمل على الالتزام بالمعايير، وأن تقوم هذه المشروعات بالمشاركة الفعالة في عملية وضع المعايير، ويجب على كل مشروع تحديد المعايير التي سيلتزم بها، وتحديد كيفية الالتزام بها، ويجب مراعاة عدد وتنوع المجالات أو القطاعات المطلوبة، ومدى توافر الخبراء الفنيين الذين يستطيعون المشاركة في الأعمال الفنية، وتحديد إمكانية تعبئة الموارد من خلال المشاركة مع مشروعات أخرى. يجب على المشروعات المختلفة السعي إلى التواصل مع الهيئات الوطنية المعنية بالمعايرة، ويجب على المشروعات أن تشارك في المشاورات الجارية لصياغة المعايير من خلال الاستجابة الكتابية. اعتماد المشروعات على التواصل مع الجهات المعنية على وسائل الاتصال الرقمي على الشبكة الدولية، من خلال الاطلاع على المواقع والتواصل عبر البريد الإليكتروني، لتقليل الحاجة إلى المراسلات التقليدية والمقابلات الشخصية. ضرورة تواصل المشروعات بصورة جماعية من خلال الاتحادات والجمعيات الخاصة بالقطاعات المختلفة. ضرورة مشاركة المشروعات في الأعمال الفنية للمعايرة على المستوى الوطني كخطوة أولى للمشاركة في أنشطة المعايرة على المستويين الإقليمي والدولي.

7- Fotiadis, Stefanos (2014) "The Key success factors of exporting: The case of Greek olive oil and olive products". Ph. D. Thesis. Belgium: Hasselt University, Faculty of Business Economics.

– تمثل هذه الدراسة رسالة دكتوراه في اقتصاديات الأعمال من جامعة هاسيلت في بلجيكا. وتتناول عوامل نجاح التصدير في حالة تصدير منتجات زيت الزيتون اليوناني. وتناولت الدراسة عدداً من مشروعات تصدير زيت الزيتون من مختلف الأحجام ومن مختلف الدول أيضا، من أجل الاطلاع على هيكل الصناعة عالميا. ولذلك تبنت الدراسة منهج "دراسات الحالة" أو "قصص الحالات" لوصف الموقف الشامل. وتناولت الرسالة دراسة سلوك التصدير لدى المشروعات، ودوافع ومحددات هذا السلوك، وتأثير

البيئة الخارجية عليها، وحواجز التصدير المختلفة، وتحتوي الرسالة على ملحقين يضمان استبانتين للمصدرين والمستوردين.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المسائل المتعلقة بتحديد العوامل المؤثرة على نجاح تصدير منتجات زيت الزيتون اليوناني. تحديد العوامل التي جعلت صناعة زيت الزيتون اليوناني تتمتع بشهرتها الحالية في الأسواق الدولية.

– **النتائج:** أظهرت الدراسة أن المشاريع المختلفة تتصف بالعديد من أوجه القوة والضعف الداخلية والخارجية في مواجهة المنافسين المحليين والدوليين. وأن حجم المشروع له مزايا وعيوب بالنسبة إلى أداء التصدير والقدرة على توسيع النشاط. وتوصلت إلى أن أهم عوامل نجاح التصدير يتمثل في جودة المنتج، وتحقيق صورة مواتية للشركة والحفاظ عليها، الالتزام بمواعيد تسليم المنتجات للمستوردين لأن ذلك يحقق الثقة لدى العملاء القدامى ويؤدي إلى اجتذاب عملاء جدد وتوسيع النشاط وحصة السوق. يعتبر إجراء دراسة محلية قبل الدخول إلى سوق جديدة أمرا مهما. تتطلب عملية نجاح التصدير قيام علاقات قوية مع المؤسسات والمتخصصين الذين يقدمون المعلومات المطلوبة. عادة ما يقدم الموقع الجغرافي مزايا نسبية في المنتج المستهدف للتصدير أصلا، مما يمثل أحد أهم عوامل النجاح. تمثل قنوات التوزيع والاتصال عامل نجاح مهم أيضا. هناك مشروعات ترفض التعاون مع الباحثين، خاصة إذا كانوا غير معروفين، بسبب نقص الثقة في نواياهم.

– **التوصيات:** توصي الرسالة بتطوير قنوات التوزيع والاتصال الداخلية والخارجية، والعمل على تضييق فجوة المصداقية التي يمكن أن تنشأ عن نقص السيولة، طلب المساعدة من الجهات الحكومية من أجل المساندة وإطلاق حملات الترويج والدعاية والإعلان، وتوفير الدعم للمشروعات التي تقوم بتصدير منتجات رئيسة تشتهر بها البلاد، العمل على تكوين تجمعات أو تكتلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال معين، مما يساعد على تنظيمها وتقليل تكاليفها وزيادة إنتاجها وصادراتها وأرباحها. إمكانية اللجوء إلى تكوين تعاونيات تضم مشروعات كبيرة في مجال الإنتاج والتسويق والتصدير. ضرورة استغلال وسائل الاتصال الحديثة في عملية إجراء البحوث والتواصل مع المشروعات وطرح الاستبانات وإجراء المقابلات، مثل البريد الإليكتروني وصفحات المواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة. لا بد من المتابعة الدقيقة والمستمرة لتغيرات الأسعار المحلية والعالمية، بالنسبة للسلعة محل التصدير، والسلع المكملة والبديلة لها. في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

8- Harchegani, Elahe et. al. (2015) "Identifying the Factors Affecting on SMEs' Export Performance (Case Study: Sports Equipment's Exporter)". In: Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology 3(3) 2015, pp. 390-400.

– تتناول هذه الدراسة العوامل المؤثرة على أداء صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في قطاع الأدوات والملابس الرياضية. حيث تركز أساسا على العوامل البيئية ومدى التزام المديرين بالتصدير،

واستراتيجيات التسويق التي يتبعها المديرون، وحوافز التصدير، والخصائص الموضوعية للمشروعات العاملة في مجال التصدير. حيث يعتبر عدد المشروعات العاملة في هذا المجال صغيرا، سواء من حيث الإنتاج للاستهلاك المحلي أو للتصدير، مما يسهل دراسته، مقارنة بقطاعات أو سلع أخرى.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تصدير الأدوات والملابس الرياضية. ترتيب أهمية العوامل المؤثرة على أداء الصادرات في صناعة الأدوات والملابس الرياضية. تقديم نموذج يشمل تحديد وترتيب أهمية العوامل المؤثرة على أداء التصدير في هذه الصناعة.

– **النتائج:** تعتبر صناعة الأدوات والملابس الرياضية من الصناعات قليلة العدد نسبيا من حيث المشروعات المنتجة والمصدرة. يعتبر الموقع الجغرافي القريب من الأسواق الدولية الكبيرة أول العوامل المشجعة على التصدير. يعتبر وجود أخصائيين في مجال التصدير عاملا مساعدا للمشروع على النجاح في التصدير. يعتبر فهم قواعد التجارة الدولية، ومعرفة اللغات الأجنبية، والوثائق الائتمانية من العوامل المساعدة على النجاح في التصدير. يعتبر تشغيل موارد بشرية ماهرة، ومصممين، ومديرين فنيين، بدلا من العمال العاديين، من العوامل المساعدة على زيادة جودة الإنتاج والدخول والتوسع في الأسواق الدولية. تعتبر الموارد المالية من العوامل الجوهرية في نجاح مشروعات التصدير، خاصة ما يتعلق بتكاليف حضور المعارض والأسواق الدولية. وتعتبر الموارد المالية مهمة في حالة الحاجة إلى استيراد مواد خام أو شبه مصنعة جيدة لاستخدامها في تصنيع منتجات التصدير. وتعتبر الموارد المالية أكثر أهمية من الموارد البشرية في هذا المحال.

– **التوصيات:** توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقلة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع أو على سلعة معينة. وتوصي بإدخال العوامل السياسية والإجتماعية والثقافية في الدراسات المستقبلية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والمالية والإدارية. وتوصي أيضا بالاهتمام بالمشروعات الخدمية بالإضافة إلى المشروعات السلعية. وزيادة استغلال فرصة الموقع الجغرافي القريب من الأسواق العالمية. وتدعو الدراسة إلى فهم واستيعاب قواعد التجار الدولية والوثائق الائتمانية الشائعة في الأسواق الدولية. وتوصي الدراسة مختلف المشروعات بالعمل على استخدام موارد بشرية مؤهلة، بالإضافة إلى استخدام أخصائيين في التصدير والتصميم الذي يناسب الأسواق والأذواق الأجنبية. بالإضافة إلى العمل على توفير الموارد المالية التي تمكن المشروعات من حضور الأسواق والمعارض الدولية، والحصول على المواد الخام والوسيطة الجيدة المناسبة لإنتاج سلع التصدير.

9- Henn, Christian; et. al. (2015) “Export Quality in Advanced and Developing Economies: Evidence from a New Dataset”. World Trade Organization. (WTO Working Paper ERSD-2015-02.

– قام بهذه الدراسة ثلاثة باحثين ينتمون إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي قامت بنشرها. وهذه دراسة عملية ولا تزال في طور التطوير. حيث تقدم هذه الدراسة تقديرات حديثة لجودة الصادرات، بصورة أكثر عمقا من الأعمال السابقة، وتغطي ١٧٨ دولة، ومئات المنتجات الأولية والصناعية، خلال الفترة ١٩٦٢–٢٠١٠.

– **الأهداف:** تهدف الدراسة إلى إعداد تقديرات حديثة لتطور الجودة لأكبر عدد من الدول عبر أطول فترة زمنية ممكنة. والتمييز بين جودة السلع الأولية والسلع المصنوعة. وتتناول تطور الجودة عبر القطاعات المختلفة في الصناعات التحويلية. وتقديم مجموعة من الحقائق المتعلقة بجودة التصدير. وتفسير كيفية تغير الجودة مع مسار التنمية عبر الزمن. وبحث طبيعة العلاقة بين الجودة والدخل.

– **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن الجودة تنمو بسرعة كبيرة خلال المراحل المبكرة من التنمية، بحيث تكتمل العملية مع وصول الدولة إلى مرتبة الدول متوسطة الدخل العليا. ولكن هناك تفاوتات كبيرة في معدلات نمو الجودة بين الدول. وتوصلت إلى أن الجودة تختلف بصورة منتظمة مع هبات العناصر وأساليب الإنتاج لدى المصدرين. وأن الدول النامية تتحرك باستمرار في اتجاه إنتاج وتصدير السلع التي كانت تعتبر من سلع الدول المتقدمة. ولكن الدول النامية تنتج هذه المنتجات بجودة منخفضة، وبالتالي لم يحقق هذا النشاط زيادة ملحوظة في متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. يتطلب رفع مستوى جودة الصادرات زيادة الاهتمام بالإمكانيات والقدرات المادية والمالية والبشرية والتقنية للقطاعات المعنية بالتصدير. أما بالنسبة إلى إنتاج منتج معين، فإن مستويات الجودة تتقارب عبر الزمن مع المستوى العالمي. واتضح أن الجودة المؤسسية وسياسات التجارة الحرة والتدفقات المالية ورأس المال البشري، تؤدي إلى زيادة تحسن الجودة، بالرغم من أن ذلك يختلف فيما بين القطاعات المختلفة. وتوصلت إلى أن تخفيض حواجز الدخول في قطاعات جديدة يمكن أن يسمح للاقتصادات بالاستفادة من التقارب السريع في الجودة عبر الزمن.

– **التوصيات:** توصي الدراسة بالاهتمام بإنشاء وتطوير وتحديث قواعد البيانات التي تهتم بموضوع جودة الصادرات. وتوصي الدول النامية بمحاولة الاستفادة من التنوع الأفقي في السلع. وتوصي بالاهتمام بالجودة في الإنتاج المحلي قبل الانتقال إلى التصدير. والاطلاع على التجارب الناجحة التي حققتها بعض الدول النامية، خاصة في جنوب شرق آسيا. وإزالة الحواجز التجارية المفروضة على القطاعات الجديدة، مما يساعد على الاستفادة من التقارب في مستويات الجودة عالميا. التركيز على القطاعات التي حققت شوطا في مجال تحسين الجودة. وتوصي الدول منخفضة الدخل بالتركيز على الجودة في المجال الزراعي، حيث تعمل نسبة كبيرة من عمالتها فيه. رفع مستوى الجودة المؤسسية وتحرير التجارة بما يؤدي إلى رفع مستوى الجودة في كل من الزراعة والصناعة التحويلية. الحرص على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترتبط برفع مستوى الجودة في الصناعات التحويلية واستغلال الموارد الطبيعية. زيادة الاهتمام بالتعليم الذي يؤدي إلى رفع مستوى الجودة في الصناعات التحويلية.

10- House of Lords (2013) "Roads to Success: SME Exports". Select Committee on Small and Medium Sized Enterprises. Report of Session 2012-13. London: House of Lords.

- أجرت "لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في مجلس العموم البريطاني هذه الدراسة التي تتناول طرق النجاح في مجال صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة كيفية مساعدة الحكومة على تشجيع صادرات السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا. ومنشورات هذه اللجنة متاحة على شبكة المعلومات. وتذاع الحوارات والجلسات العامة لاجتماعات هذه اللجنة على قناة البرلمان. وتتكون الدراسة من ١١ فصلا، وتسعة ملاحق. وتتناول تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائص المشروعات الناجحة في التصدير، ومدى إسهامها في إجمالي الصادرات، وفي الناتج المحلي الإجمالي، وموقف الحكومة من مساعدتها، وأنواع السلع والخدمات التي تصدرها هذه المشروعات، ودور البنوك في تمويل هذه المشروعات، وأهمية معلومات التسويق وكيفية الوصول إليها، وأهمية معرفة لغات وثقافات الأسواق الأجنبية، ومهارات التصدير؛ والتحديات التنظيمية الداخلية والخارجية، والملكية الفكرية.

- **الأهداف:** تهدف هذه اللجنة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة البريطانية في مجال التصدير، خاصة في المجال التشريعي، من حيث إصدار القوانين والقرارات والتنظيمات المساندة من خلال مجلس اللوردات البريطاني. وتحديد المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه المشروعات للعمل على حلها.

- **النتائج:** توصلت الدراسة إلى ١٧ نتيجة سجلتها في صورة ملاحظات من أهمها:

التفرقة بين ما تستطيع المشروعات القيام به وما يجب على الحكومة فعله؛ حيث تستطيع الحكومة مساعدة المشروعات على اختيار السلع والخدمات والأسواق الأفضل؛ والمساعدة في مجال الاختلافات اللغوية والثقافية؛ أهمية استجابة البنوك المحلية لتوفير التمويل المناسب؛ واستغلال مكانة لندن كعاصمة تمويلية عالمية لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير؛ أهمية توافر الأفراد والمؤسسات الخبيرة لتقديم المشورة للمشروعات.

- **التوصيات:** قدم هذا التقرير ٢٣ توصية تفصيلية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تتواصل الحكومة مع المشروعات لتحديد تحديات التصدير ومواجهتها وزيادة التنافسية والأداء؛ تشجيع المشروعات على عضوية المنظمات المساندة كالغرف التجارية، لتسهيل الاتصال ونشر المعلومات؛ تعمل الحكومة والمنظمات على استخدام مستشارين مهنيين في مجال التصدير لهذه المشروعات؛ تشجيع الحكومة للبنوك على تقديم الائتمان المناسب للمشروعات المصدرة؛ وتعاون البنوك مع المؤسسات المنظمة لزيادة توفير وضمان الائتمان؛ الاهتمام باللغات والثقافات الأجنبية وخدمات الترجمة؛ تسهيل إجراءات التراخيص والتصاريح والجمارك للمشروعات المصدرة؛ مراعاة احتياجات

المشروعات في المفاوضات التجارية الثنائية والجماعية القادمة؛ قيام الحكومة بمساندة هذه المشروعات في حالات التحكيم والمشاكل المتعلقة بقوانين الرشاوي الأجنبية.

11- ISO (2014) "10 good things for SMEs" Geneva: International Organization for Standardization.

- قامت منظمة المعايير الدولية بإعداد هذه المعايير من أجل مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ٣-٤٨ عاملا - على رفع مستوى جودة إنتاجها من السلع والخدمات بصفة عامة، ومن أجل زيادة مستوى التصدير بصفة خاصة، بفتح أسواق جديدة والتوصل إلى عملاء جدد. وفي نفس الوقت تعمل على إطلاع المشروعات على هذه المعايير، وتعمل على مساعدة المشروعات على الالتزام بها. حيث عرضت المزايا العشر التي يمكن أن تحققها المشروعات من خلال التجربة العملية لعشر مشروعات ناجحة في هذا المجال من مختلف القطاعات والتي تنتج مختلف السلع والخدمات في عدد من الدول المختلفة.

- **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المزايا التي يحققها الالتزام بمعايير الجودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التصدير. مساعدة المشروعات على زيادة إنتاجها وخفض تكاليفها وزيادة أرباحها؛ مساعدة المشروعات على التوصل إلى عملاء جدد والدخول في أسواق جديدة؛ مساعدة المشروعات التي تقدم خدمات متميزة على الحصول على المعرفة والمهارات التقنية المعيارية؛ زيادة درجة الأمان في نقل المنتجات الدقيقة المتعلقة بمواد وتكنولوجيا النانو؛ مساعدة المشروعات على التجمع في مؤسسات والتعامل مع المشروعات الفنية الاستشارية بصورة جماعية؛ مساعدة المشروعات على جعل عملائها يدركون مدى التزامها بالمعايير الدولية.

- **النتائج:** توضح الدراسة أن الالتزام بمعايير المنظمة تحقق ما يلي:

على خلاف الدراسات التقليدية، تبدأ هذه الدراسة بتقديم نتائجها بناء على التجارب والخبرات السابقة في صورة ١٠ مزايا تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الالتزام بالمعايير الدولية، وتستخدمها في دعوة المشروعات الجديدة أو التي لم تلتزم بعد. وتتمثل في أن الالتزام بهذه المعايير يؤدي إلى مساعدة المشروعات على تحسين جودة السلع والخدمات؛ تسريع النمو وخفض التكاليف وزيادة الأرباح؛ منح المشروعات ميزة تنافسية؛ فتح أبواب الأسواق الخارجية أمام السلع والخدمات؛ فتح الأبواب أمام عملاء جدد وزيادة قوة النشاط الجاري؛ المساعدة على المنافسة مع المشروعات الكبيرة؛ دعم المصداقية وزيادة ثقة العملاء؛ رفع مستوى إداء عمليات الإنتاج وزيادة الكفاءة؛ زيادة حصة المشروع من السوق؛ مساعدة المشروعات على الالتزام بالتشريعات الداخلية والخارجية.

- **التوصيات:** بناء على الطبيعة المميزة لهذه الدراسة، فإن المنظمة توصي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالالتزام بالمعايير الدولية التي وضعتها وتدعو إليها، من أجل تحقيق الجودة بصفة عامة، وجودة الصادرات بصفة خاصة. وتوصي باتباع الإجراءات والأساليب التي تؤدى إلى الالتزام بالمعايير

المطروحة، وتثبت ذلك في الداخل والخارج. وتوصي المشروعات الجديدة بالاطلاع على تجارب المشروعات السابقة الناجحة في هذا المجال. وتوصي المنظمة المشروعات الناجحة والجديدة بالمساهمة في عملية وضع وتطوير المعايير على المستوى المحلي والدولي.

12- ISO (2016 b) "ISO 9001:2015 for Small Enterprises: What to do? Advice from ISO/TC 176". Geneva: International Organization for Standardization.

- تتناول هذه الدراسة نظم إدارة الجودة، وشرح معنى الأيزو ٩٠٠١، وشرحا لبعض المصطلحات والتعريفات، وتتناول القيادة والتخطيط والدعم والتشغيل وتقييم الأداء والتطوير ؛ بالإضافة إلى خطوات نظام إدارة الجودة، ومبادئ إدارة الجودة، والخطوط العريضة لعمليات التسجيل والحصول على الشهادات؛ وذلك كله في سياق الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **الأهداف:** مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بالمعايير الدولية، مثل المشروعات الدولية والحكومات والمجتمع ككل؛ مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في مكاسب الكفاءة والفعالية التي يحققها الأيزو ٩١١٠. وضع إطار للتطوير المستمر ورضى العملاء؛ تحقيق تجانس متطلبات الجودة في كل قطاعات ومجالات النشاط؛ التأكيد على الجودة في علاقات العملاء والموردين الأجانب؛ تأهيل الموردين الأجانب لسلاسل العرض العالمية؛ تقديم الدعم الفني للمنظمين؛ تزويد منظمات الدول النامية والاقتصادات المتحولة بإطار للمشاركة في سلاسل العرض العالمية وتجارة الصادرات والتمويل الخارجي لعمليات النشاط؛ المساعدة على التقدم الاقتصادي في الدول النامية والاقتصادات المتحولة؛ نشر الممارسات الإدارية الجيدة؛ تشجيع نمو الخدمات.

- **النتائج:** تمثل المشروعات الصغيرة أكبر نشاط في العالم؛ ويصل عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أكثر من ٩٥% من عدد المشروعات في العالم؛ يتجه الكثير من دول العالم إلى هذه المشروعات لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل؛ تواجه معظم المشروعات الكثير من العقبات عند محاولة تطبيق نظم إدارة الجودة؛ تتزايد عقبات تطبيق نظم إدارة الجودة في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسبب نقص الموارد وتكاليف العملية وصعوبة فهم وتطبيق النظام؛ يجب النظر على المشروع من حيث حجمه وعدد العاملين به بالإضافة إلى أسلوب إدارته؛ تعتبر عمليات الاتصال في المشروعات الصغيرة بسيطة ومباشرة؛ يمكن أن تقتصر عملية اتخاذ القرار على فرد واحد أو فردين فقط؛ يمكن تطبيق نظام إدارة الجودة بدون الحاجة إلى شهادة طرف ثالث أو التسجيل لديه.

- **التوصيات:** اعتبار كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة "منظمات"؛ يجب أن يشمل مصطلح "مشروعات" كل المنظمات التي تنتج السلع أو الخدمات، سواء كانت ربحية أو غير ربحية؛ وتشمل رجال الصناعة، الموزعين، المدارس، المشروعات القانونية، المؤسسات المالية، المستشفيات العامة أو الحكومات المحلية. في حالة الرغبة في إدخال أو تحديث نظام إدارة الجودة، يجب الالتزام بخطوات هذا الدليل؛ يجب النظر إلى تكاليف تطبيق نظام إدارة الجودة كنوع من الاستثمار في المشروع؛ يجب على

المشروعات التي تريد أن تتجاوز نظام الأيزو ٩٠٠١ أن تتبنى نظام الأيزو ٩٠٠٤، يجب الحصول على النصيحة من الجمعيات الصناعية أو المهنية، جمعيات الجودة، الجهات الحكومية، خاصة المتخصصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، صفحات مواقع الانترنت، خاصة موقع منظمة المعايير الدولية، وصفحات منابر الجودة على الانترنت.

13- Love, James & Roper, Stephen (2013) "SME Innovation, Exporting and Growth; A Review of Existing Evidence". ERC White Paper, No. 5. London: Enterprise Research Centre.

- تتناول هذه الدراسة العوامل الداخلية المساعدة على الابتكار والتصدير، مثل المهارات والقيادة وإدارة الأفراد؛ التنوع، البحث والتطوير؛ الاستثمار الرأسمالي والمعدات؛ التصميم؛ إدارة الملكية الفكرية؛ القيادة والاستراتيجية؛ المشروعات العائلية. وتتناول العوامل الخارجية المساعدة على الابتكار والتصدير، مثل المعرفة التي تطور عناصر الإنتاج؛ الموارد التي تدعم أو تطور عناصر الإنتاج؛ وتأثير جانب الطلب على الابتكار والتصدير. والابتكار والتصدير وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تشجع على الابتكار والتصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتهدف أيضا إلى تقديم حلول للمشاكل التي ترتبط بالعوامل المذكورة؛ وتوفير البيئة المواتية التي تشجع على الابتكار والتطوير وزيادة التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تحديد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات المختلفة الخاصة والعامة في تشجيع الابتكار.

- **النتائج:** تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها سجل من الابتكارات إلى التصدير، والنجاح في التصدير، وتحقيق النمو من التصدير، مقارنة بالمشروعات غير الابتكارية. تعتبر العوامل الداخلية مهمة في تشكيل الابتكار والتصدير لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هناك أدلة قوية على أهمية المهارات والبحث والتطوير والاستثمار الرأسمالي والسيولة في تشكيل الابتكار والتصدير؛ ولكن تعتبر الأدلة أضعف في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث أهمية التصميم وإدارة المليكة الفكرية وإدارة الأفراد ومشاركة العاملين وتنوع قوة العمل والملكية العائلية. تلعب العوامل الخارجية دورا إيجابيا في الابتكار والتصدير، خاصة في النظم القوية؛ وأثبتت سياسات جانب العرض وجانب الطلب أنها فعالة في دعم الابتكار والتصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ هناك ارتباط قوي بين الابتكار والتصدير والإنتاجية والنمو؛ ويعمل الابتكار والتصدير معا على تحسين أداء المشروعات؛ هناك خمسة جوانب رئيسة للنظام البيئي المحيط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي: قاعدة البحوث العامة، نشاط المنافسة والتنظيم، رأس المال البشري، البنية التحتية، والخدمات. ويعتبر توفير البيئة المواتية للابتكار والتصدير شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا، لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– **التوصيات:** اتخاذ إجراءات لتشجيع الوصول إلى التمويل لزيادة السيولة والتدفقات النقدية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ زيادة المخصصات من أجل الابتكار وتنمية الصادرات؛ الاستعانة بالمتخصصين في توفير التمويل والسيولة؛ الاستعانة بالمتخصصين في عمليات الابتكار والتطوير؛ قيام البنوك التجارية بتوفير "التمويل الذكي" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ العمل على تطوير المهارات في مجال البحث والتطوير وتشجيع الصادرات؛ العمل على مواجهة العوامل التي تؤدي إلى "فشل السوق" وإعاقة الابتكار وتدفق المعلومات والتقنية؛ العمل على حل التناقضات بين المؤسسات السوقية وغير السوقية؛ قيام المؤسسات العامة، ومؤسسات البحث والتطوير بدروها في تشجيع الابتكار من أجل التصدير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

14- Reyes, Ernesto de los; Vega, Jaider; Martinez, Alejandro (2006) "ISO 9000 in SMEs: The Mediating Role of Quality /systems in the Innovation Performance". Valencia: Universidad Politecnica de Valencia. CINet, pp. 686-696.

– تتناول هذه الدراسة الدور الوسيط لنظم الجودة في تحسين أداء الابتكار للصناعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمادا على الأيزو ٩٠٠١ نظرا لقيام الشركات المختلفة بتبني هذا النظام في بداية تطبيق نظم الجودة. وتعتمد الدراسة على بيانات عينة من ٨٤ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الصناعات الإقليمية، وتبحث مدى تبني هذه المشروعات لنظام الأيزو ٩٠٠١.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور تبني نظم الجودة في التأثير على مستوى أداء الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف أيضا إلى تحديد العوامل المستقلة والعوامل التابعة في هذه العلاقة المفترضة.

– **النتائج:** تؤيد النتائج التجريبية الفكرة الجوهرية المتعلقة بتأثير الدور الوسيط لنظم الجودة على أنشطة الابتكار. حيث يتضح هذا الدور من خلال تشجيع الممارسات التي تعتبر جزء من ثقافة الجودة. حيث تؤدي هذه الممارسات إلى زيادة تدفق المعرفة الداخلية بالمشروع، وفيما بين المشروع والبيئة المحيطة به، مما يوسع نطاق أنشطة الابتكار. ولكن لا توجد علاقة مباشرة بين تطوير نظم الجودة ونطاق الابتكار في الدراسة الحالية. تؤدي مقاربة منح دور وسيط لنظم الجودة إلى ظهور فرص جديدة لزيادة فهم العلاقات المعقدة بين نظم الجودة والابتكار. هناك فروق معنوية بين المشروعات المختلفة من حيث مستوى تبنى نظم الجودة. يشجع الحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠١ المشروعات على تبني بعض الأنشطة الخاصة بالجودة المتعلقة بممارسات إدارة المعرفة، مثل التعلم بالأنشطة الجماعية والتشاركية بمشاركة الأفراد، مما يحقق التعلم التنظيمي للمشروعات وتوسيع نطاق الابتكار. يتمثل المصدر الرئيس للابتكار لهذه المشروعات في المعرفة التقنية المستمدة من موردي السلع والمعدات. يسهل تعاون المشروعات مع المؤسسات العلمية عملية ابتكار خارج السياق التقني.

– **التوصيات:** توصي الدراسة أساسا بالتعمق في تحليل العلاقة بين "استراتيجية الجودة" التي تتبناها المشروعات الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١، أو التي لديها خطط للحصول على هذه الشهادة، ونطاق وكثافة الابتكار. وتوصي بإجراء المزيد من البحوث والتحليلات حتى يمكن تحديد العوامل المستقلة والعوامل التابعة بصورة واضحة. زيادة تعاون المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات البحثية في مجال الابتكار والتطوير.

15- Sampath, Divya (2006) "How can Indian SMEs become export competitive?". Bune: Symbiosis Institute of Business Management. (CRISIL Young Thought Leader Series).

– تتناول هذه الدراسة كيفية جعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الهندية تنافسية في مجال التصدير. وتستعرض وضع هذه الصناعات في الهند، من حيث الصناعات الكبرى التي تنتمي إليها، وإمكانيات جعلها تنافسية في التصدير، وتقدم تحليل "سووت" لهذه الصناعات في الهند، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من دول أخرى مثل البرازيل وتايلاند، وتشير إلى دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي في هذا المجال.

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الطرق التي يمكن أن توصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهندية إلى الأسواق الخارجية عن طريق الصادرات؛ خاصة المشروعات المستقلة المتخصصة في مجالات معينة والمنتجات المتميزة، والمشروعات المرتبطة بالمؤسسات العابرة للقوميات، ومشروعات التصدير المحلية الكبرى، والمشروعات التي تمثل جزء من شبكات أو عناقيد أكبر. وتهدف إلى بناء واستدامة بيئة أعمال داخلية مواتية لتشجيع التنافسية الدولية لقطاع التصدير ككل.

– **النتائج:** يصل عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند إلى ٣ ملايين مشروع، تمثل ٨٠% من عدد المشروعات الصناعية، تقدم حوالي ٥٠% من الناتج الصناعي، وتشغل حوالي ٥٠% من العاملين في القطاع الخاص، وتقدم ما بين ٣٠-٤٠% من القيمة المضافة في الصناعة. وتنتج حوالي ٨٠٠٠ سلعة استهلاكية ووسيطة ورأسمالية. ولكنها لا تقدم سوى ٣٤% من الصادرات. وهكذا توصلت الدراسة إلى وجود مجال كبير لزيادة مساهمة هذه الصناعات في مجال التصدير. يمثل التصدير أحد طرق تشجيع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة. يؤدي التصدير إلى تحسن جودة منتجات هذه الصناعات، ويؤدي تحسن جودة الصادرات إلى زيادة نصيب هذه الصناعات من السوق الدولية. تمثل زيادة نصيب هذه الصناعات من الصادرات الهندية دافعا كبيرا لنمو الاقتصاد الهندي مستقبلا. سيرتبط نمو الصادرات مستقبلا حول المؤسسات عابرة القوميات والمشروعات المرتبطة بها. تحتاج هذه الصناعات إلى تسهيل الوصول على موارد التمويل والمعرفة والتقنية الحديثة.

– **التوصيات:** وضع برنامج لتقديم الاستشارات في مجال التصدير، تطوير خدمات دعم التجارة، وإطلاق "حملة منافع التصدير" التي تستهدف المصدرين المحتملين. زيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص

الهندي والمنظمات الدولية المعنية بهذا المجال. زيادة التعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهندية والمؤسسات العابرة للقوميات. تسهيل حصول هذه المشروعات على التمويل الميسر والمعرفة التقنية الحديثة والمهارات الإدارية. يجب تبني استراتيجيات وسياسات وبرامج تؤدي إلى حل مشكلات الحصول على المهارات والتمويل اللازم لعملية تحقيق معايير الجودة ونمو الصادرات.

16- Sin, Khoo (2010) "The Success Stories of Malaysian SMEs in Promoting and Penetrating Global Markets through Business Competitiveness Strategies". Copenhagen Discussion Papers, No. 33. Denmark: Copenhagen Business School. Asia Research Centre.

- تعرض هذه الدراسة قصص نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في تشجيع غزو الأسواق العالمية من خلال استراتيجيات تنافسية الأعمال. حيث أصبحت الحكومة الماليزية أكثر وعيا بمدى إسهام هذه الصناعات في الاقتصاد. وكانت هناك برامج وحوافز حكومية لهذه المشروعات في الماضي، ولكن أثرها كان محدودا. وقدمت الدراسة تعريف وتصنيف المشروعات في ماليزيا إلى مشروعات مايكرو، بالإضافة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **الأهداف:** تحديد عوامل النجاح ومصادر ضعف هذه المشروعات من التقارير الرسمية للمؤسسات الحكومية. تحديد التحديات التي تفرضها العولمة وتحرير التجارة على هذه الصناعات. دعم قدرات وإمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية من خلال التطوير المستمر للمنتجات والحصول على المعرفة والتقنية، للتنافس مع المشروعات الدولية الأخرى التي تقدم منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية. زيادة مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٢% إلى ٣٧%، ومساهمتها في الصادرات من ١٩% إلى ٢٢%.

- **النتائج:** كانت مستويات إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث متوسط القيمة المضافة للعامل، أقل كثيرا من إنتاجية المشروعات الكبيرة، تتركز هذه المشروعات في قطاع المنسوجات والملبوسات، ثم الأطعمة والمشروبات. تشمل التحديات التي تواجهها هذه المشروعات في ماليزيا ما يلي: صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية والحكومة، ارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها هذه المؤسسات من تلك المشروعات، يعتبر قصور رأس المال البشرى في هذه المشروعات من أكبر المعوقات، ويعتبر تشغيل القوى العاملة الماهرة المهنية مكلفا جدا، ارتفاع مستوى المنافسة الدولية من جميع الأطراف الإقليمية والدولية، صعوبة الحصول على التقنية المتقدمة، ارتفاع مستوى البيروقراطية في المؤسسات الحكومية، انخفاض مستويات البحث والتطوير، زيادة التوجه نحو السوق المحلي.

- **التوصيات:** توصي الدراسة بأن تلعب الحكومة الماليزية دورا متزايد في إعلام المعنيين بهذه المشروعات بالحوافز المتاحة لهم وكيفية الوصول إليها. يجب تقديم هذه الحوافز من خلال مؤسسة تهتم بنجاح واستمرارية هذه المشروعات. عدم تقديم الحوافز الحكومية من خلال عدة قنوات (بما في ذلك المؤسسات الربحية كالبنوك التجارية) لأنه يعمل على إرباك المشروعات الصغيرة وإتاحة الفرصة لطرف

ثالث (المؤسسات الاستشارية) للتوسط بين هذه المشروعات والحكومة. عدم تقديم الحوافز للمشروعات التي لا تحقق أرباحا. العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تعرقل المبادرات والبرامج الحكومية. زيادة عدد المراكز التي تقدم خدمات المستشارين والخبراء هذه المشروعات. ضمان وصول المشروعات المعنية إلى الحوافز المتاحة بتكاليف منخفضة وبصورة كفؤة وفعالة.

17- Spring Singapore (2009) "Growth with Standards: A Guide for SMEs". Singapore: Spring Singapore.

- تقدم هذه الدراسة دليلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو من خلال الالتزام بالمعايير في سنغافورة. وتقدم نظرة عامة على هذه المعايير، وفوائد الالتزام بهذه المعايير، وكيفية تبني المشروعات لهذه المعايير، وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات، واستغلال الشراكات لتحقيق النمو، وتسرد بعض قصص النجاح في هذا المجال.

- **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الوضع الراهن المتعلق بالمعايير في سنغافورة، من حيث تعريف المعايير، وتحديد أنواع ومستويات المعايير، وتحديد المؤسسات التي تضع المعايير، وتوضيح الفوائد التي تحققها المشروعات من الالتزام بالمعايير، وكيفية العمل على الالتزام بالمعايير، والتأكد من الالزام بها، وتوضيح أهمية الالزام بالمعايير الدولية بالنسبة للمشروعات المحلية الراغبة في التصدير والتوسع فيه.

- **النتائج:** أشارت الدراسة إلى انتشار المعايير في كل مجال، وإن كان ذلك بصورة غير ملحوظة، مثل حجم وسمك بطاقات الائتمان وقدرة كل أنواع الماكينات على قراءة كل أنواع البطاقات، وورق التصوير. تقدم المعايير معلومات حيوية للمشترين والموردين لفهم متطلبات المنتج أو الخدمة في الأسواق المستهدفة. تستخدم الصناعة في سنغافورة ٧١٢ معيارا، حوالي ٧٥% منها اختيارية و٢٥% منها إجبارية. تتعاون المؤسسة مع ١٣٠٠ شريك في ١٤٠ لجنة. تشارك سنغافورة في ٣٨ لجنة معايير تابعة لمنظمة المعايير الدولية (الأيزو). تتمثل منافع الالتزام بالمعايير فيما يلي: زيادة المبيعات وحصة السوق، تحسن كفاءة النشاط من خلال تحسن سلاسل العرض، تخفيض تكاليف النشاط، تحسين جودة المنتجات والخدمات، نقل التقنية والمعرفة الفنية، الحفاظ على رضى العملاء، جذب عملاء جدد، نمو النشاط في الخارج.

- **التوصيات:** تتمثل التوصية الضمنية التي تطرحها هذه الدراسة في ضرورة التزام المشروعات المعنية بالمعايير المختلفة لضمان الجودة لكل من المنتجات والخدمات، خاصة في حالة قيام هذه المشروعات بالمشاركة في السوق الدولية.

18- The City UK (2015) "Enhancing the Ability of UK SMEs to export". London: Lleellyn Consulting.

– تمثل هذه المؤسسة صناعة الخدمات المالية والخدمات الفنية المرتبطة بها في المملكة المتحدة. وتتناول هذه الدراسة مدى إسهام الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وإسهامها في الصادرات، والقيود المالية التي تواجهها، وقضية الوعي بأهمية هذه المشروعات، وقصة التكنولوجيا في هذا المجال، ودور المؤسسات الوطنية في دعم هذه المشروعات، خاصة في مجال التصدير. حيث يعتبر ضمان واستمرار النمو الاقتصادي طويل الأجل أولوية لدى الحكومة، ويعتبر وصول الشركات الوطنية إلى الأسواق الدولية ضروريا لتحقيق هذا النمو.

– **الأهداف:** يتمثل الهدف الرئيس العام في مضاعفة الصادرات إلى ترليون جنيه استرليني بحلول ٢٠٢٠. مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المصدرة لأول مرة، على المشاركة في التجارة الدولية، ودخول الأسواق الأجنبية، وتوسيع رقعتها وزيادة حصتها. رفع مستوى أداء وإنتاجية وكفاءة وفعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير. جعل الحصول على المساعدات الحكومية للصادرات أسهل وأبسط وأسرع، على غرار أمثلة التجارة الرقمية.

– **النتائج:** تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩% من كل الأنشطة، وتوفر حوالي ٦٠% من العمالة في القطاع الخاص، إلا أنها لا تساهم إلا بحوالي ٣٣% فقط من الصادرات السلعية. لا بد من تدخل الحكومة من أجل مساندة هذه المشروعات على المنافسة في السوق الدولية. تصل نسبة الشركات المتوسطة المصدرة إلى ٣٤% فقط، وهل تعتبر منخفضة مقارنة بدول أخرى. هناك ما يتراوح ما بين ٢٥٠٠٠ و١٥٠٠٠٠ شركة قادرة على التصدير، ولكنها لا تصدر. يعتبر أداء إنتاجية هذه المشروعات منخفضا مقارنة بدول أخرى. تعتبر معدلات "ظهور" و"اختفاء" هذه المشروعات مرتفعا بالمعايير الدولية. تعاني هذه المشروعات من مشاكل في الحصول على معلومات التمويل. يرتفع معدل الثقة في المواقع الإلكترونية الحكومية عن نظيرتها التابعة للقطاع الخاص.

– **التوصيات:** التزام الحكومة بمساعدة هذه المشروعات على تحقيق هدف زيادة الصادرات. يجب أن يكون كل نشاط مقره في البلاد قادرا على تحقيق أهداف التصدير. زيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والغرف الصناعية والتجارية والبنوك والقانونيين والمحاسبين والخبراء والمستشارين، لتحقيق أهداف التصدير لدى هذه المشروعات. مساندة "مبادرة التجارة والاستثمار للمصدرين لأول مرة". مساندة وكالة ائتمان التصدير الوطنية من أجل مساعدة المشروعات على تحقيق أهداف التصدير وتخفيض المخاطر المالية للتجارة الخارجية. زيادة سهولة وسرعة وبساطة سبل الحصول على المساعدات الحكومية للمشروعات المصدرة. تغيير القوانين والتشريعات التي تعتبر معرقلة لعمليات تمويل المشروعات المصدرة. العمل على زيادة معدلات "ظهور" هذه المشروعات وتخفيض معدلات "اختفائها". العمل على نشر وتوصيل المعلومات المتعلقة بالتمويل المتاح لهذه المشروعات. البحث عن مصادر بديلة ومكملة لتمويل البنوك التقليدية. البحث عن طرق مبتكرة للوصول إلى أسواق رأس المال ومصادر التمويل الحديثة. نشر

المواقع الإلكترونية المعنية، وزيادة الوعي بوجودها، والدعوة إلى استعمالها، مع استمرارا تطويرها وتبسيطها.

19- UNIDO (2015) "The Role of Standardization and Quality Infrastructure for Trade Facilitation: The UNIDO Approach". Geneva: UNIDO.

- أعدت منظمة اليونيدو هذه الدراسة لعرض مقاربتها عن دور المعايير والبنية التحتية للجودة في تسهيل التجارة. وعرضت فيها فكرة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (١٧ هدفا) التي تهدف إلى تحقيق ٣ أشياء استثنائية (القضاء على الفقر المدقع، محاربة الظلم وتحقيق العدالة، ومواجهة التغير المناخي) خلال ١٥ سنة.

- **الأهداف:** توضيح مقاربة منظمة اليونيدو المتعلقة بأهمية الالتزام بمعايير الجودة وتوافر البنية التحتية للجودة بالنسبة إلى عملية تسهيل التجارة الدولية. عرض الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وتوضيح موقف الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها. توضيح كيفية مساندة الدول النامية على توفير البنية التحتية للجودة والالتزام بها. شرح المزايا التي يمكن أن تحققها الدول النامية من الالتزام بمعايير الجودة في سلع وخدمات التصدير. توضيح أسباب رفض المنتجات على الحدود. العمل على تجنب ازدواج إجراءات الفحص والاختبار وإصدار الشهادات بين الدول. نشر قواعد البيانات الشاملة والحديثة المتعلقة بمعايير جودة الصادرات في الدول النامية. توضيح السبل المؤدية إلى تقصير المسافة الاقتصادية التي تقطعها السلع بين المصدر والمستورد.

- **النتائج:** تعاني الدول النامية من قصور البنية التحتية للجودة التي يمكن أن تساعد على اختبار المنتجات وإصدار شهادات الجودة من خلال إجراءات تقييم المطابقة مع متطلبات الأسواق المتقدمة. إجراءات تقييم المطابقة وإصدار الشهادات المحلية لا تحظى بالاعتراف المتبادل. ازدواج إجراءات الاختبارات والشهادات يمثل عائقا أمام التجارة. يؤدي فحص واختبار المنتجات عن طريق جهات معتمدة معترف بها دوليا إلى زيادة القيمة لأنه يزيد سرعة مرور المنتجات عبر الحدود، يضمن قبول شهادات تقييم التطابق على جانبي الحدود، يقلل حالات رفض المنتجات على الحدود، يخفض تكلفة الفرصة البديلة، يخفض التكاليف التجارية للقطاع الخاص ويجعلها أكثر استدامة. تؤدي عمليات تسهيل التجارة إلى تحقيق الفرق من خلال تلبية متطلبات الأسواق الدولية، تخفيض التكاليف والزمن، تحسين التنافسية، ضمان سلامة المستهلك، ضمان الوصول إلى الأسواق الدولية، تخفيض المسافة الاقتصادية إلى السوق.

- التوصيات: تحليل أسباب رفض المنتجات على الحدود، ونشر النتائج في تقارير الالتزام بالمعايير التجارية. المساعدة على تطوير نظام سليم لإدارة المخاطر لضمان شفافية الإجراءات التجارية. مساعدة جهات الاختبار والفحص وإصدار الشهادات على تحقيق الاعتماد المعترف به دوليا، مما يمكنها من تقديم خدماتها للعملاء بأسعار تنافسية. تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية وتخفيض التأخير عند الحدود. إنشاء وتدعيم ونشر قواعد البيانات الموجودة في الدول النامية بشأن متطلبات التجارة الدولية. مساندة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق متطلبات الجودة في سلاسل قيمة معينة، مما يقلل المسافة الاقتصادية التي تقطعها السلع للوصول إلى أسواقها.

20- United Problem Solvers (2017) "2016 European SME Exporting Insights Study". United Parcel Service of America.

- تعرض هذه الدراسة الأمريكية الرؤية الأوروبية لمسألة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدت على استجابات أكثر من ١٢٠٠٠ مالك ومدير لمشروعات صغيرة ومتوسطة في ٨ دول أوروبية. وتعمل هذه المؤسسة في أكثر من ٢٢٠ دولة ومنطقة حول العالم. وتمارس نشاطها كأحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتركز المؤسسة على العملاء ولها روابط قوية مع المجتمعات التي تعمل فيها. وتعمل في أوروبا طوال ثلاثين عاما.

- **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى عرض جوانب الرؤية الأوروبية لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدرة والقادرة على التصدير. ودراسة الفروق بين المشروعات المصدرة وغير المصدرة. وتحديد المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة خلال عملية التصدير. والمقارنة بين المشروعات الأوروبية التي تصدر داخل وخارج الاتحاد الأوروبي. وتهدف إلى بناء وتطبيق "مؤشر الاستعداد للتصدير" على المشروعات غير المصدرة.

- **النتائج:** تظهر الدراسة أن حجم المشروع لا يمثل حاجزا أمام التصدير داخل أوروبا وخارجها. زيادة نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتصدير، وكانت أعلاها في ألمانيا. أثر تصويت ما قبل خروج بريطانيا على جميع الأسواق، حيث انخفضت احتمالات التصدير في بريطانيا وارتفعت في كل الدول الأخرى. يظل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق تصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، تليها الولايات المتحدة. تتوقع جميع المشروعات نمو صادراتها في المستقبل. يتزايد تأكيد الارتباط بين التصدير وتحقيق عوائد مرتفعة باستمرار. انخفضت نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير من خلال القنوات الإلكترونية بصورة طفيفة. يمثل تلف أو فقدان الشحنات أكبر مصدر قلق للمصدرين، مع استمرار تراجع القلق من أمان الإنترنت. كلما زاد حجم المشروع كلما زادت قدرته على التصدير. تتزايد نسب تصدير المشروعات الأوروبية إلى خارج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باستمرار. تتمثل أهم أولويات المستقبل لدى هذه المشروعات في تلبية طلب العملاء والاستمرار في الابتكار. ينطبق هذا الترتيب على الشركات المصدرة وغير المصدرة، وينطبق على كل القطاعات. يركز المصدرون على العملاء أكثر من تركيزهم على العمليات، ولا يهتمون كثيرا بمسائل تصميم وإدارة سلاسل العرض وإدارة التدفقات النقدية. تعتبر التكاليف الاستثمارية والتكاليف الإدارية من أهم معوقات التصدير. يمثل "مؤشر الاستعداد للتصدير" مدى قرب المنتجين الذين لا يصدرون من القدرة على التصدير في دولة معينة. يشير "المؤشر" إلى أن أهم ثلاثة مكونات تحتاجها الشركات للانتقال إلى التصدير هي: استغلال مزايا التجارة الإلكترونية، تعلم كيفية النمو في أسواق غير مألوفة، والوصول إلى تحقيق الذكاء السوقي.

– التوصيات: لا تقدم هذه الدراسة توصيات بصورة صريحة، وذلك نتيجة لطبيعة مكوناتها التي تقتصر على عرض رؤية بعض دول الاتحاد الأوروبي لمسألة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عل التصدير داخل وخارج أوروبا.

21- Wanjua, Kenneth (2013) "The Role of Quality Adoption in Growth and Management of Small & Medium Enterprises in Kenya". In: European Scientific Journal, March 2013 edition, vol. 9, No. 7. pp. 312-348.

– تتناول هذه الدراسة تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه الالتزام بمعايير الجودة في نمو وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كينيا. وتركز الدراسة على مشروعات قطاع الصناعات التحويلية في نيروبي وما حولها. وتم جمع البيانات من ١٢٣ مشروعا. وأجرت الدراسة التحليل الإحصائي باستخدام SPSS .

– **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الجودة في نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كينيا. وتشجيع هذه المشروعات على تطبيق نظم إدارة الجودة.

– **النتائج:** لا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجاهل المضامين الاستراتيجية لتبني الجودة لوضعها التنافسي في بيئة الأعمال المعاصرة. تفقد معظم هذه المشروعات ما بين ٥–١٥% من عوائد مبيعاتها نتيجة قصور الاهتمام بالجودة. يبدو أن هذه المشروعات كانت بطيئة في تطبيق نماذج الجودة الرسمية، وفي حالة تطبيقها لم تكن النتائج حاسمة. أظهرت الدراسة أن أغلبية (٧٢%) هذه المشروعات تتبنى معاير الجودة أو تطبق مبادرات الجودة. وهناك مشروعات لا تزال ترفض تبني مبادرات الجودة. وتظهر الدراسة أن الإدارة التنظيمية والتوجه السوقي ودعم قدرات العاملين لها علاقات خطية معنوية مع الجودة. وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات التي تتبنى تطبيق معايير الجودة تحقق نتائج أفضل من نظيرتها التي لا تطبقها. تؤكد الدراسة أن نجاح عملية تطبيق الجودة يعتمد على الالتزام التنفيذي والتنظيم المفتوح ودعم العاملين، أكثر من الاعتماد على تطوير العمليات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين ممارسات الجودة والنمو التنظيمي. تقتصر مشروعات كثيرة على تطبيق معايير الأيزو ٩٠٠٠، ولكنها لا تنتقل على نظم إدارة الجودة الأخرى. يساعد هذا الوضع على تخصيص الوقت والموارد لتحسين عمليات المشروع التي في حاجة إلى تعديلات ملحة. يعتبر معدل تبني المشروعات الصناعية المعنية لنظم الجودة منخفضا في كينيا. قد يرجع هذا الانخفاض إلى أن هذه المشروعات لا تهتم بتطوير ثقافة وفلسفة تنظيمية حساسة للجودة. لا تلجأ معظم هذه المشروعات إلى استشارة المؤسسات المهنية عند تطبيق مبادرات الجودة الرسمية. لا يدرك عدد كبير من المشروعات التي تتبنى بعض ممارسات الجودة ما تعنيه الجودة بالنسبة لها ولا النتائج المترتبة عليها. بالرغم من وجود ارتباط بين مبادرات الجودة ونمو هذه المشروعات، إلا أن تحديد اتجاه هذه العلاقة يحتاج على مزيد من البحث.

– **التوصيات:** توصي الدراسة بأن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية بالتعرف على طبيعة عملية إدارة الجودة، وعلى مكونات عملية تطبيق معايير الجودة. إجراء المزيد من

البحث من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين الجودة ونمو المشروعات. تحتاج مبادرات الجودة الحالية والجديدة إلى إجراء المزيد من البحث التجريبي على فعالية مبادرات الجودة المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية. إدخال عدد أكبر من ردود أفعال العاملين الوجدانية – مثل خصائص المهمة، غموض الدول، صراع الأدوار، الرضى الوظيفي، الالتزام التنظيمي، والارتباط الوظيفي – في دراسة أكثر شمولا للعلاقة بين الجودة ونمو المشروعات.

22- Xydias-Lobo, Maria & Jones, Janice (2001) "Quality Initiatives and Business Growth in Australian Manufacturing SMEs: An Exploratory Investigation". Flinders University, School of Commerce (Research Paper Series: 03-3).

– تتناول هذه الدراسة مدى تبني مبادرات الجودة ونمو الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية الاسترالية، من خلال دراسة طولية على عينة من هذه المشروعات.

– **الأهداف:** تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنات بين مبادرات إدارة الجودة على عينة طولية تشمل ٨٧١ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تبنت مسارات مختلفة لتطوير النمو في قطاع الصناعة التحويلية الاسترالية. وتهدف ايضا إلى دراسة العلاقات المحتملة بين نمو هذه المشروعات وتطبيق ممارسات الجودة المختلفة.

– **النتائج:** يكشف التحليل الإحصائي عن وجود فروق معنوية كبيرة في تطبيق الممارسات المتعلقة بالجودة عبر مسارات تطوير نمو هذه المشروعات حسب مستوياتها المختلفة. وتختلف نتائج هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أجريت على مدى تبني الممارسات المتعلقة بالجودة من جانب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية، حيث ارتفع مستوى المشروعات التي تتبنى برامج تطوير كثيرا عن ذي قبل. قد يرجع تفسير ذلك إلى زيادة استخدام ممارسات الجودة "غير الرسمية" في الدراسة الحالية. وكذلك تشير الدراسة الحالية إلى ارتباط معنوي إحصائيا بين تطبيق مبادرات الجودة ومعدل نمو هذه المشروعات. وتشير النتائج إلى أن تطبيق هذه المبادرات يميل إلى الارتفاع بين المشروعات سريعة النمو، مقارنة بالمشروعات الأخرى. ولكن بالرغم من ذلك، إلا أنه لا يمكن تحديد اتجاه هذه العلاقة والطبيعة السببية بدون مزيد من البحث. لا يمكن الحسم بما إذا كان تطبيق مبادرات الجودة يؤدي إلى نمو المشروعات، أم أن المشروعات سريعة النمو تميل على تطبيق ممارسات وأساليب إدارية متقدمة، مقارنة بالمشروعات الأخرى. وحتى إذا تم تحديد اتجاه العلاقة في هذه الحالة، ليصعب تحديد طبيعة العلاقة السببية بهذه البيانات. يمثل التوصل إلى وجود علاقة موجبة بين مبادرات الجودة ونمو المشروعات نقطة انطلاق جيدة لإجراء مزيد من الدراسات.

– **التوصيات:** توصي الدراسة بإجراء دراسات نوعية أخرى على موضوع تحديد اتجاه العلاقة والطبيعة السببية بين تطبيق ممارسات الجودة ونمو المشروعات.

23- Yener, Mujdelen et. al. (2014) "Challenges of Internationalization for SMEs and Overcoming these Challenges: A Case Study from Turkey". 10th International Strategic Management Conference. in: Procedia - Social and Behavioral Sciences 150 (2014) 2-11.

– تتناول هذه الدراسة مسألة التحديات التي تفرضها العولمة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية مواجهتها في الحالة التركية. وتستخدم الدراسة بيانات تغطي فترة ١٥ شهرا, وتضم البيانات المستخدمة في الدراسة بيانات أولية وبيانات ثانوية. حيث تم الحصول على البيانات الأولية من المقابلات شبه الموجهة وتسجيل الملاحظات، بينما تم الحصول على البيانات الثانوية من توجيه أسئلة لمسئولي المشروعات عن التفاصيل المتعلقة بها وعن بحوث السوق. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في أنها تركز على حالة المشروعات المستوردة والموزعة للمنتجات الجيدة داخل بلادها وتصديرها على طرف ثالث أيضا، وإمكانية تغير العلاقات التجارية بين الأطراف الثلاثة بمرور الزمن.

– **الأهداف:** تهدف الدراسة إلى استغلال نتائج الأدبيات السابقة في دراسة أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية التي كانت نشطة منذ البداية في مجال الاستيراد من ألمانيا. وتهدف إلى التوصل إلى العلاقات والتطبيقات المتعلقة بمختلف نظريات المشروعات الصغيرة. وتحاول الدراسة تحديد العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية خلال عملية العولمة. ودراسة سلوك المشروعات في مواجهة التحديات التي تواجهها. تفسير كيفية الوصول إلى العولمة خطوة بخطوة.

– **النتائج:** يمثل عدم التأكد، والصراعات داخل الشبكات، والسوق المحلية المربحة، وضعف الممارسة الإدارية الماهرة، جزء كبيرا من أسباب تناقص ممارسة الأنشطة الدولية. قد تتمثل بعض مشاكل عولمة المشروعات في أن منتجاتها تصنعها مشروعات أخرى، بينما تتمثل مشاكل أخرى في أن المشروعات توزع منتجات دولة معينة في دولة أو دول أخرى. يظهر صراع المصالح عند تحديد من يصدر المنتجات على الشركات الأجنبية، كما في حالة استيلاء الشركة الأم على شبكات تصدير الشركة الموزعة.

– **التوصيات:** محاولة فهم العمليات التي تمر بها المشروعات بداية من قرار التحول إلى العالمية، مرورا بعمليات التخطيط لذلك، والأنشطة التي تتم خلال المراحل الأولى من العولمة، وتبريرها لهذه الأنشطة، وكيفية تعبئتها للموارد الداخلية من أجل الوصول إلى العالمية، واستغلالها لعوامل القوة الداخلية والفرص الخارجية، وتلافي أوجه الضعف الداخلية والمناورة لمواجهة التهديدات الخارجية لتقليل آثارها. محاولة فهم كيفية التقدم من المراحل الأولى على المراحل النهائية لعملية عولمة المشروعات. تحديد أفضل أساليب الدخول إلى الأسواق الدولية، مثل التصدير، الترخيص، المشروعات المشتركة، الاستثمار المباشر.

الفصل الثانى
التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة
ودور الحكومة المصرية
فى النهوض بها

مقدمة :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر دوراً حيوياً فى تحقيق الأهداف الأقتصادية والأجتماعية حيث يتمتع هذا القطاع بقدرته على تحقيق تنمية أقتصادية متكاملة ومتوازنة ومستدامة، وتوفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة، أضافة إلى أن هذه المشروعات تكلفتها الرأسمالية منخفضة نسبياً، فضلاً على أنها تساهم فى زيادة الناتج القومى، وبما ينعكس على تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير الأيجابي على الصادرات وفى ذات الوقت الحد من الأستيراد أو لمكونات الإنتاج والمواد الأولية بأعتبار أن جانب من أنتاجها يمثل مدخلات للمشروعات الكبيرة، أضافة إلى قدرة هذه المشروعات على تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة نتيجة قدرتها على الأنتشار الجغرافى ووصولها إلى المناطق العشوائية والأقل أهتماماً.

أولا : التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أصدر البنك المركزي المصري تعريفاً لشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى ديسمبر ٢٠١٥ كما يلى:

جدول (٢-١)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك المركزي المصري

ديسمبر ٢٠١٥*

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*
متناهية الصغر	أقل من مليون جنية	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة جداً	من مليون إلى أقل من ١٠ مليون جنية.	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنية إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و ٣ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنية .			
المتوسطة	من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنية.		من ٥ مليون جنية إلى ١٠ مليون جنية للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون جنية إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعة.	

* حجم العمالة، استرشادى وغير محدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

** " يتم أستخدام " رأس المال المدفوع " فى حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلا من حجم الأعمال ، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال . وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلى القائم على حجم الأعمال.

فى خطوة تعكس إيمان القيادة السياسية فى مصر بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دعم الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب، أطلق الرئيس السيسي مبادرة فى مطلع ٢٠١٦ كلف بها البنك المركزي المصري بتوفير ٢٠٠ مليار جنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة لا تتعدى ٥% وتفعيلاً للمبادرة كلف البنك المركزي بزيادة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى٢٠% من المحافظ الائتمانية خلال ٤ سنوات بإجمالي ٢٠٠مليار جنية كما طالب البنوك بتقديم استراتيجيتها لتحقيق هذا الهدف خلال ٤ سنوات.

ورغم الإثار الإيجابية لتلك المبادرة وقرارات البنك المركزى التى أعقبتها، إلا أنه بعد مرور ٤ شهور تبين أن التمويل فى ضوء التحوط التى تتبعها البنوك لتفادى مخاطر الأئتمان ، ليس التحدى الوحيد أمام نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ، بل تظل مخاوف أصحاب تلك المشروعات من التعامل مع البنوك وهو ما

يضعها تحت طائلة المحاسبة الضريبية فى ظل غياب الحوافز المواتية لحجم تلك المشروعات وطبيعتها الخاصة، فضلاً عن صعوبة الحصول على التراخيص وعدم تفعيل خدمات الشباك الموحد.

هذا ويتطلب نجاح تنفيذ مبادرة الرئيس السيسى لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تأسيس البنية التحتية الخاصة بتمويل القطاع ومنها نظم تكنولوجيا المعلومات، وإعداد الدراسات للتعرف على أحتياجات القطاع، وتصميم المنتجات الملائمة له، والأطلاع على التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات ونوعيتها لسهولة الوصول إليها، وهو الدور المنوط به وزارة التجارة والصناعة ويلعب التأمين على مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فى التحفيز على رفع معدلات إقراض البنوك أصحاب تلك المشروعات.

ثانيا: المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك بعض المعوقات التى تؤثر بالسلب على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهى كالتالى : [١]

١- يلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية مثل وزارة الصناعة والتجارة والإنجازات كالأتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات. وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠% إلى ٦٠% من تكلفة القيام بالأعمال فى مصر، تأتى من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من أضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة فى تقديم المساعدة .

٢- **من الناحية القانونية:** من حيث التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لازالت فى وضع لا يسمح بأن يقال بأنها وسيلة لتحفيز هذه المشروعات خاصة تلك التى لا وضعت منذ فترة طويلة.

٣- **من الناحية المالية:** العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الاشكالات فيما يتعلق بالضمانات، فترة السداد، الإجراءات البيروقراطية، غياب خدمة تمويلية تلبى أحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأخذ فى النمو، حيث العديد من البنوك تحجم عن توفير التمويل أو يخصص نسبة ضئيلة من محفظه قروضة لتمويل تلك المشروعات

٤- **من الناحية التسويقية** : التباين الشديد فى أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجئ فى أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدى إلى أرتفاع تكاليف الإنتاج لديها، وبالتالى عدم القدرة على المنافسة

---

[١] أحمد، صابر " المشروعات الصغيرة وأثرها فى القضاء على البطالة " كلية الأدب، جامعة المنيا، ٢٠١٠.

السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبري، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لا سيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية للترويج والمشاركة فى معارض ومهرجانات التسويق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

ثالثا: دور الحكومة في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

نجد فى مصر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاقت الاهتمام على النحو سالف الذكر، بداية من أنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذى يقدم الدعم الفني والمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ فترة طويلة والذى أصبح الأن تحت مظلة جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك قام الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي المصري الذى قدم مجموعة من المبادرات التى ساهمت إلى حد كبير فى تحقيق التنمية بهذا القطاع، تمثلت فى إعفاء البنوك التى تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي، إضافة إلى إنشاء بوابة الكترونية مسجل عليها بيانات حوالى ٣٦ ألف مشروع ولكن الأمر فى مصر لم يصل بعد إلى المستوى الذى يحقق النمو المطلوب الذى يتناسب مع الطموح بإعتبار أن مصر تمتلك كثير من مقومات النجاح اللازمه لتنمية هذا المشروع من خلال منظومة متكاملة، ولعل الذى يحد من نمو هذا القطاع العقبات والمعوقات التى سبق أن ذكرناها .

ولذلك قامت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات في هذا الصدد نذكر منها :

١- اصدار قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية [*]

تم اصدار قانون تسيير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية وذلك بعد إقراره من مجلس النواب وتم نشرة فى الجريدة الرسمية العدد ١٧ بتاريخ ٣ مايو لسنة ٢٠١٧، ويعتبر تقديم العديد من التيسرات لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أحد الأدلة على جذب الدولة فى دفع وتنمية هذا القطاع الحيوى زيارة دورة فى النمو الأقتصادي وخلق مزيد من فرص العمل. أن تقديم تيسرات تتعلق بمنح التراخيص الصناعية لهذه المنشآت تحديداً أمر ضرورى نظراً لطبيعتها وإنخفاض مرونتها المالية التى تسمح لها بتحمل نفس رسوم إصدار التراخيص للشركات الكبيرة، وكذلك حاجاتها إلى مزيد من الوقت لتوفيق أوضاعها فى نظام الترخيص وتعتبر هذه الخطوة مكملة لما سبق وأعلن عنه البنك المركزى عن تقديم تسهيلات آئتمانية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

[*] http: // www. almezannews. con

ومن التيسيرات التى نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ وضع إشتراطات خاصة لمنح التراخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تلائم طبيعتها، ومضاعفة الحد الأقصى للمهل الممنوحة لتوفيق أوضاعها فى نظام التراخيص بالإخطار، بالإضافة إلى إعفاء تلك المشروعات من نصف رسوم التراخيص ورسوم التنازل عن الترخيص ورسوم تعديل النشاط ورسوم المتابعة السنوية. كما أعطى القانون الحق للجان التظلمات بإستثناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من بعض الأشتراطات غير الجوهرية.

وبناء على القانون السابق أصدر المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة قراراً بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، حيث حدد القرار تعريف المنشآت الصناعية على ٣ سنوات وفق أحجامها وهى المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من حيث النشاط وحجم أعمالها السنوى.

وقد نص القرار الجديد على أنه يقصد بالمشروعات الصناعية المتوسطة كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠ مليون جنية ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التى ليس لها حجم أعمال، الا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ ملايين جنية ولا يتجاوز ١٥ مليون جنية كما نص القرار على أن المشروعات الصناعية الصغيرة يقصد بها كل شركة أو منشآه تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنية ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنية والمنشآت الجديدة التى ليس لها حجم أعمال الا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنية ولا يتجاوز ٥٠ مليون جنية.

وفيما يتعلق بتعريف المشروعات الصناعية متناهية الصغر، فقد نص القرار على أنها كل شركة أو منشآة تباشر نشاطاً صناعياً لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى مليون جنية، وبالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة التى ليس لها حجم أعمال إلا يتجاوز رأسمالها المدفوع عن ١٥٠ ألف جنية.

٢-جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

فى إطار تشجيع الدولة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إصدر مجلس الوزراء قراراً رسمياً رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويتضمن القرار إنشاء الجهاز الجديد الذى سيكون له شخصية اعتبارية ويتبع وزارة التجارة والصناعة، وسيتولى وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وسيحل محل الصندوق الإجتماعي للتنمية، مع ضم مجلس التدريب الصناعى بأكملة إلى الجهاز، بجانب بعض الإدارات والأختصاصات من كل من مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والأبتكار وذلك بموجب قرار من وزير التجارة.

هذا ويقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بدورين : دور تنسيقي ودور تنفيذي :

الدور التنسيقي : يتمثل فى أنه الأب الشرعي لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال التنسيق بين جميع الجهات العاملة فى مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

الدور التنفيذي : تقديم حزم تمويلية عبارة عن برامج تمويلية مصحوبة بخدمات غير مالية، وهذا الدور يختلف عن دور باقى الجهات التمويلية، لأن الغرض ليس تمويل فقط بل إقامة مشروع وإستمراريتة وتحقيق فرص عمل وخاصة المشروعات الصناعية التى تساهم فى زيادة الصادرات وتقليل حجم الواردات.

وتتمثل أهم المحاور التى يعمل عليها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

- وضع وتطوير السياسات والخطط الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- وضع نظم الحوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.
- وضع الضوابط اللازمة للتنسيق بينة وبين الجهات والمبادرات العاملة فى المشروعات ومتابعة مؤشرات أدائها.
- إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- وضع برامج تدريبية لتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية.
- تقديم وتيسير حصول المشروعات على التمويل اللازم للمشروعات لبدء النشاط أو زيادة رأس المال.
- تيسير إجراءات الحصول على التراخيص من خلال منظومة الشباب الواحد وذلك بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية ووزارة التنمية المحلية.
- المساهمة فى إجراء الدراسات السوقية ودراسات الجدوى .
- تشجيع المشروعات على تصدير منتجاتها للخارج من خلال توفير الفرص والحوافز التمويلية لمشاركتها فى عرض منتجاتها بالمعارض الخارجية .

ومن المهم هنا أن نؤكد على دور رجال الأعمال فى دعم جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك من خلال مساهمتهم فى تمويل رواد الأعمال وتبنى الأفكار الجديدة والمبتكرة ، ومما هو جدير بالذكر أنه يتم اعداد الصياغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال والتى يجرى إعدادها بالتنسيق والتعاون مع عدد من الخبراء والاستشاريين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الاستراتيجية خطة تنفيذية ورؤية واضحة لتنمية هذا القطاع الحيوى الذى يمثل أكثر من ٧٥% من إجمالى هيكل الأقتصاد القومي، وكذلك تهدف

الأستراتيجية إلى تطوير التجمعات الإنتاجية بمصر، وهى التجمعات التى نشآت بدون تدخل من الدولة على مر سنوات طويلة فى مناطق محددة وشكلت تجمعاً إنتاجيا يضم العديد من المشروعات والمنشآت التى تقوم بتصنيع منتج أو مجموعة من المنتجات المتشابها وتواجه نفس الفرص والتحديات. والاستراتيجية التى يعدها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يتم إعدادها بناء على المسح الميدانى الذى قام به جهاز تنمية المشروعات وتم من خلاله حصر ١٤٥ تجمعاً إنتاجياً هاماً فى جميع محافظات الجمهورية، وذلك بهدف تنمية تلك التجمعات ورفع إنتاجيتها وتطوير مهارات العاملين فيها وتطوير قدرتها التنافسية وتأهيلها للتصدير للخارج وكذلك تم إعدادها فى إطار استراتيجية التنمية الصناعية٢٠٢٠ التى تتبناها وزارة التجارة والصناعة والتى سوف نستعرض ما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الفقرة التالية.

٣- استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (وزارة التجارة والصناعة)

أعدت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ برؤية واضحة متمثلة فى "أن تكون التنمية الصناعية هى قاطرة النمو الاقتصادى الاحتوائى المستدام فى مصر وتلبى الطلب المحلى وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية. وتنبثق هذه الرؤية من رؤية المحور الاقتصادى واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى تتمثل فى "أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد سوق منضبط متميز بإستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام ومتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة لتصبح مصر لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية وذلك من خلال تهيئة المناخ الداعم لتحقيق النمو الاحتوائى المستدام القائم على المعرفة والتنافسية والتنوع الذى يسمح بتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجه.

والمحاور الخمسة التى تتضمنها الاستراتيجية هى محور التنمية الصناعية، محور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ومحور تنمية الصادرات ومحور تطوير التعليم والتدريب الفنى وأخيراً محور الحكومة والتطوير المؤسسى. وسوف نتناول فى الجزء التالى المحور الثانى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

ويتمثل محور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال:

تشير الدراسات التحليلية أن لدى مصر ٢.٥مليون منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها ٧٥% من إجمالى القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التى تقوم بالتصدير ١٧% من إجمالى تلك المشروعات، فى حين يمثل القطاع غير الرسمى ٢٠% من هذا القطاع. هذا بالإضافة الإحصائيات أخرى يوضحها الجدول (٢-٢).

جدول (٢-٢)

توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لمجموعة من المعايير*

البيان	الإحصاء						
عدد المنشآت	حوالى ٢.٥ مليون منشأة						
توزيع المشروعات على المحافظات بالترتيب وفقاً لعينة تتكون من ٣٦.٤٩٢ منشأة	الشرقية	القاهرة	الغربية	الإسكندرية	الدقهلية	المنيا	القليوبية
	١٦%	١٥%	٩.٢%	٦.١%	٦.١%	٦%	٥%
	الجيزة	أسيوط	البحيرة	المنوفية	٦أكتوبر	حلوان	الإسماعيلية
	٤.٧%	٤.٥%	٣.٥%	٣.٣%	٢.٥%	٢.٤%	٢.١%
	بنى سويف	كفر الشيخ	الفيوم	سوهاج	دمياط	بورسعيد	أخرى
	١.٩%	١.٨%	١.٨%	١.٧%	١.٤%	١.٣%	٣.٧%
نسبة تمثيل هذه المشروعات من إجمالى المشروعات غير الزراعية فى مصر	٩٩%	% العمالة داخل قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر					٧٥% من إجمالى قوة العمل
المشروعات حسب النشاط الاقتصادى بالترتيب	تصنيع	تجارة	أغذية/مشروبات	بناء وتشييد	صحة	زراعية	أخرى
	٥١.١%	٤٠.٥%	١.٧%	١.٦%	١.٣%	١.١%	٢.٦%
نسبة تمثيل مشروعات القطاع غير الرسمى	٢٠% من إجمالى المنشآت المتوسطة والصغيرة			نسبة المصدرين من إجمالى المشروعات الصغيرة والمتوسطة			٦%
المشروعات حسب الشكل القانونى للإنشاء بالترتيب	فردى	مسئولية مشتركة	مشاركة بسيطة	Joint stock	De facto	محدودة.	حصة محدودة	تضامنية
	٥٨.٢%	١٩.٢%	١٠.٧%	٧.٣%	٢.٨%	١.٣%	٠.٣%	٠.١%
التصنيف حسب رأس المال القيمة بالجنيه المصرى	أقل من ٢٥٠ ألف	٢٥٠ ألف – مليون		مليون - ٥ مليون	٥ مليون – ١٥ مليون	١٥ مليون – ٣٠ مليون		٣٠ مليون فأكثر
	٨٢.٦%	٦.٧%		٥.٣%	٢.٤%	١%		١%
توزيع المشروعات على حسب عدد العمالة	أقل من ٢٠ عامل			٢٠-٣٤ عمل	٣٥-٥٠ عامل			أكثر من ٥٠ عامل
	٨٥.٤%			٥.٨%	٢.٤%			٦.٣%
حجم المبيعات القيمة بالجنيه المصرى	أقل من نصف مليون			نصف مليون وأقل من مليون	مليون وأقل من ٢٠ مليون			أكبر من ٢٠ مليون
	٥٠.٤%			٢٧.٤%	٢٠.٢%			٢%
تعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك	٤٧% منها تتعامل مع البنوك			المشروعات التى تحصل على تسهيلات من البوك				٢٢.٤%

Sources: El- Said, H. ,Al-Said, M.,& zaki, C. (2014,February). Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a New Dataset Journal of Business and Economics, 5 (2), 142-161. Retrieved 2016, from http://www.academicstar.us.

وتستهدف الوزارة تنمية هذا القطاع كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعى وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات للخدمات التجارية والخدمية ولزراعية المختلفة المكملة للمشروعات الصناعية، وتستهدف الوزارة أيضاً فى تنميتها لهذا القطاع اتخاذ عدد من التدابير الداعمة لنمو هذا القطاع فى التوجه السليم الذى يتوافق مع احتياجات الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث سيتم العمل على تدابير تشريعية وإجرائية ومؤسسية لتطوير مناخ الأعمال الخاص بهذا القطاع من

المشروعات، حيث يتم مراجعة التشريعات المنظمة لحوافز تنمية هذا القطاع، وتدقيق البيانات عنه، بهدف توفير حزم تحفيزية وتنموية تتوافق مع حجم هذه المشروعات، ونوعيتها ومراحلها العمرية وسيتم العمل على وضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات العاملة فى مجال تنمية هذا القطاع من المشروعات لضمان التكامل والشمولية فى عملية التطوير بما يتضمنه ذلك من حوكمة العمل فى هذا القطاع بنتائج منطقية مستهدفة لعملية التطوير وربط عملية التطوير بالمستهدفات التنموية للدولة، وكذلك بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة المؤسسات العاملة فى مجال تطوير وتنمية هذا القطاع لضمان التكامل بينها ووضع منظومة متكاملة لنمو المشروعات وتطويرها من متناهية الصغر إلى صغيرة إلى متوسطة.

أما **البرامج والمشروعات التنفيذية لمحور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، في إطار استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لمحور تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لابد من تصميم برامج ومشروعات محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج يحكمها مؤشرات أداء محددة يمكن قياسها وموارد بشرية قادرة على تنفيذها، وعلى ذلك فإن استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وضعت مجموعة من البرامج والمشروعات التى تعمل فى إطار هذا المحور والهدف منها هو زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى الناتج المحلى الإجمالى .

٤ – مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التصدير

من الجدولين رقم التاليين يتضح أن هناك أرتباط إيجابي بين حجم رأس المال وعدد العاملين من ناحية والمساهمة فى التصدير من ناحية أخرى.

جدول رقم (٢-٣)

توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب التصدير وعدد العمال

عدد العمال	لا تقوم بالتصدير	تقوم بالتصدير
أقل من ٢٠ عامل	%٩٨.٢	%١.٨
٢٠-٣٤ عامل	%٨٦.٧	%١٣.٨
٣٥- ٥٠عامل	%٨٠.٢	%١٩.٨
٥١عامل فأكثر	%٧١.٦	%٢٨.٤

Source : Hala Elsaid, Exploring the importance and the Current Status of Egypt SME :s, May2016

جدول رقم (٢-٤)

توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب التصدير ورأس المال

رأس المال	لا تقوم بالتصدير	تقوم بالتصدير
أقل من ٢٥٠.٠٠٠جنية مصرى	%٩٨.٢	%١.٨
٢٥٠.٠٠٠- أقل من مليون	%٨٨.٤	%١١.٦
مليون – ٥٠ أقل من مليون	%٧٩.٢	%٢٠.٠
٥ مليون – أقل من ١٥ مليون	%٧٣.٠	%٢٧.٠
١٥ مليون أقل من ٣٠ مليون	%٧٢.٩	%٢٧.٠
٣٠ مليون فأكثر	%٧٥.٦	٢٤.٤

Source : Hala Elsaid, Exploring the importance and the Current Status of Egypt SME :s, May2016

ومن خلال الدراسة السابقة نجد ان هناك مجموعة من المقترحات والحلول التقليدية والغير تقليدية لتنمية هذا القطاع وهى :

- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة .
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها فى ظل ما لديها من خبرة فى التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب غير تقليدية إضافة إلى قدرتها على متابعة أعضائها.
- المشاركة فى تحمل جانب من تكاليف برامج تحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد يكون هذا من خلال التعاون مع مركز تحديث الصناعة .
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة.
- إنشاء جهاز بحثى لاستكشاف فرص الاستثمار الجديد وعمل دراسات للسوق يتم فيها تحديد أنواع الصناعات والمشروعات التى بها فجوة وأماكنها ويتم توجيه الراغبين فى إقامة مشروعات إلى هذه المجالات.
- التوسع فى إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسويق الإنتاج وقد يكون ذلك من خلال المحافظات مع تحمل جانب كبير من تكاليف ذلك نيابة عن أصحاب المشروعات وبمساعدة رجال الأعمال من منطلق المسئولية المجتمعية.
- التوسع فى إنشاء صناديق استثمار مباشر وتوجيه تمويلها واستثمارها إلى الأماكن الأقل نمو مثل الصعيد والوادى الجديد بما يحقق قدر من التنمية العادلة لهذه المناطق، وقد تكون بمشاركة رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والمحافظات والبنوك.
- تفعيل آلية وجود جهاز واحد يقوم بتقديم كل الموافقات لأصحاب هذه المشروعات ويتعامل مع كل الأجهزة ذات الصلة فى مكان واحد يطبق فى كل المحافظات.

- البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى من خلال إجراءات ميسرة للحصول على التراخيص، مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعى مع تقديم الدعم الفنى والإداري والتمويلي.
- محاولة تطبيق ما يسمى بأسلوب الحماية والذى طبق فى بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التزام المشروعات التى تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون هناك نصيب فى المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- أن يكون هناك نسبة طواعية وإلزامية فى محافظ كل البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويجب أن تصل النسبة إلى المستوى الذى يتفق مع أهمية هذه المشروعات والحاجة إلى قيمتها لما لها من إيجابيات متعددة المحاور.
- الإهتمام بالتعليم الفنى وتطوير مراكز التدريب المهنى بما يسهم فى الارتقاء بالمستوى المهنى للخريجين.

مما سبق نجد أن هناك حاجة ملحة لتفعيل منظومة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل المشكلات التى تواجهها وذلك بالتركيز على منظومة جودة التصدير لهذه المشروعات.

الفصل الثالث
أهمية تعزيز التنافسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً فى مواجهة عدم المساوة فى توزيع الدخل العالمي، ولذلك لابد من تدعيم القدرات التنافسية لدى هذه المشروعات وتحسينها، حيث تمثل هذه المشروعات حلقة الوصل المفقودة لتحقيق التنمية الشاملة فهى تعد جزء أساسىً لتدعيم النمو ومعالجة عدم المساواة، ففى أغلب الأحيان تستعين هذه المشروعات بعمالة بأجور متدنية ومهارات فقيرة وهى تضطر إلى ذلك لكونها تحقق إنتاجية أقل من المشروعات الكبرى فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولذلك يتطلب الأمر سد الفجوة الإنتاجية لهذه المشروعات حتى تحقق النمو الشامل وذلك لتحقيق التواصل والتنافس والتغيير لزيادة الإنتاجية. [١]

هذا ولقد تغيرت أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت، بما يعكس أثر التغير التكنولوجي، وظروف السوق المتغيرة ومستويات المعيشة المتزايدة.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما هى إلا شركات متناهية الصغر يقل عدد الموظفين فيها عن عشرة موظفين فى العديد من الأنظمة الإقتصادية، حيث ينقسم القطاع الخاص إلى شريحتين هما المؤسسات الصغيرة غير الرسمية والتى تكون غالباً متناهية الصغر والشريحة الأخرى وهى عبارة عن مجموعة قليلة من الشركات العملاقة وتعرف هذه الظاهرة بإسم " الوسط المفقود"، حيث أن هناك مذهب أساسى يندرج ضمن تفسيرات " الوسط المفقود" ينطوى على أن المؤسسات الصغيرة تقل لديها العوامل المحفزة على النمو، لأنها تتأثر تأثيراً عكسياً هائلاً بالضرائب وسياسات الحصول على التمويل عندما تصبح مؤسسات متوسطة. [٢]

وتؤدى سيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى العملاقة، التى تستعين بقوتها السوقية فى الحفاظ على حالتها الراهنة إلى إنخفاض الدنياميكة فى الأنظمة الإقتصادية، وبالأخص إذا كانت المؤسسات صغيرة جداً لدرجة لا تسعفها فى تحدى الشركات العملاقة فى السوق والضغط من أجل إصلاح

---

[١] التقرير السنوى والصادر من مركز التجارة الدولية، أفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥، الإتصال المنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل ، عام ٢٠١٥، ص ١٧ x .

[٢] المرجع السابق، ص 1v x.

السياسات، حيث أن التوزيع المتوازن لأحجام المؤسسات يؤدى إلى تحفيز التنافس داخل المنظومة الإقتصادية ويمكن عدد أكبر من المؤسسات من المنافسة الدولية .

ومن المعروف، من خلال الدراسات النظرية والتجريبية، أن المؤسسات الكبرى هى الأكثر إنتاجية والأكثر إستعداداً للتصدير، والأعلى أجوراً، ولكن ما لا يعرفه الكثيرون هو أن الفجوة الإنتاجية بين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، تظهر فى الدول النامية بشكل أوضح بكثير من الدول الصناعية، ففى إلمانيا تمثل إنتاجية المؤسسات الصغيرة حوالى ٧٠% من إنتاجية الشركات الكبيرة. على النقيض من ذلك فى الأرجنتين تقل إنتاجية المؤسسات الصغيرة حوالى ٤٠% عن إنتاجية الشركات الكبيرة، وينخفض هذا الرقم فى البرازيل إلى ما هو أقل من ٣٠%، فى بعض الدول تزداد الفجوة الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والكبيرة بشكل أكبر من ذلك، ففى الهند مثلاً تبين أن المؤسسات التى تعمل لديها أكثر من(٢٠٠) موظف تزيد إنتاجيتها عشرة أضعاف عن المؤسسات التى يعمل لديها من خمس إلى (٤٩) موظفاً. [١]

وعلى وجه العموم تزداد فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بدء التصدير عند مشاركتها فى سلاسل الإنتاج على المستوى المحلى والدولى على حد سواء، حيث أوضحت دراسة عن المؤسسات الإيطالية عن أن إحتمالية قيام الشركات التى يتراوح عدد الموظفين فيها من (١-٩) أشخاص، و(١٥-٤٩) شخصاً ، و(٥٠- ٤٩) شخصاً ازدادت بنسبة ٩٨% و٣٤% على التوالى فى حالة إنخراطها فى سلاسل التوريد، ويشير ذلك إلى أن المؤسسات الصغيرة بصفة خاصة قد تستفيد من إنخفاض تكاليف الدخول إلى الأسواق، وفورات الحجم عن طريق الإنخراط فى سلاسل القيمة الدولية .

وبالتالى أن ما يحدد قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التصدير المباشر أو غير المباشر هو قدرة هذه المشروعات على المنافسة على الصعيد العالمي فى النشاط التجارى الذى إختاروه، ولذلك فإن التدويل الناجح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الممكن أن يختزل فى محددات القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولذلك سوف يتم دراسة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما يترتب على ذلك من نجاحها فى التصدير والخروج بمنتجاتها إلى العالمية.

أولاً: تعريف التنافسية

هناك العديد من التعاريف للتنافسية نذكر منها: التنافسية " هى إظهار القدرة على تصميم وإنتاج وتسويق عرض يلبى إحتياجات السوق المستهدفة بالكامل، وبشكل فريد ومستمر، مع الإرتباط ببيئة الأعمال وسحب الموارد منها، وتحقيق عائد مستدام للموارد المستخدمة. [٢]

---

[١] التقرير السنوى الصادر من مركز التجارة الدولية، مرجع سبق ذكرة، ص xv .

[٢] التقرير السنوى الصادر من مركز التجارة الدولية، مرجع سبق ذكرة ، صxv11.

كما تعرف أيضاً " بأنها الأداء النسبى الحالى والأداء النسبى الكامن للإقتصادات العربية فى إطار القطاعات والأنشطة التى تتعرض للمزاحمة من قبل الإقتصادات الأجنبية "، وإستناداً إلى هذا التعريف فقد تم بناء مؤشر مركز للتنافسية والذى لا يختلف فى مكوناته الكلية عن ما جاء فى تقرير التنافسية العالمي ولكن مع تقسيمة إلى مؤشرين فرعيين هما : مؤشر التنافسية الجارية الذى يركز على الأداء الجارى والعوامل المؤثرة فيه مثل بيئة الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها ومؤشر التنافسية الكامنة الذى يعنى القدرات عميقة الأثر، التى تضمن إستدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقد تم تحديد ثلاثة مجالات أساسية للتنافسية الكامنة وهى: رأس المال البشرى وتوطين التقانه والبنية التحتية التقانية ، وهى ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية فى دعم التنمية فى إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات. [١]

ثانياً: أهمية التنافسية

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والإبتكار وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

وبوجه عام فإن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة فى التخصص الصناعى، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمى بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل كما يتطلب الدخول فى إتفاقيات الشراكة وتوقيع الإتفاقيات الدولية والإنفتاح على العالم الخارجى وكل ذلك عوامل تشجع على الإنضباط فى مجال الأعمال وتساعد على الرغم من التحديات التى تطرحها على التأقلم مع البيئة العالمية. [٢]

إن من أهم التحديات التى تواجه الأقطار التى تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو إختيار القطاعات أو الصناعات التى من شأنها أن تكون حافزاً لتعظيم الإنتاجية والترابط الخلفى والأمامي بين مختلف قطاعات الإقتصاد.

ولقد كان لسياسات دعم الصادرات ولا سيما على مستوى دول شرق أسيا دور كبير فى نجاح هذه الدول، حيث حققت معدلات نمو قياسية. ويعزى هذا النجاح إلى " سياسة إختيار الرابحين"، أى إختيار القطاعات الصناعية الملائمة التى من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعى مع بقية الإقتصاد.

---

[١] المعهد العربى للتخطيط بالكويت، سياسات التنافسية، العدد المائة والخامس عشر، يوليو، تموز ، عام ٢٠١٢، ص ص٢-٣.

[٢] المعهد العربى للتخطيط بالكويت، المرجع السابق، ص٩.

وفيما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التى يتعين إختيارها لكسب رهان التنمية المستديمة والتنافسية فإن هناك معايير متعددة، منها إختيار والدولة للقوانين والصناعات ذات القيمة المضافة العالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع وعدم إهمال الصناعات التقليدية التى لها أسواق وللدولة فيها مزايا نسبية. وكل ذلك فى ضوء توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة فيما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال، وتقديم المشورة والدعم للصناعات فيما يتعلق بالبحث والتطوير.

ثالثاً: القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة [1]

تعد القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأمور الهامة لنجاح تلك المشروعات فى أسواق التصدير ومن أجل تحسين القدرة التنافسية لبلادها، ونمو إجمالى الناتج المحلى وشمولية النمو.

وإستناداً إلى الركائز الثلاثة للقدرة التنافسية، المتمثلة فى القدرة على التواصل، والقدرة على المنافسة، والقدرة على التغير تعمل شبكة القدرات التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لدى هذه المشروعات. وتحديداً إذا كانت تلك الركائز داخل المشروع أو بيئة العمل القريبة، أو البيئة المحلية على المستوى الكلى بما يؤدى ذلك إلى مساعدة الدول فى فهم قدراتها التجارية ومواجهة العوائق التى تهدد تلك القدرات.

والركائز المذكرة سلفاً للقدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحدد طبيعة المنافسة التى تتأثر بالوقت، حيث أن الوتيرة السريعة للإبتكار ، وتصاعد سلاسل القيمة الدولية، والطبيعة الديناميكية فى العديد من الأسواق تستلزم مستوى مرتفع من قابلية التكيف والمرونة لدى هذه المشروعات، وبالأخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إن المشروعات القادرة على التنافس اليوم تحتاج إلى الإتصال بشكل فعال بقنوات المعلومات والأسواق العالمية للحفاظ على قدرتها التنافسية، مع الحفاظ فى الوقت نفسة على القدرة على التكيف مع ظروف السوق الجديدة فى المستقبل.

إن القدرة التنافسية تشير إلى البعد الثابت فى القدرة التنافسية وهو يتمركز حول العمليات الحالية التى تقوم بها المشروعات، وكفاءتها من حيث التكلفة، والوقت، والجودة، والكمية، وتشير القدرة على التغير إلى قدرة المؤسسات على التغير السريع فى إطار الإستجابة لقوي السوق الدنيامكية أو فى إطار توقعها . كما تشير القدرة على التواصل إلى القدرة على جمع وإستغلال المعلومات والمعارف المتعلقة بالتجارة، بما فى ذلك المعلومات المتعلقة بالإتجاهات السائدة بين العملاء، ومتطلبات الأمتثال،

---

[1] التقرير السنوى الصادر من مركز التجارة الدولية، الجزء الثانى: " القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تقييم تجريبى" ، عام ٢٠١٥، صxxv .

والخصائص الديموغرافية، وأحجام التجارة وتدفقاتها، والإتفاقيات التجارية، والحالة التفضيلية، ومعوقات التجارة وشدة المنافسة.

وعلى العموم يمكن أن تحظى المشروعات الصغيرة ، والمتوسطة فى الدول النامية بفرصة هائلة لتنمية قدراتها وتطويرها إذا إستطاعت أن تزيد إنتاجيها، ومن ثم قدرتها التنافسية مقارنة بالمستوى المعروف فى الدول المتقدمة، وسيترتب على ذلك جنى مكاسب هائلة من النمو، وبالطبع سيعود ذلك على الفئات الضعيفة التى توظفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير فى ضوء إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة٢٠١٦- ٢٠٢٠

لتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال التصدير، قامت وزارة التجارة والصناعة بالعمل على إتخاذ عدد من التدابير الموجهة لعدد من القطاعات التصديرية المستهدفة لزيادة الصادرات الحالية وتلك اللازمة لتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة والتى ترتكز بشكل رئيسى على حزمة تحفيزية لتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة[١] وتوسيع قاعدة التصدير لتشمل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التوجه نحو الأسواق المستهدفة التى تتضمن فرص تصديرية واعدة .

هذا وسوف يتم العمل على زيادة الصادرات من خلال تعزيز تنافسيتها، وعلى الأخص السعرية، لزيادة الصادرات منها سواء فى الأسواق الحالية أو التى لديها طلب متنامى على هذه الصادرات وتمثيل الصادرات المصرية فيها ضعيف والتى تمثلت فى العديد من القطاعات منها صناعات الملابس الجاهزة والمنسوجات.

وسوف يتم تنمية هذه الصادرات على عدة مستويات [٢] أولاً على مستوى المشروع وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تعزيز تنافسيتها السعرية وذلك بتضمينها فى برامج رد الأعباء التصديرية، وتعزيز تنافسيتها الخاصة بالجودة من خلال تقديم خدمات مدعومة للشركات العاملة فى هذه القطاعات لتحسين وتطوير عوامل الإنتاج كتوفير العمالة الماهرة، وتعزيز التوافق مع المواصفات الدولية وتطوير مناهج الإنتاج والبحوث والتطوير، وتطوير التكنولوجيات المستخدمة، وترشيد

---

[١] القيمة المضافة " Value added " وتشير إلى القيمة الإضافية التى خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق.

[٢] إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ، المحور الثالث، تنمية الصادرات ، عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، ص ص ٦١-٧٠

تكاليف التشغيل سواء تكاليف إستخدام الطاقة أو إدارة وتقليل الهالك، وتقديم خدمات التدريب على عمليات التصدير والتسويق والترويج والمشاركة فى المعارض المحلية والدولية، وثانياً على مستوى الأسواق سيتم تفعيل الإتفاقيات التفضيلية الحالية وفتح أسواق جديدة وعلى الأخص الأسواق الأفريقية والروسية وتطوير اللوجستيات اللازمة لتيسير التجارة وتعزيز أنشطة الترويج والتسويق فى الأسواق المستهدفة ، وتعتبر الصناعات النسيجية المتطورة والملابس الجاهزة ذات الجودة العالية من الصناعات التى يمكن أن تحقيق قيمة مضافة فى القطاعات التصديرية لهذه المنتجات.

شكل رقم (٣-١)

اسواق تصدير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

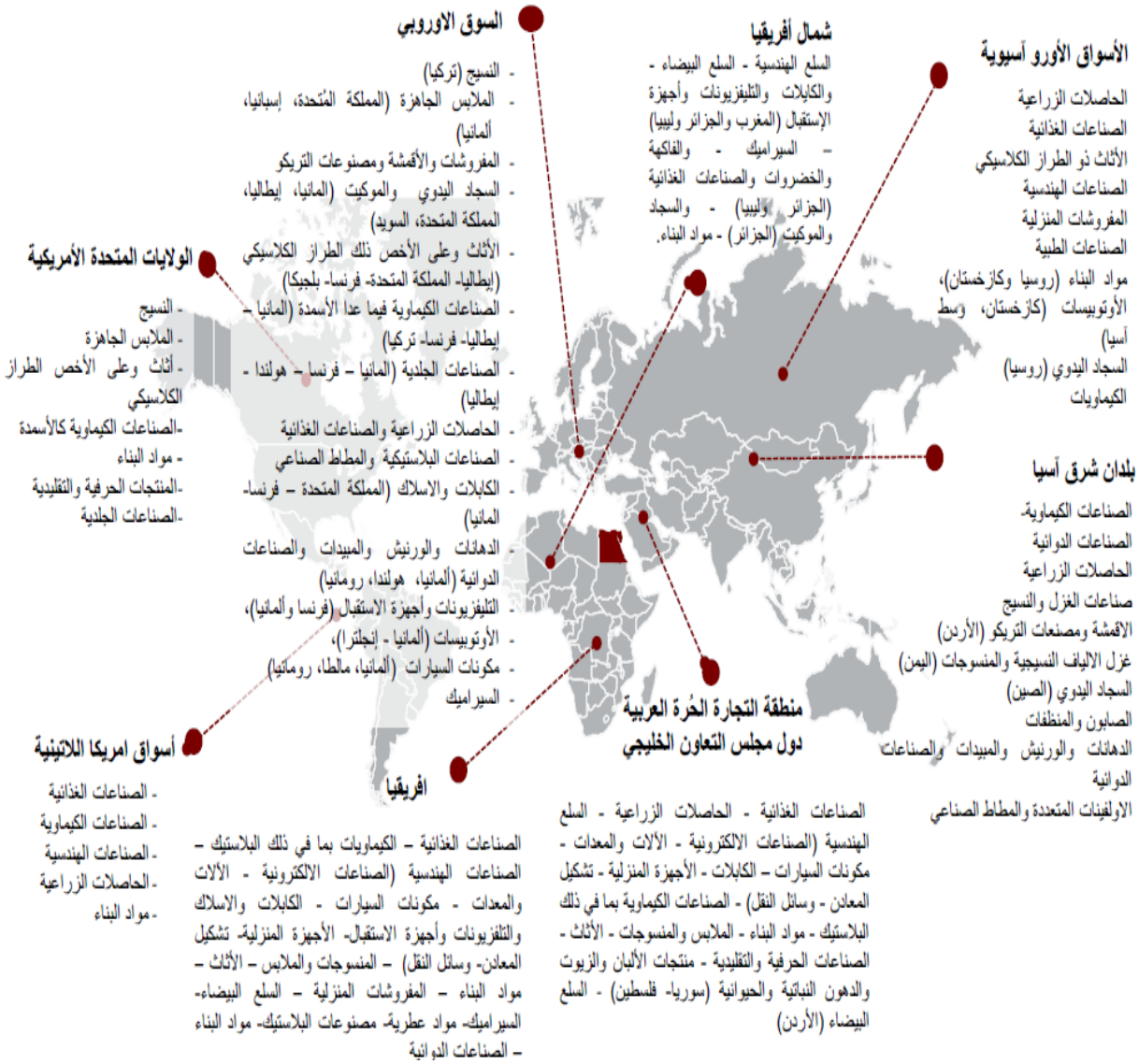

المصدر : إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية مرجع سبق ذكرة ، ص٦٤.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية كان لابد من تصميم برامج ومشروعات محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة يمكن قياسها وموارد بشرية قادرة على تنفيذها. وفيما يلى توضيح عام للبرامج والمشروعات التى تعمل فى إطار هذا المحور :

شكل رقم (٣-٢) *

برنامج تنمية الصادرات الواردة باستراتيجية وزارة التجارة والصناعة٢٠١٦-٢٠٢٠

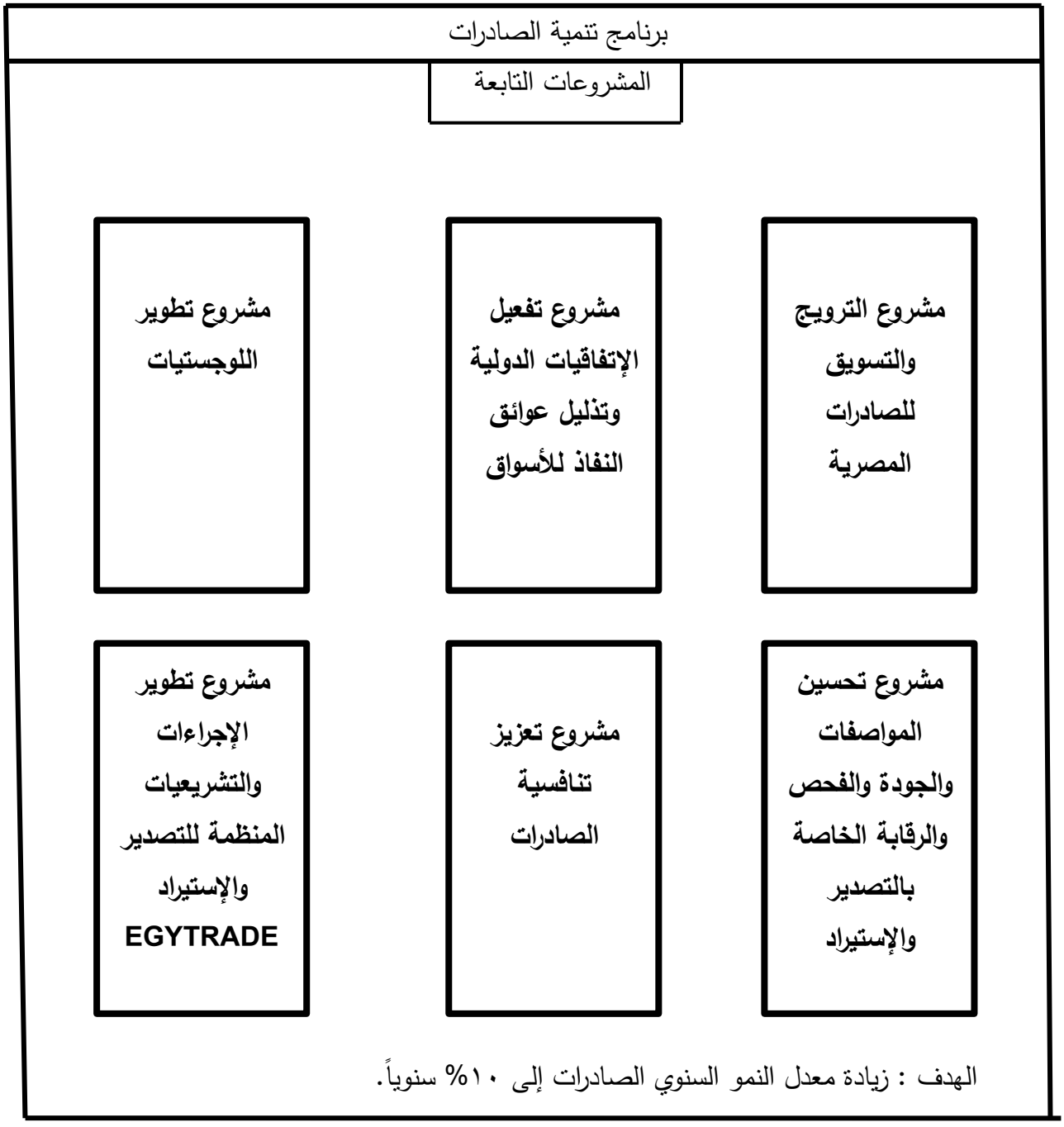

المصدر: إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، مرجع سبق ذكرة ، ص ٦٥.

جدول رقم (٣-١)*

الاطار المنطقي لنتائج ومؤشرات استراتيجية وزارة التجارة والصناعة

٢٠١٦-٢٠٢٠

الإطار المنطقي للنتائج	المؤشر
الأثر : أن تكون الصادرات المصرية داعم رئيسي للتنمية .	• نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. • قيمة الزيادة السنوية في الصادرات من الصناعات التحويلية (مستوى التقدم التكنولوجي للسلع الصناعية المصدرة). • تنوع الصادرات بين الصناعات والمحافظات المختلفة.
المتحصلات : زيادة فى قيمة الصادرات المصرية	• قيمة الصادرات. • معدل نمو الصادرات.
النتائج المباشرة	**المؤشر**
تحسن بيئة الأعمال الخاصة بالإستيراد والتصدير .	• متوسط الوقت لإتمام عملية التصدير والإستيراد. • متوسط تكلفة التصدير حسب الصناعة. • متوسط تكلفة الإستيراد حسب الصناعة. • التسهيلات الإئتمانية المتاحة للتصدير والإستيراد.
تحسين تنافسية الصادرات (الجودة والسعر).	• متوسط قيمة الصادرات ذات التنافسية إلى إجمالى الصادرات. • مراقبة جودة المنتجات المصدرة.
الأنواع الجديدة من الصادرات ذات القيمة المضافة .	• القيمة المضافة للصادرات الجديدة (مثل: المنتجات التقنية، التراثية، الإبداعية). • نسبة الصادرات من الأنواع الجديدة إلى إجمالي الصادرات.
تحسين اللوجستيات الداخلية والخارجية.	• متوسط الوقت المستغرق للعملية الواحدة. • متوسط التكلفة للعملية الواحدة. • متوسط عدد الخطوات المطلوبة لإتمام العملية الواحدة.
تذليل عوائق النفاذ للأسواق.	• معدل نمو الصادرات للأسواق ذات عوائق النفوذ. • حجم الصادرات إلى هذه الأسواق مقسمة إلى الصناعات.
فتح أسواق جديدة .	• عدد الأسواق الجديدة المتعاملة مع المنتجات المصرية. • حجم الصادرات إلى الأسواق الجديدة مقسمة إلى الصناعات. • نسبة الأسواق الجديدة إلى إجمالي الصادرات.

• المصدر : إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ، المحور الثالث، تنمية الصادرات ، عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، ص ٦٦.

هذا ولكى تتمكن إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير من خلق وتوليد قيمة مضافة لهذه المشروعات وتحقيق تنافسيتها لابد من تطبيق عدد من المعايير على كل العمليات أو الصناعات المتاحة فى هذه المشروعات هذا ويمكن توضيحها بالشكل التالى:

شكل رقم (٣-٣)*

المعايير الاساسية لتحقيق قيمة مضافة للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة الموجهه للتصدير

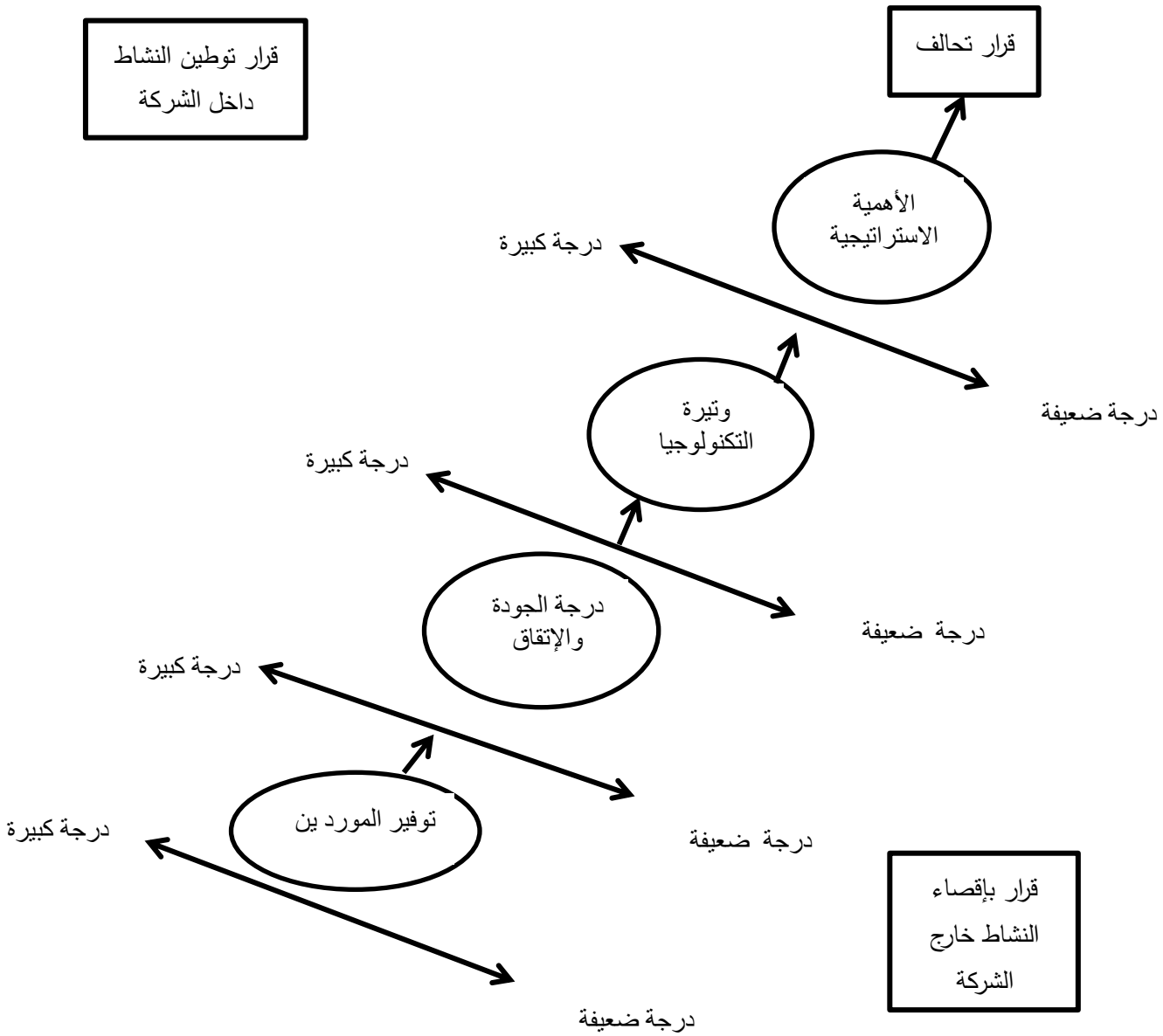

المصدر : www. Edara. com

ومن الشكل السابق يتضح أن أحد المعايير الأساسية لتحقيق قيمة مضافة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير وتحقيق تنافسيتها هى تحقيق درجة عالية من الجودة والإتقان وهى مجال التركيز فى هذا البحث.

ولتحقيق أهداف هذا البحث سوف يتم التركيز على مخرجات مشروع تعزيز تنافسية الصادرات، حيث يتمثل المخرج الأول فى برنامج كفء وفعال لربط الأعباء التصديرية بميزانية تدريجية تبدأ من(٦)

مليار إلى(١٥) مليار جنيه مصرى، بحيث يسمح بالتنافسية وبإستفادة قاعدة عريضة من صغار المصدرين خاصة فى القطاعات التصديرية والمحافظات المستهدفة لتحقيق أغراض التنمية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة فى التصدير، أما المخرج الثانى فهو خدمات فنية متخصصة بترشيد إستخدام الطاقة وعلى الأخص فى الصناعات التصديرية كثيفة الإستهلاك للطاقة لتخفيض التكلفة والتوافق مع المعايير الدولية للطاقة والبيئة وعلى الأخص فى الصناعات الكبيرة وكذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى بحاجة لتقليل التكلفة وتشجيع الإستثمار وإستخدام مصادر الطاقة البديلة وعلى الأخص تلك المعتمدة على تدوير المخلفات الصناعية والزراعية ووضع إشتراطات تتعلق بالمواصفات القياسية المقبولة لماكينات الإنتاج غير المهدرة للطاقة، وتوفير المعامل الملائمة لفحص هذه الماكينات المستوردة والمستخدمة فى المصانع، أما المخرج الثالث فهو خدمات فنية متخصصة لتطوير طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة والتصميمات الآزمة للتوافق مع المواصفات والذوق العالمى، أما المخرج الرابع فهو حلول ملائمة لفض التشابكات ما بين الدعم والصناعة والتصدير، أما المخرج الخامس فهو برنامج مصمم ومنفذ لتمويل وضمان إئتمانات التصدير والمخاطر لتشجيع الصادرات وعلى الأخص للدول الأفريقية.

وأيضاً التركيز على مشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والإستيراد، حيث تتمثل مخرجات هذا المشروع فى المخرج الأول وهو معامل متطورة لديها المعدات والأنظمة والكوادر الماهرة والإعتمادات اللآزمة لمنح شهادات الجودة اللآزمة للتصدير وخاصة توفير المعامل غير المتوفرة فى مصر وتطوير المعامل التى بحاجة إلى تطوير شامل، أما المخرج الثانى فهو مركز لفحص الصادرات معتمد من الجهات العالمية، أما المخرج الثالث فهو مواصفات للإنتاج والتعبئة والتغليف تتوافق مع المواصفات الدولية ورقابة على الإنتاج للسلع ذات الأولوية للتأكد من مطابقتها لمعايير الإنتاج. وبالتالى فإن إدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير ومعاونتها تمويلياً وتدريبياً سيحقق لها الجودة المطلوبة للنفاذ للأسواق العالمية.

مما سبق نجد بأنه بطرح هذه الرؤية الإستراتيجية والسياسات المستقبلية على مدى الخمس سنوات القادمة سيتحقق تطوير للسياسات الصناعية والتجارية مما ينعكس فى دعم القدرات التصديرية للبلاد وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وبالتالى تكون هناك رؤية موحدة لتطوير القطاعين الصناعى والتجارى معاً تتسم بالتكامل والمرونة وتكون متسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى سوف تتكاتف عناصر المجتمع فى تنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع
التصدير كأداة لتعزيز
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

مقدمة:

يقدم التصدير مميزات عديدة للمنظمات سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة بوجه عام، والدول ولقد مكنت الإتفاقيات التجارية ومنظمة التجارة العالمية فرصاً للتصدير لم تكن متاحة من قبل. فالاقتصاد العالمي يتأثر بوصول تقنيات التصنيع العالمية التى أوجدت مصنعين منافسين قادرين على الإنتاج بصورة أكثر تنافسية من حيث التكلفة والجودة والتوقيت، وبذلك أصبحت الدول النامية قادرة بشكل جدي على منافسة الإقتصادات الراسخة بسبب صلاتها بأنظمة الإتصال العالمي والتطوير المتسارع فى تكنولوجيا المعلومات.

مما تقدم يمكن القول أن التصدير أحد أهم الركائز الأساسية فى دعم الإقتصاد ككل ومصدراً من مصادر الدخل الأجنبي للدولة، بالإضافة إلى أنه يعتبر لاعباً أساسياً فى رفع كفاءة المنتج المحلى وبالتالى يسهم بشكل فعال فى إحداث تنمية إقتصادية شاملة، وهو ما دعي وزارة التجارة والصناعة لوضع إستراتيجية لدعم وتنمية الصادرات على قائمة أولوياتها خلال الفترة الماضية وركزت كل جهودها فى تعظيم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية حيث من المتوقع إرتفاع الصادرات من ١٩ مليار دولار إلى ٣٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال خطط تصديرية محددة وفتح أسواق جديدة فى مختلف القطاعات لكل دول العالم حتى لو تطلب ذلك جهوداً ومحاولات قد تستغرق سنوات. ولتحقيق ما تقدم فإن المجالس التصديرية تسعى خلال المرحلة المقبلة إلى إختراق العديد من الأسواق الجديدة خاصة بعد تطبيق معايير الجودة الخاصة بمنظومة التصدير، مما دعا المجلس التصديرى للملابس الجاهزة إلى الإهتمام بصناعة الموضة فى مصر وإنشاء ماركات خاصة بمنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية وذلك فى ظل وجود مصانع ذات كفاءة عالية لديها القدرة على المحافظة على مكانتها بالأسواق العالمية وتستطيع النفاذ لأسواق جديدة فى مختلف دول العالم ومنافسة الماركات العالمية المتواجدة بالأسواق الأخرى.

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهمية الدور الذى يقوم به مركز تحديث الصناعة بمساعدة المنشآت الصناعية فى رفع كفاءتها الإنتاجية لها بما يسهم فى زيادة معدلات الإنتاج والتصدير خلال المرحلة المقبلة وبصفة خاصة فى الأسواق الكبيرة التى تستقبل المنتجات المصرية، حيث أن السوق الأمريكية تستحوذ على ٥٠% من إجمالى صادرات الملابس الجاهزة المصرية يلية الإتحاد الأوروبى

بنسبة ٣٢% والنسبة الباقية موزعة على باقى الأسواق العربية والأفريقية مما يؤكد على القدرة التنافسية الكبيرة للمنتج المصرى الذى يتميز بالجودة العالية.

ونظراً لأن الدراسات التحليلية فى مصر تشير أن لديها (٢,٥) مليون منشآة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها ٧٥% من إجمالى القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التى تقوم بالتصدير منها ١٧% من إجمالى تلك المشروعات فى حين يمثل القطاع غير الرسمي ٢٠% من هذا القطاع ، هذا وتستهدف وزارة التجارة والصناعة تنمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تعد أداة أساسية ورئيسية لزيادة الناتج الصناعى وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الإستثمارات فى سلاسل القيمة للخدمات التجارية والخدمية والزراعية المختلفة المكملة للمشروعات الصناعية الكبيرة، ولذلك سوف يتم توجيه وتشجيع وتحفيز هذا القطاع نحو بدء الأعمال والتوسع فيها فى إتجاهات الإستثمارات المطلوبة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمكانية والتكنولوجية مع منح أولويات للمرأة والشباب. وتستهدف الدولة هذه الإستثمارات من خلال بناء تجمعات صناعية خدمية تجارية للقطاعات الصناعية المستهدفة للتنمية الصناعية وزيادة الصادرات السلعية والخدمية فى المحافظات المستهدفة فى التنمية الإقليمية بما يخدم الترابط والتكامل بين سلاسل الإمداد القطاعية المكانية، وبالتالى وضع منظومة متكاملة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها.[١]

ولذلك لزم الأمر أيضاً العمل على عدد من التدابير الموجهة لعدد من القطاعات التصديرية المستهدفة لزيادة الصادرات الحالية وتلك اللآزمة لتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة والتى ترتكز بشكل رئيسى على حزمة تحفيزية لتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة وتوسيع قاعدة التصدير لتشمل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التوجه نحو الأسواق المستهدفة التى تتضمن فرص تصديرية واعدة. [٢]

أولاً : التعريف بماهية التصدير

١- مفهوم التصدير

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتصدير نذكر منها:

- التصدير هو " قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف العملية التصديرية من أرباح

---

[١] إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، المحور الثانى ، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ ، ص٥١.

[٢] المرجع السابق، المحور الثالث، تنمية الصادرات ص ٦١.

وقيم مضافة وتوسع ونمو وإنتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها " . [١]

- التصدير هو "عملية هامة تتدخل فى مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الإقتصادية وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية " هذا ويختلف مفهوم التصدير من شخص لأخر ومن فئة لأخرى حيث أن : [٢]

- الرجل المناسب يعرف التصدير بأنه " كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حقيقى إلى شخص أجنبى .
- أما رجل الجمارك فيعرف التصدير بأنه " كل عملية عبور للسلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود ألأجنبية.
- أما حسب الموسوعة الإقتصادية، فيعرف التصدير بأنه " تلك العملية التى من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطنى والتى تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن يكون بكثرة أو بقلة.

هذا ويمكن تعريف التصدير على المستويات التالية :

- مستوى المؤسسة : هو عملية تعريف الفائض الإقتصادي الذى حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.
- على المستوى الوطنى : هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذى حققته دولة إلى الدول التى تعانى نقص فى الإنتاج ، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.
- على المستوى الدولى: التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاة الإقتصادية لأى دولة من الدول، وذلك لمواجهة المنافسة وإقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم فى تقنياته يؤدى إلى إزدهار العلاقات الإقتصادية الخارجية.

- كما يعرف التصدير بأنه " الأسلوب الأكثر إنتشاراً فى التجارة العالمية، ويعتبر أسلوباً مرناً وسهل الإستخدام والتصدير لا يحتاج إلى إستثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة . [٣]

---

[١] د. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، عام ٢٠٠٨، ص ١٥.

[٢] الجمعية العلمية ، نادى الدراسات الإقتصادية، ملحق الخروبة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، بدون تاريخ، ص ١٣.

[٣] جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الاستراتيجية، دار ناشرون ومكتبات خوازم العلمية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٣، ص ٢٢٦.

ولذلك يجد بعض الكتاب أن التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما : [١]

- عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات إنتاجية فى السوق الأجنبى وهى تكاليف عادة ما تكون كبيرة .
- أن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة فى تحقيق إقتصاديات الحجم الكبير، والموقع الإقتصادي المفضل بالنسبة للشركة.

– ويعرف أيضاً التصدير بأنه " بيع المنتجات المتنوعة من طرف المؤسسات المحلية، إلى خارج الدولة، وهو أسهل وسيلة للمؤسسات فى إقتحام الأسواق الأجنبية. [٢]

مما سبق يمكن القول أن التصدير " هو عملية بيع المنتجات من دولة لأخرى ، وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الإستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة . ويعتبر التصدير مصدر هام للدخل لكونه يؤدى إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وهو مؤشر على جودة الصناعة والزراعة فى تلك الدول، ويتطلب التصدير أن تتماشى المنتجات المصدرة مع المعايير التى تضمن مستوى معين من الجودة التى تسمح بقبول المنتج فى السوق المصدر إلية، كما يعتمد التصدير فى جزء كبير منه على صناعة الشحن حيث أن لكل منتج طريقة التصدير الخاصة به.

٢- أنواع التصدير

يمكن لأى منظمة أن تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر أو مشترك كما سيلى بيانة:

– " التصدير المباشر " هو دخول الشركة بصورة مباشرة فى عملية التصدير مع تحملها تكلفة الإستثمار والمخاطرة وذلك بإفتراض أن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر تغطى الإستثمار فضلاً عن رغبتها فى عدم إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء [٣] وتتم عملية التصدير المباشر من خلال :

* إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسئول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له. وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال إتفاقهم مع إدارة التسويق فى المنظمة.

---

[١] شارلز هل ، جارديت جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (٢٠٠٨-٢٠١٠)، ص ٦٢٩.

[٢] الجبارية كحيلى، دور إستراتيجية التصدير التصدير فى تحسين الأداء المؤسسى، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور- طولقة بسكرة، ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، جامعة محمد حنيضر ، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، عام ٢٠١٤- ٢٠١٥، ص ص ١٠-٠١١

[٣] ثامر البكرى ، التسويق " أسس ومفاهيم معاصرة" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، عام ٢٠٠٦، ص ٢٨٠.

* وجود فرع لإدارة المبيعات فى الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المنظمة من تحقيق وجود فعلى لها على أرض الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب عن طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها.
* تعيين مديرين وممثلين فى الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.
* وكيل أجنبى فى السوق الدولية يقوم بالبيع لصالح المنظمة نيابة عنها فى سوقه الدولية.

- " التصدير غير المباشر" ويتم من خلال " قيام أحد الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع ثم إعادة بيعة إلى دولة أجنبية وتحت إسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم إتصال مباشر مع المستهلكين فى الأسواق الأجنبية [١] ، والذى يمكن أن يأخذ الأشكال الآتية: [٢]

* التصدير من خلال الإعتماد على وكلاء، حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين فى الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
* المنظمات التعاونية والتى تقوم بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة . وتحقق هذه الطريقة فى الدخول للأسواق الخارجية ميزتين أساستين هما[٣]:
* تقليص التكاليف المترتبة على الإستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم للتصدير وإيجاد قوة بيعية للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك.
* تقليل المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء ينوبون عن الشركة فى التصدير لهم حيث يكون لديهم الإلهام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك تكون الأخطاء المحتملة بالعمل قليلة جداً .

- " التصدير المشترك أو المنظم " وهو ذلك التصدير الذى يعتمد على تضامن عدة مصدرين ذوى إهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوباً فريداً فى تنظيم النشاط التصديرى، حيث تقوم الشركات بالإشتراك فى تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية. [٤]

٣- أهمية التصدير

تكمن أهمية التصدير فى تحقيقه للعديد من المزايا التى تحصل عليها الدولة المصدرة، حيث أن التصدير يعد المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي والذى تستفيد منه الدولة فى تمويل عمليات الإستيراد من

---

[١] نظام موسى سويدان ، التسويق المعاصر ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن عام ٢٠١٠، ص ٣٩١.
[٢] المرجع السابق ، ص ٣٦٣.
[٣] ثامر البكرى، مرجع سبق ذكرة ، ص ٢٨٠.
[٤] رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، عام ٢٠٠٧،ص١٤١.

جهة ومن الجهة الآخرى تخفيض العجز من ميزان المدفوعات، كما أن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية وقد تستخدم جزء من مخرجاتها فى تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً وبالتالى يترتب على ذلك علاقة تكاملية قد تؤدي إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية فى الأجل المتوسط أو الطويل.

هذا إلى جانب كون التصدير يعنى بالتواجد المستمر فى الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة وذلك للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة التطوير الحادث بالشركة المنافسة فى الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية وإستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها فى تطوير هيكل الصناعات التصديرية بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

أضافة إلى تقدم على مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير إلى مدى إمتياز إقتصاد بلد معين بالمردودية والجودة والتكلفة المناسبة ، حتى أن مقياس الأداء الإقتصادي والتكنولوجي فى السنوات الأخيرة أصبح يعتمد كثيراً على إعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية الأساس فى نجاح العملية التصديرية.

ومن خلال ما تقدم يمكن إستنتاج أن عملية التصدير تنطلق من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض فى تكاليف الإنتاج وصولاً إلى تحقيق التنافسية وبالتالى الإستحواذ على شريحة سوقية أكبر، وبالتالى إرتفاع القدرة التصديرية الفعلية والتى تتمثل فى تصدير أكبر كمية من المنتجات تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة.

٤- أهداف التصدير

تتمثل أهداف التصدير فيما يلى: [١]

- الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية والتى تتمثل فى :
  - تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
  - توزيع جغرافى للمخاطر.
  - التكيف مع المنافسة.
  - التواجد فى السوق الدولية.
- الأهداف المرتبطة بالجانب المالى والتى تتمثل فى :
  - الزيادة فى رقم الأعمال .
  - رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

---

[١] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية فى ترقية الصادرات خارج المحروقات فى ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة بكرة ، عام ٢٠١٢- ٢٠١٣، ص٥١.

- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة .

●الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج والتى تتمثل فى :

- تحسين قدرات الإنتاج بالمنظمات.
- إستغلال الإمتيازات المتوفرة.
- خفض التكلفة الإنتاجية.
- رفع جهود البحث والتطوير.

٥- المشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية

إن عملية التصدير فى مصر مازالت تواجه بعض الصعوبات التى لابد من مواجهتها لإيجاد الحلول لها" سواء أكانت حلول ممائلة لما يتم إتخاذه أو حلولاً مبتكرة " وذلك سعياً للنهوض بعمليات التصدير وذلك لتعظيم الناتج القومي والإيرادات والنهوض بإقتصادنا القومي، خاصة فى ظل الأزمة العالمية الحالية والتى أتاحت فرصة عظيمة للإقتصاد المصرى فى ظل تطوير مناخ الإستثمار وما صاحبة من برامج لتسيير الإجراءات ومساندة الإستثمار بما إنعكس معة على رفع قدرة الإقتصاد على تنمية الإستثمار المحلى وجذب الإستثمارات الأجنبية، وهو ما تعكسة مؤشرات أداء الإستثمار، كما وضع مصر فى صدارة العشر دول الأكثر إصلاحاً لبيئة الإستثمار.

هذا وتتمثل هذه المشكلات والعقبات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية السلعية والخدمية فى:

- مشكلات تنظيمية وتشريعية.
- مشكلات فنية وإنتاجية.
- مشكلات مالية ومصرفية.
- مشكلات إدارية وإجرائية.
- مشكلات الخدمات المساندة.
- مشكلات ترويجية ولتسويقية.

وفيما يلى دراسة مفصلة لهذه المشكلات ستتم على النحو التالى :

- **المشكلات التنظيمية والتشريعية.**

- غياب نظام قومى شامل وسياسة متكاملة لتشجيع وتنمية الصادرات.
- عدم إنتظام إجتماعات المجلس الأعلى للتصدير، وعدم وضوح مسئوليته وأهدافه.
- عدم كفاية خدمات مركز تنمية الصادرات رغم أهمية دوره.
- ضعف دور المجالس السلعية ومحدوديتها.
- ضعف فعالية منظمات الأعمال.
- غياب دور الجمعيات الأهلية.

- البطء والتضارب فى تنفيذ القرارات.
- ضآلة موارد شركة ضمان الصادرات.
- غياب استراتيجية مصرية مترابطة لتحرير التجارة مع الدول العربية.
- عدم وجود نظام وسياسة متطورة لتشجيع الصفقات المتكافئة لإستخدام هذه الآلية العالمية لدفع الصادرات.
- عدم وجود جهاز قومى من المصدرين المنتجين لإدارة نشاطات التصدير (إتحاد أو رابطة مصدرين).
- غياب التصدير كقطاع مستقل ضمن خطة التنمية لتعبئة وتنسيق كافة جهود الدولة بشأنه فى كل قطاع.
- ضعف إمكانات مقاومة التعسف الخارجى فى تطبيق دعاوى الإغراق ضمن بعض الصادرات المصرية.
- غياب التمييز أو الفصل بين سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.
- عدم وجود نظام خاص لحفز ومكافأة المصدرين الناجحين.
- عدم تطوير جهاز التمثيل التجارى كأداة لتنمية التصدير فى المقام الأول.
- غياب نظام متكامل لتنمية صادرات الخدمات المصرية المتاحة والمتميزة وتأهيلها للتوسع وفقاً لإحتياجات السوق وخاصة فى المنطقة العربية والدول النامية.
- غياب حوافز خاصة فى قانون حوافز وضمانات الإستثمار للمشروعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

- **المشكلات الفنية والإنتاجية**

- عدم الإلتزام بالمواصفات القياسية العالمية فى إنتاج السلع المصدرة.
- تخلف تكنولوجيات الإنتاج.
- إرتفاع التكلفة وعدم تنافسية الأسعار.
- ضعف دور الرقابة الصناعية والكفاءة الإنتاجية.
- غياب الرقابة الدقيقة على الصادرات.
- عدم إنتشار نظم مراقبة الجودة الشاملة فى مواقع الإنتاج التصديرى.
- الخلل فى التوزيع وفى الإفادة من المعونات الفنية الخارجية الموجهة للإنتاج التصديرى ونشاطات التصدير.
- عدم الإهتمام بدور المشروعات الصغيرة فى الإنتاج الموجه للتصدير ورفع جودته.
- غياب أى سياسة وأنظمة قومية لتطوير البحث العلمى والتكنولوجى لزيادة الصادرات والإنتاج التصديرى.

- عدم وضع أنظمة أو تشجيع النشاطات الخاصة بالإنتاج التصديرى لحساب الغير على خطوط الإنتاج العاطلة.
- غياب دور الدولة ومنظمات الأعمال فى تخطيط وتنفيذ عمليات وإتفاقيات للإنتاج الكبير المشترك التصديرى فى مصر مع أطراف خارجية.
- عدم فتح المجال للقطاع الخاص والإستثمار الأجنبى لإمتلاك وإدارة مناطق حرة موجهة للإنتاج التصديرى.
- عدم وجود سياسات (كحزمة) متكاملة، للتركيز على قطاعات إنتاجية ذات أولوية لتنمية صادرات غير تقليدية، تتمتع بمزايا نسبية، ومرشحة أن تكون لها مزايا تنافسية، وتطويرها، مع التركيز على أسواق خارجية ذات أولوية، ثم الإنتقال منها لأسواق جديدة أخرى، ودعمها بسياسات وإتفاقيات لتحرير التجارة مع الحكومات ومراكز تجارية وحملات ترويجية، إلى جانب مختلف أدوات تنمية الصادرات الآخرى.
- عدم مواكبة الصادرات الصناعية المصرية للتطورات العالمية الحديثة فى التصميمات الصناعية المتطورة والصفات الجمالية للسلع.

- **المشكلات المالية والمصرفية**

- غياب نظام فعال لدعم الفوائد على الإئتمان التصديرى لأسواق وسلع مستهدفة مرحلية ومتغيرة حسب الأولويات.
- عدم الإعلان عن البرامج الإقليمية لتمويل التجارة وضعف إستفادة مصر منها رغم مزاياها ومواردها الوفيرة.
- الحاجة إلى تطوير وتسريع عمليات البنوك المتعلقة بالتصدير ونشر وحدات (أمناء التصدير) بها فى المراكز والفروع.
- إرتفاع وتعدد الضرائب والرسوم على نشاطات وأرباح التصدير ومن ثم زيادة أعباء التكلفة والأسعار.
- غياب جهاز موحد لتجميع وتوجيه موارد وعمليات تمويل تشجيع الصادرات وفقاً لإستراتيجية قومية متكاملة.
- إرتفاع أجور خدمات الموانئ والنقل البحرى مما يزيد الأعباء المالية على المصدرين.
- غياب سياسة شاملة لتخطيط مستويات وخفض الرسوم الجمركية على مستلزمات ومدخلات الإنتاج.
- إرتفاع التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير.
- عدم وجود سياسة تشجيعية وآليات مناسبة تساندها موارد كافية للإئتمان التصديرى قبل الشحن (لتمويل العمليات الإنتاجية الموجهة للتصدير).

- عدم إهتمام الدولة بتوفير موارد أو تنظيم آليات مؤثرة فى مجال ضمان إئتمان التصدير، لتشجيع الصادرات المصرية للأسواق ذات المخاطر والتى تؤدى أيضاً إلى تحسين شروط الإئتمان التصديرى.
- عدم تخصيص موارد كافية من الدولة لمعاونة المنتجين والمصدرين فى تكاليف المشاركة فى المعارض الخارجية، وخاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **المشكلات الإدارية والإجرائية**

- ضعف كفاءة القوى العاملة فى خدمات التصدير فى الدولة والقطاع الخاص.
- ضعف هياكل وقدرات شركات الإنتاج ومؤسسات التجارية فى مجال التصدير.
- تعقيدات وبطء نظام السماح المؤقت والدروباك، لإسترداد الرسوم على الواردات المعاد تصنيعها وتصديرها.
- تعدد وبطء الإجراءات الحكومية وخاصة الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات، فيما يخص التصدير وإستيراد مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير.
- تخلف تسهيلات الشحن والتفريغ والتخزين فى الموانى والمطارات.
- عدم كفاءة سياسات وإجراءات توجيه المناطق الحرة للتصدير.
- تضارب بعض القرارات الحكومية فى مجالات ذات علاقة بالتصدير وتأثيرها السلبى عليها، مثل حمولات الشاحنات.
- عدم كفاية مراكز التدريب لتأهيل ورفع كفاءة العاملين فى مجال التصدير.
- عدم وجود مراكز أو خدمات إستشارية متخصصة لرفع كفاءة الإنتاج التصديرى والتصدير، وإعداد الدراسات والمقترحات وتقديم المشورة فى هذا الشأن.
- عدم وجود تسهيلات وتشجيع لإتفاقيات ربط بين صادرات مصرية وسلعية وخدمية وتنفيذ مشروعات فى مصر مع أطراف أجنبية.
- سهولة وإنتشار التهريب المباشر للبضائع بكميات ضخمة من المنافذ الجمركية، وعدم متابعة السلع المهربة بعد خروجها، مما يهدد الصناعة الوطنية بأشد الأخطار.
- إنتشار أساليب غير مباشرة للتهريب مثل عدم الإنضباط فى تحديد البند الجمركى أو الوصف الفنى لأغراض التقييم الجمركى أو لأغراض الرقابة الفنية للجودة والمواصفات، مما يلحق الضرر الشديد بالمنتجات الوطنية فى السوق المحلى، والتى هى قاعدة التصدير بفعل المنافسة غير المتكافئة، أو المدخلات الإنتاجية غير السليمة....الخ.

- **المشكلات الخدمية المساندة**

- ضعف إمكانيات النقل الداخلى والتخزين المرتبط بالتصدير.

- عدم كفاية خطوط الشحن الدولية وضعف خطوط الشحن الوطنية لنقل الصادرات للأسواق العربية والإفريقية المهيأة أكثر للتصدير إليها من مصر.
- ضعف مستوى التعبئة والتغليف للمنتجات المصرية المصدرة وإنعدام أسلوب (المنظومة) المتكاملة فيها فى جميع المراحل وأهمها: الإنتاج، والنقل الداخلى، التخزين، الشحن للخارج.
- عدم وجود سياسة للإفادة من المناطق الحرة والمستودعات الجمركية بالخارج لتخزين البضائع المصرية الحاضرة قرب الأسواق التصديرية المستهدفة.
- عدم ملاحقة مصر للتطورات التكنولوجية العالمية فى التجارة مثل التجارة الإلكترونية والبريد الإلكترونى والكتالوجات الإلكترونية.
- عدم إنتشار المراكز التجارية المصرية بالخارج لتقديم خدمات متكاملة من خلالها للمصدرين فى أسواق إنتقائية .
- عدم نشر فروع للبنوك المصرية فى الدول ذات الأسواق الواعدة للصادرات المصرية لتسهيل الإجراءات المصرفية معها المتعلقة بالتصدير من مصر.
- ضعف قنوات المعلومات التجارية وضآلة مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا المجال، لتقديم معلومات فورية عن الأسواق والأسعار والمواصفات والمشتريات والمناقصات والمقاولات وملخصات الأسواق والطاقة الإنتاجية...الخ مما يتطلب توسيع وتطوير هذه الخدمات وربطها بشبكات المعلومات التجارية العالمية والإقليمية والوطنية.
- عدم وجود قواعد منظمة لإلزام المنتجين فى المناطق الحرة الخاصة، بتحقيق أداء تصديرى كبير، كشرط لإستمرار المزايا التى يتمتعون بها، والتى تهدف أصلاً إلى تنشيط الصادرات.
- عدم إنتشار التوكيلات التجارية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الواعدة، كقنوات إتصال تجارى هامة لترويج وتسويق الصادرات.

- **المشكلات الترويجية والتسويقية**

- ضعف خدمات الترويج والدعاية والإعلام للصادرات المصرية بالخارج.
- عدم كفاية مشاركة مصر فى المعارض الدولية العامة والمتخصصة.
- عدم وجود شركات تسويق حديثة متعددة الخدمات فى مصر لخدمة الصادرات فى الأسواق العالمية.
- عدم الإهتمام بإقامة شركات تسويق ثنائية مع رجال الأعمال.
- ضآلة وعدم إنتظام بعثات الترويج المصرية للأسواق الخارجية.
- غياب إستراتيجيات وخطط تسويقية مدروسة بعناية لمنتجات وأسواق مختارة مع وضع (المزيج التسويقى) المناسب لكل منها.

- ضعف إستفادة مصر من الخدمات التصديرية الدولية والإقليمية المتاحة المتطورة والمجانية.
- عدم وجود شركات تسويق عربية مشتركة عملاقة، رغم توافر وصدور قرارات من منظمات عربية فى هذا الشأن.
- عدم تنظيم برامج مخططة ذات جداول زمنية، لعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل، لبحث مسائل محددة عن الأداء التصديرى، وترويج لمجموعات سلعية ، كجزء من إستراتيجية تصديرية متكاملة طويلة الأجل ورفع توصياتها ونتائجها للجهات صانعة السياسات لإتخاذ القرارات الملائمة فى ضوئها.
- عدم إتباع أسلوب التركيز على ترويج وتسويق منتجات مصرية مختارة لها مزايا نسبية وتنافسية، وأسواق مناسبة لنشرها وترسيخها فيها.

ثانياً: جاهزية التصدير لتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

- يعتبر نظام تقييم جاهزية التصدير من الأنظمة الحديثة فى العالم والتى تتبع أسلوب التقييم الذاتى لمقدرات المشروع والتعرف على نقاط القوة والضعف فى عملية الإستعداد للدخول فى عملية التصدير. ويهدف هذا النظام إلى مساعدة المشروع لبناء الأسس الصحيحة التى تفى بمتطلبات التصدير والتى تسهم فى إنجاح جهوده للدخول إلى أسواق التصدير.[1]
- وتحقيق التنافسية فى الأسواق العالمية أو على الأقل فى الأسواق المستهدفة هى من العوامل التى تدفع المشروعات لدراسة جاهزيتها للتصدير والتدقيق فى أوضاعها ذات التأثير فى درجة التنافسية فى التصدير. فالتنافسية هى معيار أساسى وربما كانت قياس شامل للعديد من المعايير التى تحدد مدى نجاح المنظمات فى إدخال بضائعها أو خدماتها إلى الأسواق العالمية.
- إن العالم قد تغير وأصبح هناك مقاييس ومواصفات قياسية وأدوات قياس ومعايير عالمية للتصدير، لذلك نجد أن تقييم جاهزية التصدير يعتبر من المعايير الهامة جداً التى تحدد فيما إذا كان للمشروع بناء مؤسسى يستحق ويستدعى تدقيقه ومراقبته وضبطه وتطويره ليساعده على الإستمرار وتحمل أعباء عمليات التصدير والإستفادة من مخرجاته والتحكم بالمدخلات بطرق الإدارة السليمة والحسابات المبنية على الممارسات المرتبطة والمضبوطة بمتطلبات الجودة.

---

[1] : الملتقى العربى الثانى، التسويق فى الوطن العربى الفرص والتحديات، د. محمد بن وليم القحطانى، مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٣، ص ص٧١-٧٧.

- والجاهزية فى التصدير هى قصة من قصص التعامل مع الأسواق الخارجية وتنمية المقدرة فى التعامل مع أسواق التصدير على إختلاف خصائصها وهذا هو الفيصل فى تحديد معايير النجاح، فالتعامل مع طلبات التصدير له شروطه الخاصة والتوقيت والفترة الزمنية المطلوبة لتحضير شحنات التصدير. فكلها عوامل تلعب دوراً فى نجاح الشركات المصدرة، وهذا أيضاً يعتمد على توفر البنية التحتية وعلى الخدمات المتاحة والتى تختلف من بلد لآخر.[١]
- هذا ولدى المشروعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة فرصة سانحة كبيرة فى عملية التصدير، على أن تكون متخصصة ومتميزة فى خدماتها وسلعها ومترابطة مع غيرها إرتباطاً وثيقاً ومتكاملاً. وأن يكون لديها الإمكانات من حيث طرق الإدارة والرقابة الحديثة والإشراف الفعال والمقدرة على تحقيق النمو فى نسبة الجاهزية للتصدير.
- كما يعتمد نظام الجاهزية فى التصدير على جاهزية السلعة أو الخدمة المصدرة نفسها، حيث توجد مقاييس ومعايير خاصة وعامة يمكن إعتمادها لتقييم جاهزية السلعة أو الخدمة المعدة للتصدير ويمكن حصرها فى العوامل الأساسية الخاصة بالسلعة المنوى تصديرها، ولا شك أن نسبة النمو للمبيعات فى السوق المحلى والحصة التى تحتلها هذه السلعة أو الخدمة من السوق المحلى من أهم العوامل التى تحدد جاهزية المشروع للتصدير، وتنامى هذه النسبة أو تراجعها تؤثر فى مقدرة المشروع المصدر على دخول الأسواق الخارجية، وهذا يؤكد أن سياسة الأسعار المتبعة فى مبيعات السوق المحلى لها دورها فى نجاح سياسة الأسعار المتبعة فى الأسواق الخارجية.
- ويرى البعض أن صغار المنافسين فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقدر على دخول أسواق التصدير لأنهم أسرع فى تحويل الإستثمارات ولديهم مقدرة أكبر فى الإنتقال من سوق إلى سوق وبغض النظر عن إعتبارات النجاح والتفوق فى السوق المحلى.
- ويجد بعض الكتاب أن هناك أربع أسباب رئيسية لنجاح جاهزية التصدير تتفاوت درجة معاييرها من بلد لآخر تتمثل فى الموارد المتاحة والجاهزية لنجاح عملية التصدير وطرق ومنهجية التسويق والتزام الإدارة المشرفة على التصدير ويتصل هذا العامل بمقدرة المشروع على التخطيط ووضع الإستراتيجيات والخطط وتطبيق أنظمة توكيد الجودة والرقابة والتدقيق والمراجعة والإشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية والحرجة، حيث يتمثل أهم بند فى هذا العامل فى مقدرة الإدارة على وضع الأهداف

---

[١] البنية التحتية هى "المرافق والمنافع المتصلة بالخدمات والتى تسهل عملية إرتباط القطاع الخاص المتخصص مع بعضه البعض، كما تعنى أيضاً الإطار التشريعى الذى يشجع عمليات التعاون على مستوى القطاع فى تجهيز وتحضير عمليات التصدير المشتركة والتعاقد الفرعى فيما بين المصدرين .

والغايات المترابطة والمتصلة بعملية التصدير بحيث تعكس خصائص كل سوق تصديرى على حده، أما العامل الأهم والذى سيتم التركيز عليه فى هذا البحث هو متطلبات جودة السلعة حيث يتم الربط بين المواصفات القياسية للسلعة أو الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية ويحكم ذلك ثلاثة عوامل تتحكم فى جودة السلعة أو الخدمة ألا وهى: جودة السلعة من حيث النوع، والسعر من حيث الكم، والخدمة التى يقدمها المصدر قبل ومع وما بعد البيع والعامل الرابع والذى يختلف عن العوامل الثلاثة السابقة فى أنه يتعلق بمقدرة المشروع سواء الصغير أو المتوسط فى التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العامل الرابع والمتمثل فى متطلبات جودة السلعة هو محصلة النجاح فى العوامل الثلاثة الأخرى والمتمثلة فى الموارد المتاحة لنجاح عملة التصدير وطرق ومنهجية التسويق وإلتزام الإدارة .

- وبالتالى يمكن التأكيد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى ترتبط بشكل أو بآخر بعملية التصدير عليها الإسراع بتقييم جاهزيتها نحو التصدير للأسواق العالمية حيث يعد هذا التقييم بداية الطريق نحو عالم تنتشر فيه التكنولوجيا وتتسابق فيه الدول نحو إيصال منتجاتها إلى مختلف دول العالم بالجودة العالية وبالسعر المنافس وبالكمية المطلوبة وبالخدمة التى تصاحب المنتج قبل ومع وبعد البيع.

ثالثاً: وسائل تدعيم الأداء التصديري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

من بين المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المصري هو العجز الكبير والمتزايد والمزمن في الميزان التجاري، ولعل ذلك يرجع إلى عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات السلعية. وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي يمكن إستخدامها في تنمية الصادرات المصرية نظراً لما تتصف به تلك المشروعات من تنوع تشكيلة المنتجات التي تقوم بإنتاجها. ولكن الواقع يعكس غير ذلك فعلى الرغم من أن تلك المشروعات تمثل حوالي ٩٩% من اجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، ويعمل بها ثلثي القوة العاملة ، وتساهم بما لا يقل عن ٨٠% من اجمالي القيمة المضافة، إلا إنها تساهم فقط بحوالي ٤% من اجمالي الصادرات المصرية وهي تعتبر نسبة ضئيلة جدا. (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

١- الأداء التصديرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

وإذا ما قمنا بمقارنة نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية والمتقدمة مع هذه النسبة في مصر، اتضح لنا ضآلة هذه النسبة في مصر بشكل جلي. والجدول التالي يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات لبعض الدول.

جدول رقم (٤-١)

نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التصدير *

الدولة	نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات (%)
الصين	٦٠
تايوان	٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١
سنغافورة	١٦
ماليزيا	١٥
اندونيسيا	١٠.٦

المصدر: World Bank, 2015

هذا ويتضح من الجدول السابق وجود مشكلة حقيقية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، بما ينذر بوجود مشكلة حقيقية في جودة منتجات ذلك القطاع، وافتقارها للقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يعكس المشاكل والمعوقات التي تواجهها تلك المشروعات وتتمثل أهم العوائق التي تؤدي إلى ضعف مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات المصرية فيما يلى :

يمكن تحديد أبرز تلك العوائق أو المشروعات التي تواجه المشكلات الصغيرة والمتوسطة في مصر وتؤدي إلى ضعف مساهمتها في الصادرات المصرية إلى أربع مشكلات تتمثل فى مشاكل تمويلية، مشاكل تسويقية، مشكلات تشريعية ثم مشكلات فنية وتتمثل أولاً فى المشكلات التمويلية حيث تتصف هذه المشروعات بما يلى:

- **مشاكل تمويلية:**

- درجة كبيرة من التباين في معدلات النمو والأرباح والقدرة على الإستمرار في السوق بالمقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم، مما ترتب عليه إرتفاع درجة المخاطرة وبالتالي عزوف البنوك عن توفير التمويل لتلك المشروعات.
- إرتفاع تكلفة رأس المال نتيجة لإرتفاع درجة المخاطرة، وينعكس ذلك على ارتباط قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مرتفعة نسبيا، خاصة للمشروعات الجديدة والتي لا تملك ضمانات كافية.
- على الرغم من أن هناك ما يقرب من ٤٠ برنامج لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصندوق الإجتماعي للتنمية (سابقاً)، إلا أن هذا الدعم لا يصل إلا إلى ٥% فقط من المستفيدين المحتملين.
- إعتماد تلك المشروعات على مصادر إئتمان غير رسمية بأسعار فائدة مرتفعة للغاية، وذلك لسهولة الوصول لتلك المصادر بشروط مرنة وأوراق ومستندات قليلة.

- **المشاكل التسويقية**

- نقص المعلومات التسويقية الخاصة بالأسواق الداخلية والخارجية.
- عدم كفاية الموارد المالية لتوظيف الخبرات التسويقية المتخصصة.
- إنخفاض القدرة التنافسية على التصدير لإرتفاع التكلفة.

- **المشاكل التشريعية**

- إرتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وسعر المنتج النهائي، مما يفقده قدرته التنافسية مع نظيره المستورد.
- تعدد اللوائح والقوانين الخاصة بإصدار التراخيص.
- تعقد الإجراءات الحكومية الخاصة بإنضمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للقطاع الرسمي.

- **المشاكل الفنية والإنتاجية**

- ضعف البرامج التدريبية والتأهيلية للعمالة، مما يترتب عليه ندرة العمالة الفنية المدربة.
- صعوبة حصول الحرفيين على تصميمات أو نماذج متطورة تساعدهم على إخراج منتج جديد.
- ضعف برامج التدريب التحويلي وعدم توافقها مع إحتياجات سوق العمل.
- عدم الإهتمام بدور هذه المشروعات فى الإنتاج الموجه للتصدير وجودته وهو ما سيتم التركيز علية فى هذا البحث.

٢- وسائل تدعيم الأداء التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- الانترنت **ودوره فى دعم العملية التصديرية:**[١]

الانترنت هى شبكة عالمية تتواصل فيها أجهزة الحاسوب مع بعضها البعض عن طريق خطوط الهاتف وقد بدأت قبل عشرين عاماً كقناة لتبادل المعلومات ضمن المجتمع العلمى لكنها أصبحت اليوم شبكة إتصال كبيرة وواسعة الإنتشار تستعملها معظم الحكومات والشركات الرئيسية والمؤسسات التى لها حضور أو "موقع" على الإنترنت. ويزداد استخدام الانترنت بسرعة كبيرة وتعمل المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التواجد من خلال الإنترنت.

الانترنت أداة فعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لترويج نشاطات عملها وللحصول على معلومات عن السوق وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. وهى طريقة غير مكلفة نسبياً لنشر معلومات تفصيلية والحصول على رأى الزبائن مباشرة والاتصال بشركاء محليين.

---

[١] يمكن الرجوع فى ذلك إلى أسرار التجارة الألكترونية للمصدرين الصغار والمتوسطين – تحميل مجانى:
www.intracen.org/Secrets- of-Electronic-Commerce-A-Guide-for-Small-and-Medium-sized-Exporters-second-edition.

ومنذ وقت قصير فقط، بدأت الشركات المصدرة تكتشف إلى أى مدى يمكن أن يكون الإنترنت أداة فعالة فى إستراتيجية التسويق العالمى. فى حين أن تكلفة المشاركة فى بيئة الإنترنت العالمية (مثل شراء حاسوب والإشتراك مع مزود خدمة الإنترنت أو وضع موقع على الشبكة) قد تكون عالية نسبياً، إلا أن عائد الإستثمار من استراتيجية التسويق هذه غالباً ما يفوق المصاريف الأولية.

يمكن أن يساعد الإنترنت المصدر عن طريق تسويق المنتج والحصول على أبحاث الأسواق الأجنبية. ففى الحالة الأولى تسمح الإنترنت للمصدر بأن يكون له مكان أو "موقع" يمكن عبره الحصول على معلومات عن المنتج أو الخدمة المرغوب تصديرها، وفى الكثير من الأسواق أصبح الحصول على موقع على الإنترنت جزءاً أساسياً من المصداقية والحفاظ على العلاقات مع الزبائن.

وفى الحالة الثانية يسمح الوصول إلى الإنترنت للمصدر بإجراء أبحاث على الأسواق الأجنبية إذ يمكن أن يستخدم المصدر خدمات الإنترنت مثل المتصفح أو محركات البحث لجمع معلومات عن موضوع يهمه ويمكن أن يكون الإنترنت مفيد بشكل خاص للمصدر لإيجاد معلومات إحصائية وقوائم الشركات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والاتفاقيات الدولية والمعاهدات.

- **وسائل وصول المصدر إلى الإنترنت:**[1]

  - تبدو الإنترنت بإمكاناتها الكبيرة وغير المحدودة للحصول على معلومات وسيلة فعالة بالنسبة للمصدرين الصغار الذين بدأوا فى إستخدامها حديثا لذا من المهم الحصول على المعرفة الأساسية فى كيفية عمل الإنترنت لإستخدامها بشكل أكثر فعالية بعد الحصول على المعرفة الأساسية سيلاحظ المصدر أن الوصول للمعلومات على الإنترنت ليس صعباً بل إنه بسهولة إجراء إتصال هاتفى.
  - وبشكل عام، يتطلب الوصول إلى الإنترنت ثلاثة عناصر وهى خط هاتفي وحاسوب ومودم. نورد فيما يلى بعض المصطلحات الأساسية لخدمات الإنترنتBook Mark: عملية تسمح من خلالها الإنترنت للمستخدمين بوضع طريق إتصال مختصر مع موقع محدد فبدلاً من البحث فى الإنترنت فى كل مرة عن موضوع معين، يمكن للمستخدم أن يصنف هذا الموقع بـ Book Mark متصفح المعلومات: زبون الشبكة العالمية وأشهرها Netscape Navigator& Microsoft Explorer.
  - اختصار لكلمة البريد الإلكترونى E-Mail وهى خدمة لا رسال الرسائل على أسلاك الشبكة وهى طريقة سهلة للعمل مع الزبائن المحتملين وللاتصال المباشر مع الزبائن.

---

[1] يمكن فى ذلك الرجوع إلى:
مقدمة فى إستخدام أدوات البحث على الإنترنت: مواد تدريبية يطرحها بأن مانيساديجان وإيمانويل باريتو، مركز التجارة الدولى الأونكتاد/ منظمة التجارة العالمية، قصر الأمم، جنيف ١٢٠٢، سويسرا "دليل مصمم لمساعدة المصدرين لتسهيل البحث على شبكة الإنترنت.

- الاتصال بالشبكة العالمية Hperlink ، حيث تظلل هذه الوصلات أو تعرض بلون أزرق. وعندما يختار المستخدم خط وصل يقوم المتصفح بإستراجاع الصفحة المشار إليها.
- مواقع الإنترنت وتعرف هذه الوثائق باسم الموقع ومنها نصوص وصور على الإنترنت يمكن للشركة المصدرة أن تجد المعلومات أكثر عن كيفية إيجاد موقع على الشبكة لترويج منتجاتها ولوضع ملف عن عملها ونشاطاتها.
- محركات البحث تسمح خدمة الإنترنت هذه للفرد بإيجاد معلومات عن موضوع ما من خلال كتابة الكلمات الأساسية ككلمة تصف الموضوع أو مجموعة من الكلمات.عندها يقوم محرك البحث بإيجاد كل المعلومات ذات الصلة بالموضوع، ومن هذه المحركات الشائعة Alta vista, Info seek eit Lycos .
- دلائل الشبكة وهى فهارس لمواقع الإنترنت تشبه بطاقات الموسوعة حيث يمكن الوصول للمعلومات عن طريق مجموعات تصنيف محددة ومثال على فهارس الشبكة (yahoo&Magellan) .
- الشبكة العالمية: يشار إليها بـ www وهى أكثر تطبيقات الإنترنت شيوعاً وهى ليست الإنترنت بل إنها نظام الوصول إلى الإنترنت لأى شخص لديه إتصال مع مزود خدمة.

رابعاً: خارطة طريق لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات المصرية

مما سبق يتضح ضرورة توافر استراتيجية متكاملة لمتابعة وتقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدات المالية والفنية لتلك المشروعات ذات العائد والمردود الإقتصادي والإجتماعي المرتفع، مما يؤثر ايجاباً على دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر حيث تتضمن تلك الخارطة النقاط التالية:[1]

١- ضمان الإستدامة والإستمرارية لتطوير إستراتيجية شاملة لتعزيز الصادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها المستمر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم انشاؤه في عام ٢٠١٧ بهذه الأدوار:

- متابعة تنفيذ مختلف السياسات المقترحة.
- وضع معايير الأداء لتقييم أثر السياسات المنفذة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] شيماء السيد فاضل، "قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام ٢٠١٢.

- إعداد حملة دعائية لجذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي لديها القدرة على التصدير.

٢- تحسين بيئة الأعمال التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تنسيق جهود مختلف المساهمين في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإجراءات واللوائح الحكومية والضرائب وإدارتها. ويمكن تنفيذ هذه السياسات من خلال النقاط التالية:

- يجب أن تنتشر المحطات الواحدة في جميع المحافظات One-stop Shops.
- ينبغي تبسيط إجراءات إدارة الضرائب والجمارك بشكل كبير لتقليل كل من تكلفة ووقت العمليات.
- إنشاء وحدة مركزية لإستخبارات السوق Central Intelligence Unit مع إنشاء فروع لها على مستوى المحافظات لإمداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الوحدات المصدرة بالمعلومات الضرورية بشأن مدخلات الإنتاج والأسواق.

٣- تعزيز القدرات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة االتي تعمل في مجال التصدير، من أجل التمكن من الترويج لمنتجاتها في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الواعدة (مثل الأثاث والملابس الجاهزة والجلود والأغذية والمشروبات). ويمكن تفعيل ذلك من خلال النقاط التالية:

- إنشاء دور تجارية محلية موجهة نحو التصدير بهدف رئيسي وهو تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قدرات تصديرية محتملة، وتقوم هذه الدور بتقديم اقتراحات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإدخال تعديلات على جودة المنتجات لتلبية متطلبات الطلب الدولي. وينبغي أن تكون هذه الدور التجارية الموجهة نحو التصدير على اتصال مستمر مع مكاتب التمثيل التجاري في الخارج. وعلاوة على ذلك، ينبغي لدور التجارة هذه أن تضطلع بدور تحديد أفضل الفرص التجارية التي تنشأ بعد إبرام اتفاقات تجارية إقليمية جديدة، وينبغي أن تجري استعراضا لجميع الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من استخدام اتفاقات التجارة المبرمة.
- تعزيز دور مراكز موارد الأعمال في ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمراكز التكنولوجية ومراكز البحوث الجامعية العالية التخصص.

٤- تحسين فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الصادرات. فإن إعادة الهيكلة الكاملة وتعزيز دور المؤسسات المالية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة منخفض أمر ضروري، وبدون ذلك سيعوق تعزيز الصادرات.

خامساً: الفوائد التى يمكن أن تجنيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نظام منظمة التجارة العالمية.

مع تزايد العولمة فى الإقتصاديات العالمية، أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد بشكل متزايد على التجارة الدولية كمصدرين ومستوردين، حيث أن النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية يوفر فوائد عديدة للمصدرين وللمستوردين.

أن الميزة الرئيسية التى يوفرها نظام منظمة التجارة العالمية للمصدرين تتمثل في إمكان دخول الأسواق بشكل آمن فى التجارة في السلع، حيث نجد أن كل التعريفات الجمركية تقريباً في البلدان المتقدمة، ونسبة عالية من الإقتصادات النامية والإنتقالية، قد تم ربطها من قبل " جولة أوروغواي" ضد أي زيادات أخرى. هذا الربط يضمن بأن عملية تسهيل الدخول للأسواق المستحدثة نتيجة لتخفيضات التعريفة الجمركية المتفق عليها فى الجولة، لا تتأثر بأى زيادات مفاجئة في معدلات الرسوم أو نتيجة فرض أية قيود أخرى من قبل البلدان المستوردة، وفي التجارة في الخدمات، فقد وضعت البلدان إلتزامات بعدم إضافة أي تضييق على إمكانية دخول منتجات هذه الخدمات أو الموردين للخدمات إلى هذه الأسواق، وذلك فوق الشروط والضوابط المحددة في جداولها الوطنية. [1]

كما يوفر النظام أيضاً الإستقرار للوصول لأسواق التصدير، عبر إلزام جميع البلدان بالتطبيق على حدودها للمجموعة الموحدة من القواعد التي وضعتها مختلف الإتفاقات. وهكذا فإن البلدان ملزمة بضمان أن قواعدها المتعلقة بتحديد القيمة الخاضعة للرسوم الجمركية لأغراض الجمارك، ولفحص المنتجات للتأكد من مطابقتها لمعايير الإلزامية، أو لإصدار تراخيص الاستيراد، كلها تتوافق مع أحكام الإتفاقات ذات الصلة ويساعد إعتماد هذه القواعد الموحدة المصدرين من خلال القضاء على أوجه الإختلاف فى متطلبات الأسواق المختلفة.

كمستوردين للمواد الخام والمنتجات الوسيطة والخدمات المستخدمة في الإنتاج، تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قواعد النظام كذلك. فقواعده الأساسية تتطلب السماح للواردات فى الدخول بدون فرض المزيد من القيود لدفع الرسوم، والإلتزام بضمان أن اللوائح الوطنية الأخرى المطبقة على الحدود مطابقة للقواعد الموحدة المنصوص عليها فى الإتفاقات التى تسهل الإستيراد. كما أنها تعطى بعض الضمانات حول إمكانية حصول الشركات المصدرة على إحتياجاتها من دون تأخير، وبتكلفة تنافسية، وعلاوة على ذلك، فإن تحديد التعريفات الجمركية يضمن للمستوردين بأن تكلفة الإستيراد لن تكون مبالغاً فيها نتيجة لفرض رسوم جمركية عالية عليها.

---

[1] كريم محسن فكري، "نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر" ، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى هذه المزايا، فقد أوجد النظام القانونى حقوقاً معينة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فعلى سبيل المثال، وإن نظام منظمة التجارة العالمية يوفر الحقوق للمشروعات بأن تطلب من حكوماتها إتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييد الواردات، عندما يجدون أنهم غير قادرين على الصمود في وجه المنافسة المتزايدة للواردات الناجمة عن تدابير التحرير التي أخذت بها الحكومة. وبالمثل، يمكنهم أن يطلبوا فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات تقوم بعملية إغراق، أو فرض رسوم على المنتجات التي تدخل البلد بأسعار منخفضة للغاية بسبب الإعانات التي قد تتلقاها حيث إن تحقيق هذه الحقوق رهن بشروط معينة. ويمكن التقدم بالطلب لمثل هذه الإجراءات إذا كانت مدعومة، من قبل شركات محلية تمثل نسبة كبيرة من حجم الإنتاج في البلد، ويمكن إثبات أن الزيادة في الواردات تؤثر على الصناعة المحلية عبر الهبوط في الأرباح، أو حجم العمالة.

كما أن المشروعات وحكوماتها لديها الحق في تقديم أدلة والدفاع عن مصالحها عند القيام بأى تحقيقات قد تجريها بعض الدول التي يقومون بالتصدير إليها من أجل فرض الحماية، أو مكافحة الإغراق أو التدابير التعويضية.

عندما تفشل السلطات في الدول المستوردة بالوفاء بحقوقهم، فإنه، بالرغم من ذلك، لا يمكن للمشروعات المصدرة التعامل معها مباشرة بل يجب عليهم إحالتها لحكوماتهم لمتابعة الموضوع على أساس ثنائي مع حكومة الدولة المستوردة . وإذا لزم الأمر، يمكن رفعة لإجراءات منظمة التجارة العالمية لتسوية الخلافات والمنازعات.

- أما المعلومات السرية فتحوى الإتفاقية بنداً يطلب لأول مرة في القانون الدولي المكتوب حماية المعلومات الغير متاحة وحقها في أن تبقى سراً له قيمة إقتصادية لأنه سر بذلت فيه جهود ليبقى كذلك، ولا تطلب الإتفاقية أن التعامل هذه المعلومات السرية على أنها شكل من أشكال الملكية ولكنها تقول بأن الشخص الذي لدية هذه المعلومات يجب أن يكون له حق منع إفشائها لكي لا تستخدم من قبل الأخرين بدون موافقة بطريقة مخالفة للممارسات التجارية الشريفة .

الفصل الخامس
الجودة وتطبيق المعايير لتحقيق
نفاذية الصادرات المصرية

مقدمة:

تتطلب إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقدم منتجات أو خدمات معينة معرفة دقيقة بالمعايير الفنية التى تساعد على تحسين جودة منتجاتها، هذا ويعد إلتزام إدارة هذه المشروعات بعملية المعايرة فرصة لمنح هذه المشروعات أداة للمساهمة فى تطوير المعايير وتأكيد لعملائها على جودة المنتجات أو الخدمات التى تقدمها.

هذا وتوفر المعايير أدوات لتحسين منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفتح لها أسواقاً جديدة وتقدم لها عملاء جدد، وتؤدي إلى سرعة نمو أنشطتها وزيادة أرباحها.

وتعد المعايير أدوات مفيدة يمكن أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى :

- ضمان جودة وأمان المنتجات و/ أو الخدمات.
- تحقيق التوافق بين المنتجات و/ أو المكونات.
- الوصول للأسواق والبيع لعملاء فى دول أخرى .
- تلبية توقعات وإحتياجات العملاء.
- تخفيض التكاليف، والتخلص من الفاقد وتحسين الكفاءة.
- الإلتزام بالتشريعات الملائمة.
- إكتساب المعرفة بالتقنيات والإبتكارات الحديثة.

وتعتبر معرفة المعايير التى يجب تطبيقها، ومعرفة كيفية تطبيقها بالطريقة الصحيحة، أمراً حيوياً لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فإن على هذه المشاريع أن تتفهم كيفية إعداد المعايير، وكيف يمكن أن تساهم هذه المشروعات فى عملية المعايرة.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث سيتم التعريف بالجودة، التعريف بإدارة الجودة ومكوناتها الأربعة، والتعريف بالمعايير ثم التعريف بنظام إدارة الجودة لتحقيق مستوى الجودة المطلوب والملائمة مع المعايير.

أولاً: التعريف بالجودة

يمكن تعريف جودة منتج ما بأنها " صلاحيته للإستخدام" وهنا نعنى مجمل المميزات لتحقيق الإحتياجات الموصوفة والمتضمنة ، وبهذا أصبحت إدارة الجودة هى وظيفة الإدارة الكلية للتأكد من أن متطلبات العميل قد تم تحديدها والإيفاء بها بشكل مرضى ويتوافق مع المتطلبات. هذا وقد تختلف حاجات

العميل مع الوقت بما يعنى أهمية المراجعة الدورية لمتطلبات الجودة، وبما أن كل الأعمال تبدأ من العميل تدرك كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وبشكل متزايد فى كل مكان القدرة التنافسية التى تمنحها الجودة. فالعميل الذى يشترى منتج ما لدية توقعات معينة تحددها عوامل عدة والإستخدام المقصود والشكل والأداء يؤثر جميعها على هذه التوقعات. فإذا كان المنتج يلبى توقعات العميل عند الاستخدام عندها سيسر العميل ويقول أن المنتج ذو جودة عالية أو مقبولة، لذا فإن جودة المنتج تعتمد على قدرته على أن يكون فى مستوى توقعات العملاء.[١]

وجودة المنتج هى عامل رئيسى فى أى قرار شراء، إذ تحب الجهة المشترية أن تعرف قبل وضع أى طلب شراء ما إذا كان المورد قادراً على تأمين منتج يتوافق مع كافة متطلباتها. وعادة ما يطلب المشترى عينات من الموردين المحتملين ويقوم بالتفتيش والفحص لتحديد فيما إذا كانت العينات تتناسب مع المواصفات، وقد يعمد المشترون الكبار إلى إرسال خبراء فنيين لتقييم أنظمة إدارة الجودة للموردين وللتأكد من أن هؤلاء الموردين سيكونون قادرين على توريد منتجات ذات جودة متناسقة. وللحد من المشاكل الناجمة عن الطبيعة الشخصية والتكلفة العالية التى يضطر المشترون لتحملها فى حال أرادوا تقييم نظام الجودة لمورد ما، برزت الحاجة لوجود نظام للتأكد من الجودة مقبول عالمياً ليكون المؤشر أو المرجع فى تقييم نظام الجودة لدى أى مورد.

لذا يجب أن يتسم نظام الجودة بالشمول المطلوب لتحقيق أهداف الجودة، ويجب أن يصمم لإرضاء حاجات الإدارة الداخلية فى المشروع ويطلب لأغراض التعاقد وتقييم الجودة الإلزامى للبرهنة على تنفيذ عناصر نظام الجودة المحدد.

ونورد فيما يلى التعاريف الخاصة بالجودة كما قدمتها المنظمة الدولية للمواصفات (ISO):

- تعرف الجودة بأنها مجمل مميزات مادة ما والتى تحدد قدرتها على تلبية الحاجات الموصوفة أو المتضمنة.
- وتعرف سياسة الجودة بأنها رغبة وتوجه منظمة ما فيما يتعلق بالجودة بالشكل الذى حددته الإدارة العليا رسمياً.

---

[١] يمكن الرجوع فى ذلك إلى: مراقبة الجودة : بواسطة كاورو ايشيكاوا يشرح المفاهيم ذات الصلة مثل *الجودة، ومراقبة الجودة ، ومعايير الرقابة والمعايير الفنية الصادرات دليل للشركات الصغيرة والمتوسطة

- الطبعة٢ WWW INTRACEN.C/G/Uploaded Files/intracenorg/Content/Publions/ Export%20Uality%20Managment
- لمنظمة العربية للمقاييس (أيزو) : ص. ب: ٥٦، ١٢١١، جنيف ٢٠، سويسرا. هاتف: ٧٤٩٠١١١١ (٢٢-٤١)، فاكس : ٧٣٣٣٤٣٠(٢٢-٤١).

- وتعرف إدارة الجودة بأنها نشاطات مجمل الوظيفة الإدارية التى تحدد سياسة الجودة وأهدافها والمسئوليات والتنفيذ من خلال وسائل مثل تخطيط الجودة، ضبط الجودة، التأكد من الجودة، وتحسين الجودة ضمن متطلبات الجودة.
- ويعرف ضبط الجودة بأنه التقنيات التشغيلية والنشاطات المستخدمة للإيفاء بمتطلبات الجودة.
- ويعرف تأكيد الجودة بأنه كافة النشاطات المرسومة والمنظمة التى تنفذ ضمن نظام الجودة المشروحة حسب الحاجة لتأمين أو لإيجاد ثقة كافية بأن جهة ما ستقوم بالإيفاء بكافة متطلبات الجودة.
- تعرف حلقة الجودة بأنها الوظائف التى تشكل جزءاً من الدورة الصناعية وتؤثر على جودة المنتج مثل: التفتيش، التسويق ، الخدمة، دراسات السوق، تطوير المنتج، هندسة التصنيع، الشراء والإنتاج.

ثانياً: التعريف بإدارة الجودة ومكوناتها الأربعة

تعرف سلسلة المواصفات القياسية أيزو ٩٠٠٠ مصطلح " إدارة الجودة " على أنها " نشاطات متسقة تهدف إلى توجيه منظمة ومراقبتها فيما يتعلق بالجودة "

لتوجيه منظمة والتحكم فيها، يجب أن تحدد إدارتها أولاً سياسة الجودة الخاصة بها وأهداف الجودة المرتبطة بتلك السياسة ومن ثم أن تحدد النشاطات المتعلقة بالتخطيط للجودة وضبط الجودة وضمان الجودة وتحسينها.

تعرف إدارة الجودة بأنها ضمان أن جميع نشاطات المشروعات اللازمة لتحسين رضاء العملاء وأصحاب المصلحة الآخرين تنفذ بفعالية وكفاءة فإدارة الجودة لا تركز على جودة المنتج/ الخدمة وحسب. بل تركز أيضاً على وسائل إنجازها فيما يلى بيان بمكونات إدارة الجودة الأربعة.

١- التخطيط للجودة

ويعد التخطيط للجودة " جزء من إدارة الجودة يركز على وضع أهداف الجودة وتحديد عمليات التشغيل والموارد الضرورية لتحقيق أهداف الجودة.

ويعد التخطيط للجودة عملية منظمة تترجم سياسة الجودة إلى أهداف ومتطلبات قابلة للقياس وتحدد سلسلة من الخطوات لتحقيقها في إطار زمنى محدد. ويتم تقديم نتائج تخطيط الجودة لإستخدام جميع المعنين وتكون خطة الجودة على شكل وثيقة تحدد الإجراءات التى سوف تطبق ومن الذى سيطبقها ومتى والموارد المرتبطة بذلك ويتم إعداد خطط الجودة هذه بشكل منفصل للعمليات أو للمنتجات أو لعقود محددة.

٢- ضبط الجودة

ضبط الجودة هو " جزء من إدارة الجودة يركز على تحقيق متطلبات الجودة". يساعد ضبط الجودة على تقييم أداء التشغيل الفعلى للعملية والمنتج كما أنه يدفع إلى أخذ الإجراءات المناسبة بشأن الإنحرافات التي تطرأ إن وجدت . بعد مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المخططة.

ضبط الجودة نشاط يتم فى المصنع وعلى الإنترنت ويتطلب موارد كافية ، بما في ذلك أشخاص ماهرين، أولاً للتحكم في العمليات ثم لإجراء التصحيحات في الوقت للمناسب عندما تتجاوز معطيات العملية و/أو المنتج حدوداً معينة.

٣- تأكيد الجودة

تأكيد الجودة هو " جزء من إدارة الجودة يركز على توفير الثقة بأن متطلبات الجودة سوف تلبى" . يحتاج العملاء كما تحتاج الإدارة إلى تأكيد الجودة إذ لا يمكنهم الإشراف على عمليات التشغيل بأنفسهم وتعد نشاطات تأكيد الجودة المستوى الذي ستصل إليه الجودة أو المستوى الذي هي عليه الأن أو الذي تم تحقيقة ويجب أن تكون وسائل توفير التأكيد داخلة ضمن العملية، مثل توثيق خطط المراقبة وتوثيق المواصفات وتحديد المسئوليات وتوفير الموارد والتدقيق في الجودة والإحتفاظ بالسجلات وإعداد التقارير عن المراجعات تأكيد الجودة أكبر شمولاً من ضبط الجودة، حيث يكون الثاني جزءاً من الأول .

٤- تحسين الجودة

تحسين الجودة هو" جزء من إدارة الجودة يركز على زيادة القدرة على تحقيق متطلبات الجودة" للمحافظة على المنظمة لا يمكن البقاء على نفس المستوى، مهما كان هذا المستوى فللمحافظة على الأداء والمكانة في السوق يجب المبادرة بإطلاق نشاطات تهدف إلى تحسين الجودة بشكل مستمر. وتتضمن نشاطات التحسين هذه صقل الأساليب الحالية وتعديل العمليات، وذلك من أجل تقليل التغير من جهة، ولإنتاج المزيد مع إستهلاك موارد أقل من جهة أخرى، فإذا كانت المشروعات تحقق تغيير إحترافي، غالباً ما يلزم اللجوء إلى طرق وتقنيات وتكنولوجيات وعمليات جديدة . يبين الرسم أدناه التحول من ضبط الجودة إلى إدارة الجودة.

شكل رقم (٥-١)*

مفهوم إدارة الجودة وفق تعريفها في سلسلة المواصفات القياسية أيزو ٩٠٠٠: ٢٠٠٥ *

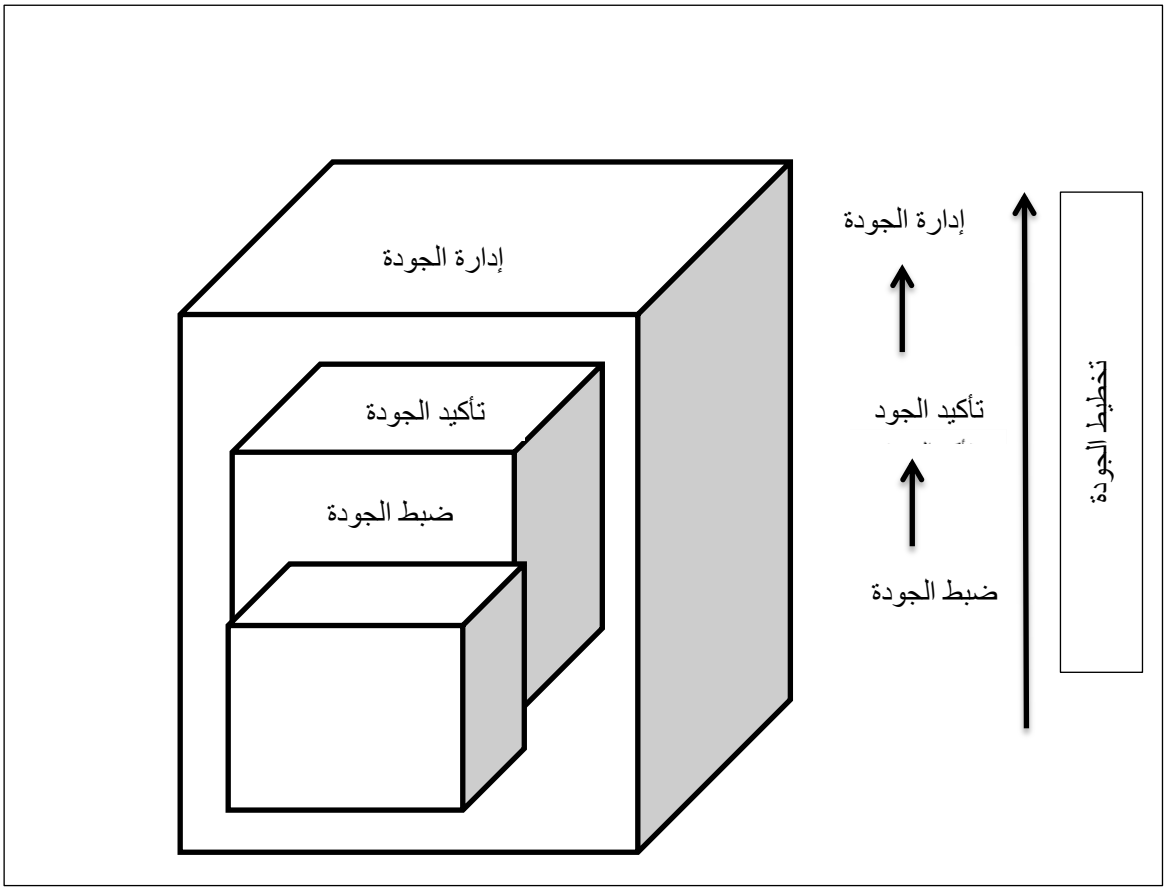

- المصدر : إس سي أرورا (S.C. Arora)، الهند.

هذا ويبين الرسم أن ضبط الجودة هو النشاط الرئيسي في الجودة . فالقيام بضبط الجودة ضمن نظام محدد يرفع ضبط الجودة إلى مستوى تأكيد الجودة . وإذا تم بعد ذلك تنفيذ نشاطات تحسين الجودة بناء على تحليل البيانات الناتجة عن قياس العمليات / المنتج بالإضافة إلى البيانات الخاصة بآراء العملاء ، يتم الإنتقال إلى إدارة الجودة وفي هذا السياق يظل تخطيط الجودة جزءاً مكملاً لجميع خطوات إدارة الجودة.

وببساطة تعنى المكونات الأربعة لإدارة الجودة ما يلى:[١]

- تخطيط الجودة – هل يمكننا التقدم بشكل جيد؟
- ضبط الجودة – هل نقوم بالعمل بشكل جيد؟
- تأكيد الجودة – هل سنستمر في العمل بشكل جيد؟
- تحسين الجودة – هل يمكننا أن نعمل بشكل أفضل؟

وبما أن ضبط الجودة هو النشاط الرئيسي لإدارة الجودة، يتوجب على المنظمة أن تطبقه في البداية وسوف يتطلب ذلك من بين أمور أخرى توفير الأجهزة والآلات ذات القدرات المطلوبة، والأشخاص الماهرين، وآلات القياس الدقيقة، وخدمات الدعم الأساسية إذ لا يمكن ضبط الجودة بشكل صحيح ومن ثم التقدم نحو تأكيد الجودة وإدارة الجودة دون هذه العناصر.

ثالثا : التعريف بالمعايير

هذا ولتحقيق متطلبات الجودة فسوف يتم عمل دراسة مختصرة لعالم المعايير وأنواعها المختلفة، وتوضيح لماذا تعتبر المعايير ضرورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيف تستطيع هذه المشروعات أن تشارك فى عملية المعايرة.

١- تعريف المعايير

المعيار هو عبارة عن "وثيقة تحدد متطلبات شيىء، مادة، مكون، نظام أو خدمة، أو تصف بالتفصيل أسلوب أو طريقة معينة". وتتحدد المعايير بالإجماع وتوافق عليها جهات معايرة معترف بها.[٢]

٢- أنواع المعايير

---

[١] ويمكن الرجوع إلى ذلك : Dale ,Barrie and Jim Plunkett, Managing Quality. Blackwell's Publishing. Blackwell's Online Bookshop Blackwell's Extra, 50 Broad Street, Oxford oxi 3BQ, United Kingdom, Email: bob. online@ Blackwell.Co.uk internet: http:/ Blackwell.co.uk international Organization for Sanitation. Quality management principles This. This brochure can be freely downloaded as a PDF file from lso (www. iso. Org)

وتقدم هذه الوثيقة مبادئ إدارة الجودة الثمانية التى تقوم عليها المواصفات القياسية لنظام إدارة الجودة في سلسلة المواصفات القياسية أيزو ٩٠٠٠يمكن أن تستخدم الإدارة العليا هذه المبادئ كإطار لتوجيه المنظمة نحو أداء محسن.

- Lethal, lassoed and others. Quality management practices and their impact on performance international journal of Quality & Reliability Management, vol. 23, lssue6,2006,pp. 625- 646. http: // www. emeraldinsigight.com/ iournals =1562387&show=html Htm,article
- Office of the Secretary of Defense. Small Business Guidebook to Quality Management Quality Management Office. Washington, D.C.20301- 3016. This guide book is freely downloable from http:// dodreporeports.com/ pdr/ ada310869. Pdf

[2] European Comm;ittee Forstandarization, Standards and your business; Tlowyour business can benefit From Standards and participate in Standardization activities" Brussels: European committee For Standardization., (2013), p.16.

هناك أنواع مختلفة من المعايير، ويحدد بعض من أكثر المعايير إستخداماً المتطلبات التى يجب أن يحققها نوع معين من المنتجات، أو الخدمات، أو العمليات، ومن أجل الإقرار بأنها "صالحة للغرض". وهناك أنواع أخرى من المعايير تتعلق بأساليب إجراء الاختبارات، المصطلحات والتعريفات، ومتطلبات العولمة.

هذا وتزود المعايير أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكل أنواع المنظمات بأساس مشترك للفهم المتبادل، ولذلك فهى تعد مفيدة جداً فى الإتصال والقياس والتجارة والصناعة .

وتجعل المعايير التجارة أسهل بضمان توافق إتساق المنتجات والخدمات. وهى تحقق المنافع لكلا من المشاريع والمستهلكين من حيث تخفيض التكاليف وتطوير الأداء وتحسين الأمان. وتعتبر المعايير تطوعيه، بمعنى أن المشاريع والمنظمات الأخرى ليست ملزمة قانوناً بتطبيقها. ومع ذلك ففى حالات معينة تساعد المعايير على الإلتزام بالمتطلبات القانونية، كتلك الواردة فى التوجيهات والتنظيمات الأوروبية.

هذا ويتمثل الهدف الرئيسى من المعايرة فى تحديد محددات الجودة أو التقنية التطوعية التى يمكن أن تلتزم بها المشاريع فى إنتاج المنتجات أو عمليات الإنتاج، أو الخدمات الحالية أو المستقبلية. ويمكن أن تغطى المعايرة جوانب عديدة، مثل معايرة مختلف درجات أو أحجام منتج معين، أو المحددات الفنية فى أسواق المنتجات أو الخدمات عندما يكون التوافق، والتشغيل المتبادل مع منتجات أخرى أمراً ضرورياً.

٣- من يضع المعايير

تقوم منظمات المعايير الوطنية بوضع المعايير حيث يمكن لها أن تقوم بتطوير معاييرها الوطنية الخاصة ويمكن أيضاً أن تساهم فى تطوير وتعديل المعايير على المستويات الأوروبية والدولية وتقوم هذه المنظمات بتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات عن كل أنواع المعايير، كما تقوم بتقديم المشورة بشأن كيفية الحصول على المعايير التى تحتاجها هذه المشروعات.

هذا وتجمع هذه المنظمات ممثلين عن الأعمال والصناعات وغيرهم من الأطراف المعنية، مثل منظمات المستهلكين، الجماعات والجهات البيئية المعنية بقضايا الصحة والسلامة. ويتم العمل الفنى المتعلق بتحديد ووضع المعايير فى لجان فنية عن طريق خبراء تحددهم الأطراف المعنية المختلفة.

وعموماً فإن على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تتولى مبادرة تطوير معايير جديدة فى حالة رؤيتها أن هناك حاجة إلى معيار معين، ويكون هذا مفيداً فى تلبية إحتياجات معينة، حيث تشارك هذه المشروعات وغيرها من الأطراف المعنية الأخرى ، ومنها السلطات العامة والخبراء الأكاديميين فى أنشطة المعايرة على المستويات الوطنية والأوربية والدولية.

٤- المنافع المتحققة من المعايير

هناك العديد من المنافع التى يمكن أن تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المعايير نذكر منها:

- **تحسين الأداء والجودة والمصداقية**

توفر المعايير توجيهات وتعليمات واضحة، فإذا طبقت بصورة صحيحة يجب أن تضمن أن المنتج أو الخدمة ستلبى سلسلة من معايير الجودة، وتتوافق مع متطلبات العملاء.

وبتطبيق المعايير المناسبة، يمكن تحقيق مستويات أفضل من الأداء والمصداقية بما يساعد على جذب العملاء والإحتفاظ بهم لإستخدام منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالى تصبح هذه المشروعات أكثر تنافسية وربحية.

- **التوافق بين مختلف المنتجات والمكونات**

تعتبر المعايير أداة مفيدة لضمان أن المنتجات والمكونات المختلفة متوافقة، وتستعمل بصورة مناسبة عند توصيلها معاً.

ويعتبر هذا الهدف – المعروف أيضاً بالعمل المتبادل – حيوياً لمشروعات جديدة. فمن خلال الإهتمام بالمعايير يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن تتأكد من ان كل المنتجات والخدمات التى تقدمها متوافقة مع بعضها، وأنها ستعمل أيضاً مع منتجات وخدمات المشروعات والمنظمات الأخرى.

- **التواصل مع الموردين والعملاء**

تقدم المعايير وصفات دقيقة ومقبولة على نطاق واسع للمكونات والسلع والخدمات، حيث تسهل لكل حلقة فى سلسلة العرض أن تتوصل إلى فهم مشترك للمتطلبات الدقيقة التى يجب تلبيتها. وبوجود إشارات إلى المعايير الدقيقة فى أدلة المنتجات، والدعوة إلى العطاءات، وعقود العرض وإتفاقيات الشراء، تستطيع أن تصر على أن الموردين يحترمون هذه المتطلبات. وتستطيع أيضاً أن تتأكد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أن المنتجات أو الخدمات التى تقدمها ستحقق توقعات عملائها.

- **الوصول إلى عملاء فى أوروبا والعالم**

بإستخدام المعايير الأوروبية، تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تتمتع بميزة السوق الواحد وتستطيع الوصول إلى (٦٠٠) مليون مستهلك محتمل فى أوروبا.

- **إرتفاع مستوى ثقة ورضاء العملاء**

يعتبر كسب ثقة العملاء والحفاظ على رضاهم ضرورياً لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن تساعد المعايير على تحقيق هذه الأهداف، لأنها تمكن هذه المشروعات من الحفاظ على مستوى مرتفع من الجودة طوال سلسلة العرض وعمليات الإنتاج، أو عند تقديم الخدمات.

وعندما يكون عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة واثقين من قدرة هذه المشروعات على تقديم منتجات أو خدمات جيدة بطريقة كضوئة ومتسقة، سيزيد إحتمال إستمرارهم فى شراء منتجات هذه المشروعات، وإستخدام خدمات هذه المشروعات ومساندتها.

- تخفيض التكاليف وتقليل الفاقد وتحسين الكفاءة تسهل المعايير المنافسة بتسهيل إختيار العملاء بين مختلف الموردين الذين يقدمون منتجات أو خدمات مناظرة، فالمشترون ليستطيعون الإختيار بين

المنتجات أو الخدمات التى تلتزم بنفس المعايير بالنظر إلى الإختلافات من حيث الجودة، السعر، وغيرهما من المعايير. وتساهم المعاير أيضاً فى تقليل الفاقد وتحسين الكفاءة، فمثلاً تعتبر المعايير الأوروبية التى تدمج مبادئ " التصميم البيئى " أدوات قيمة لتقليل إستهلاك الطاقة، وبالتالى تساعد المستهلكين على توفير المال.

- الإلتزام بالتشريعات المناسبة " بما فيها توجيهات الإتحاد والأوروبي".يمكن أن تساعد المعايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ضمان أن منتجاتها تلبى متطلبات التشريعات المناسبة، حيث تمكن المعايير الأوروبية (تسمى معايير التجانس، هذه المشروعات من التأكد من أن منتجاتها، أو خدماتها أو عملياتها تلتزم بمتطلبات و/أو تنظيمات الإتحاد الأوروبى المحددة. ويقال أن الذين يطبقون هذه المعايير يستفيدون من " إفتراض التوافق" مع المتطلبات القانونية المناسبة والوصول إلى آخر المعارف والحلول التقنية.
- التصور الإيجابى وشهرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى المنافع المباشرة لإستخدام المعايير، يمكن أن يكون هناك أيضاً منافع غير مباشرة على نفس القدر من الأهمية لنجاح هذه المشروعات فى الأجل الطويل، حيث تعتبر المعايير طريقة لإظهار هذه المشروعات أمام العالم بأنها ملتزمة بالتميز– وليس مجردة جودة منتجاتها و/أو الخدمات التى تقدمها – والصحة والأمان أو عمليات الإدارة، والجوانب البيئية وغيرها.

وهذا وتحقق المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستخدم المعايير بطريقة صحيحة منافع حقيقية من حيث تصور عملائها لها، والأطراف المعنية الأخرى والمجتمع الأوسع (السلطات الطاقة، الإعلام، المجتمع المدنى وغيرهما:

رابعاً: التعريف نظام الجودة

يعد مفهوم إدارة الجودة مفهوم حديث نسبياً لذا ما زالت الكثير من المشروعات لا تدرك بوضوح مدلول تعابير مثل (مقياس المنتج) و (معيار نظام الجودة).

هذا ويحدد مقياس المنتج المواصفات أو المعايير الواجب توفرها فى المنتج ليكون متلائماً مع المتطلبات المحددة للمعيار/ العميل. وبدخول المبدأ الأساسى فى شهادة المنتج المصنع، من خلال الترخيص، إستخدام علامة محددة على المنتج للتأكيد بذلك على أن المنتج يتوافق مع متطلبات محددة. وتصادق على توافق المنتج مع المواصفات المحددة جهة مانحه للشهادة معترف بها ومن خلال مراقبة دورية لمنتجات الشركة الممنوحة لها هذه الشهادة.

هذا ويتضمن نظام الجودة لمنظمة ما الهيكل التنظيمى والإجراءات والعمليات والمصادر المطلوبة لتنفيذ نظام إدارة جودة شامل لتحقيق أهداف الجودة، يعرف مقياس نظام الجودة طريقة إدارة الجودة فى المشروع للتأكد من أن المنتجات تتلاءم مع المتطلبات/ المقاييس الموضوعة والمشروع حر فى وضع أى

مستوى جودة لمنتجاته، على أساس إعتبارات التسويق ومتطلبات العميل، حيث يساعد مقياس نظام الجودة المشروع على إدارة نظام الجودة لتحقيق مستوى الجودة المطلوب والملائمة مع المعيار. وفى حالة التعاقد يساعد تنفيذ نظام مثل الأيزو المشروع على فهم متطلبات العميل كما تدار عمليات الأقسام الوظيفية المختلفة بطريقة تضمن أن المنتج والخدمة النهائية توفى بكافة المتطلبات المتعاقد عليها.[١]

هذا وتساعد معايير الأيزو على تحقيق العديد من الأهداف منها:

- مواصلة النمو وخفض التكاليف، وزيادة الأرباح.
- تمنح المشروعات ميزة تنافسية.
- تفتح أسواق الصادرات للسلع والخدمات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب إنخفاض التكاليف ووقت التسويق، كما تدعم هذه المعايير سمعة العلامة التجارية وتمنح العملاء ضمان أن التقنية المتبعة مختبرة وموثوقة .
- فتح الباب لعملاء جدد وتقوية الأنشطة الحالية.
- المنافسة مع المشروعات الكبيرة.
- تدعيم المصداقية وضمان ثقة العملاء.
- تدعيم الأنشطة لتحقيق التنمية المستدامة وتزويد الكفاءة.
- تزويد حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة السوقية.

هذا ويوجد لدى منظمة المعايير الدولية أكثر من (١٩٥٠٠) معيار دولي تغطى كل جوانب الأعمال والتقنية، وهناك قائمة مختصرة لبعض المعايير الشائعة التى تساعد المشروعات حول العالم نذكر منها :

- أيزو ٩٠٠١ إدارة الجودة.
- أيزو ١٤٠٠١ الإدارة البيئية.
- أيزو ٢٢٠٠٠ إدارة سلامة الغذاء.
- أيزو ٢٦٠٠٠ المسئولية الإجتماعية.
- أيزو ٢٨٠٠٠ إدارة سلامة سلاسل العرض.

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك إلى: مواءمة المعايير الفنية فى المفوضية الأوروبية: الطبعة الثانية، إس فار،(١٩٩٦) . ٩٥. ١٩٤$ ، جون وإيلى وأولاده، الجادة الثالثة ٦٠٥، نيويورك، الولايات المتحدة الإمريكية، هاتف ١٢٢٨٥٠٦٠٠٠+ فاكس ١٢١٢٨٥٠٦٠٨٨+، البريد الإلكترونى: info@Wiley.com. بعرض قواعد صناعة المعايير حتى الأن داخل أوروبا ، على جميع الصناعات الحفاظ على المستويات المحددة من قبل بروكسل.

- كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، (١٩٩٦)،٢٥$ معهد الجودة الفيدرالى للنشر ، نظم مراقبة الجودة والخدمات ، ص . ب : ٣٤١١ سان كليمنتي ، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الامريكية ، هاتف ١٩٤٩٣٨٨٧٦٨٦+ فاكس: ١٩٤٩٣٨٨٧٦٩٦+بريد إلكترونى : qcss@qcss.com، الموقع الكترونى : www.qcss.com // :Http خطوة بخطوة حول كيفية تنفيذ المبادئ المبسطة لإدارة الجودة الشاملة.

- أيزو ٥٠٠٠١ إدارة الطاقة.
- أيزو ٣١٠٠٠ إدارة المخاطر.
- أيزو ٢٠١٢١ إدارة إستدامة الفعاليات.
- أيزو ٢٧٠٠١ إدارة سلامة المعلومات.

وفيما يلى توضيح للبعض من هذه المعايير وعموماً فإن دليل أيزو٩٠٠١ ودليل أيزو ١٤٠٠١ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هما دليلان لتطبيق أفضل معايير الإدارة البيئية والجودة وسيتضح ذلك فيما يلى:

- التعريف بالأيزو 9000

تتضمن سلسلة الأيزو 9000 مجموعة متناغمة من مقاييس تأكيد الجودة العامة المطبقة على أى مشروع كبير أو (متوسطة أو صغير) ويمكن أن تستخدم مع أى نظام موجود وتساعد المشروع على تخفيض التكلفة الداخلية، زيادة الجودة والفعالية، الإنتاجية وتكون بمثابة نقطة إنطلاق بإتجاه الجودة الكلية وتحسينها المستمر. وسلسلة الأيزو 9000 ليست مجموعة من مواصفات المنتج ولا تغطى مقاييس صناعة محددة إذ تصنف كل وثيقة نموذج جودة ليستخدم فى تطبيقات مختلفة.

- تنشر مقاييس الأيزو 9000 فى أربعة أجزاء هى الأيزو 1009، 2009، 3009، 4009، وتعتبر مصدراً لتحديد وتعريف باقى السلسلة.
- إن الأيزو 1009 هى أشمل وثيقة فى السلسة وتطبق على المشروعات التى تعمل فى التصميم، التطوير، التصنيع، الترتيب، والخدمات. وهى تحدد نظام جودة للإستخدام عندما تتطلب العقود شرطاً لقدرة المورد على تصميم، تصنيع، تركيب، وخدمة المنتج. كما يتعامل أيزو 1009 مع نواحى مثل تقصى وتصحيح الأخطاء أثناء الإنتاج، تدريب الموظفين، والتوثيق وضبط البيانات.
- يطبق أيزو 2009 على السلع التى لا تتطلب تصميماً ويعرف تأكيد الجودة فى الإنتاج والخدمة.
- يطبق أيزو 3009 على كافة المشروعات ويحدد نموذج نظام الجودة للتفتيش النهائى والإختبار.
- ويعرف أيزو 4009 عناصر الجودة المشار إليها فى الوثائق السابقة بتفصيل أكبر ويقدم الخطوط الموجهة لإدارة الجودة ولعناصر نظام الجودة المطلوبة لتطوير وتنفيذ نظام جودة ما.

تتسلم المشروعات شهادة أيزو 9000 بعد التدقيق للتأكد من أنها تتوافق مع مقاييس أيزو 9000 من قبل جهة إصدار الشهادات المعترف بها. وقد أصبحت الأيزو 9000 ذات أهمية متزايدة فى السنوات القليلة الماضية لأن المصدرين إكتشفوا بأن التوافق معها وإن لم يكن ملزماً إلا أنه هام للنجاح فى الأسواق الأجنبية. فقد أصبح العملاء فى كافة أنحاء العالم أكثر إهتماماً بالجودة ويطلبون الإيفاء بهذه المواصفات كحد أدنى، وفى المستقبل القريب وتبعاً لما تظهره توجهات السوق الدولية ستصبح سلسلة الأيزو 9000 مقياساً معترفاً به دولياً لنظام إدارة الجودة.

يوفر الحصول على الأيزو 9000 منافع متزايدة فى السوق الدولي ويزيد صورة الجودة أيضاً للشركة مع زيادة فى الإنتاجية والربحية يتبعها إنخفاض فى شكاوى العملاء.

كما يجب أن يدرك الموردون والمصدرون بأنه قد يكون مطلوباً منهم أن يحملوا شهادة أيزو 9000 فى كثير من الأوقات أصبح لشهادة الأيزو 9000 تأثير كرة الثلج حيث تتوسع دائرة من يطلب منهم الحصول على الشهادة بحيث يطلب من كافة الموردين للمواد الداخلة فى تصنيع البضاعة أن يحملوا هم أيضاً هذه الشهادة.[١]

يمكن أن تكون عملية تنفيذ وإستصدار شهادة أيزو9000 عملية مكلفة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد يستغرق المشروع للإعداد لذلك عادة من ٦ إلى ١٢ شهراً ويميل الكثيرون إلى النظر بأن التكلفة تفوق المكاسب. الصورة التى يتم التركيز عليها فى السوق الدولى، وقد لا تكون شهادة أيزو 9000 مطلوبة دائما للمنتج المراد تصديره لذا من الضرورى بأن يقوم المصدر بدراسة الفوائد الداخلية والخارجية ثم يضع خطة وقد يحتاج لرأى خبير فى هذا الموضوع.

- التعريف بالأيزو 14000

تصدر حالياً أول سلسلة من المقاييس الدولية لأنظمة الإدارة البيئية من قبل المنظمة الدولية للمقاييس، تقدم أيزو 14001مع عناصر نظام إدارة بيئية فعال يمكن أن يتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد المشروعات على تحقيق الأهداف الإقتصادية والبيئية. يتيح نظام أيزو 14001 تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف. فوق هذا وخلافاً لأى مؤشر آخر يهدف إلى إعطاء توجيه عام لتنفيذ وتحسين نظام الإدارة البيئية. ويحدد الأيزو 14001 متطلبات إصدار الشهادة وإعلان نظام الإدارة البيئية فى الشركة، ويعطى التوافق مع المقاييس وضعاً تنافسياً للشركات المصدرة والهدف الأساسي من سلسلة أيزو 14000 هو تشجيع تبنى إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة وجدوى فى هذه المشروعات بحيث تصبح جزءاً من نظامها وتمثل سلسلة الأيزو 14000 للمشروعات فى الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدراً لتقديم الإرشاد

---

[١] يمكن الرجوع فى ذلك إلى: تطبيق نظم إدارة الجودة (الأيزو ٩٠٠٠): (الإنجليزية ، الفرنسية، الإسبانية)، (١٩٩٦)، ٥٠$. مركز التجارة العالمي / الأونكتاد/ منظمة التجارة العالمية، قصر الأمم، ١٢١١جنيف، ١٥، سويسرا، هاتف : ٧٣٠٠١١١(٠٢٢)٤١+، فاكس: ٧٣٠٠٩٠٥(٠٢٢) ٤١+، البريد الإلكترونى: itcreg@intracen.org: http//www.intracen.org دليل يقدم منهجية لتنفيذ عناصر نظام إدارة الجودة الأيزو ٩٠٠٠، مع الإشارة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فى البلدان النامية. دليل المدير الحالى الأيزو ٩٠٠٠: بواسطة كينيت إل أرنولد : الصحافة الحرة للنشر، فرع من شركة ماكميلان، الحادة الثالثة ٨٦٦، نيويورك . يشرح كيف أن الأيزو ٩٠٠٠ هو معيار فريد من نوعة يمكن تنفيذه في أي نوع من الأعمال دون تعديل وتقديم الاستراتيجيات العملية للتنفيذ الناجح.

لإدخال وتبنى نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية، ونورد فيما يلى المقاييس الأساسية التوجيهية لكافة الشركات حول التأسيس والصيانة والتدقيق والتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية للشركة.

- **أنظمة الإدارة البيئية :**
  - أيزو 1997/14001 – المقاييس مع إرشادات الإستخدام.
  - أيزو 1996/14004 – الخطوط العامة الموجهة لمبادىء الإدارة البيئية، أنظمتها والأساليب الداعمة لها.
- **خطوط موجهة للتدقيق البيئى:**
  - أيزو 1996/14010 – المبادىء العامة .
  - أيزو 1996/14011 – تدقيق أنظمة الإدارة البيئية.
  - أيزو 1996/14012 – معايير تأهيل المدقق البيئى .
- **الملصقات البيئية والإعلان:**
  - أيزو 14020– الملصقات البيئية الإعلانات– المبادىء الأولية .
  - أيزو 14021 – الإدعاءات البيئية الواضحة.
  - أيزو 14024 – برامج الممارسين والمبادىء التوجيهية والممارسات وإجراءات استصدار الشهادة.
- **تقييم دورة الحياة**
  - أيزو 14040– تقييم دورة حياة المنتج – المبادىء والإطار .
  - أيزو 14041 – تقييم دورة حياة المنتج – الأهداف والمدى – التعاريف وتحليل الموجودات.
  - أيزو 14050 – إدارة البيئة – المفردات.
- **التعريف بالملصقات البيئية**

تلعب الملصقات البيئية دوراً هاماً جداً فى الوقت الحاضر ولا سيما مع إزدياد الوعى بالحاجة إلى حماية البيئة. إذ يقوم المستهلكون والصناعيون والتقنيون والمجتمع ككل الآن بإتخاذ قرارات الشراء بناءاً على المظاهر الأساسية المتعلقة بالمنتج نفسه بما فيها التأثيرات البيئية، قبل وأثناء وبعد تصنيع المنتجات، لذا تشكل الملصقات البيئية حكماً بأن منتج ما يتمتع بمواصفات بيئية مقارنة مع منتج آخر مشابه ومنافس. كما أنها تشير إلى أن المنتج صديق للبيئة فى كافة مراحل حياته وبأنه يلبى المتطلبات الإختيارية والإجبارية. إن الملصقات البيئية تكون بمثابة تصريح إيجابى يحدد المنتجات والخدمات التى قد تؤذى البيئة بشكل أقل مقارنة بالمنتجات والخدمات المشابهة. وقد تكون برامج الملصقات مطلوبة من قبل الصناعة أو مفروضة من قبل الحكومة.

إن المشاركة فى برامج الملصقات البيئية إختيارية، فإذا إختارت إحدى المشروعات أن لا تشارك عندها لا يمكنها أن تضع الملصقات البيئية على منتجها ولكنها ستبقى تتمتع بنفس طرق الوصول إلى

السوق كغيرها من الشركات التى تشارك فى البرنامج والتى لديتها المقاييس الضرورية لوضع لاصقات البيئة.

ويوجد فى العالم حالياً (٢٨) برنامج لمصلقات بيئية منها قسم البرازيل للشهادات البيئية وبرنامج الخيار البيئى فى كندا وجائزة الإتحاد الأوروبى للملصقات البيئية وبرنامج الملاك الأزرق فى ألمانيا وبرنامج الملصقة الخضراء فى إسرائيل وبرنامج اليابان للعلامة البيئية، وبرنامج البجعة الإسكندنافية فى النرويج، والسويد والملصقة الخضراء فى تايلاند.

تستخدم الملصقة الخضراء فى تحليل دورة حياة منتج ما وتركز على الأهداف الوطنية، ذات الأولوية مثل تخفيف النفايات والحفاظ على المياه، والطاقة، ويتم تحضير إختيار المنتج والمعايير تبعاً للقدرات المحلية، على القيام بالإختيار الضرورى والمراقبة، وتتضمن التصنيفات التى وضعت المعايير من أجلها البلاستيك المعاد إستخدامه، ولمبات الفلورسنت المقتصدة للطاقة والبرادات المستهلكة لطاقة أقل، والدهانات ذات الأثر الملوث بنسبة أقل، ودورات المياه التى تستخدم مياه بنسبة أقل عند التنظيف وبطاريات لا تستخدم الزئبق المضاف، وتتضمن تصنيفات المنتج الآخرى ورق المكتب وورق التواليت المعاد تصنيعه والبخاخات الخالية من مواد الكلور والفلور والكربونات، والمنظفات والمكيفات المستهلكة لطاقة أقل، وتقدر التكلفة الأولية للتطبيق المشروع بحوالى ٤٠ دولار أمريكى. وإذا أعتمد إستعمال الملصقة الخضراء فى تايلند فتكون تكلفتها ٢٠٠ دولار أمريكى وهو سارى المفعول لمدة سنتين.[١]

يوجد مركز الملصقات البيئية فى جامعة بريتش كولومبيا فى فانكوفر، وقد قامت كندا بتأسيس قاعدة معلومات بخصوص برنامج الملصقات البيئية على مستوى العالم وإستخدامها كوسيلة سياسة بيئية والميزات التسويقية التى توفر للشركات التى تستخدم الملصقات البيئية ويدرس هذا المركز التوجهات الحاصلة فى الملصقات البيئية فى العالم والترويج المتبادل لبرنامج الملصقات كما يدرس إمكانية إيجاد التناغم فيما بين معايير الملصقات البيئية فى كل البلدان. من الدراسة السابقة نجد أن الجودة وتطبيق المعايير يمكن أن تساهم بشكل كبير فى نفاذية الصادرات المصرية إلى الأسواق المختلفة سواء الإقليمية أو الدولية.

---

[١] ويمكن الرجوع فى ذلك إلى: وضع العلامات الاقتصادية ومتطلبات الجودة البيئية الأخرى فى صناعة الغزل والنسيج والملابس وإثارها على البلدان النامية: (الإنجليزية) مركز التجارة العالمي الأونكتاد / منظمة التجارة العالمية البريد الإلكترونى httpitcreg@intracen.org: //www.intracen.org مجاناً للمؤسسات ذات الصلة بالتجارة العامة والخاصة والشركات فى البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (عدد محدود من النسيج)، مجموعة مختاره من الأوراق التى قدمت الورشة عمل حول وضع العلامات الاقتصادية ، كما يناقش مخططات مختارة لوضع العلامات الاقتصادية واثارها على البلدان النامية المصدرة فى مراقبة الجودة والتعبئة والتغليف لتلبية متطلبات الجودة البينية.

خامسا :البنية التحتية للنظام الوطني للجودة في مصر

أكدت الأبحاث التي أجراها مركز التجارة الدولي بجنيف (ITC-International Trade Center) أن الجودة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق ولتحسين القدرة التنافسية لدى الشركات المصدّرة، وتشكّل تلبية المتطلبات الفنية تحدٍ للعديد من الشركات المصدّرة، لا سيما في ظل زيادة عدد المواصفات القياسية. إذ تفرض البلدان عدداً متزايداً من المواصفات القياسية من أجل حماية صحة وسلامة مواطنيها، وتلبية مطالب المشترين وحاجاتهم المحددة. وبينت الأبحاث أن أغلب المشاكل التي تواجهها الشركات المصدّرة تنتج عن إجراءاتٍ غير متصلة بالتعريفة الجمركية بل ناتجة عن لوائح فنية (Technical Regulations)، وإجراءاتٍ لتقييم المطابقة (Conformity Assessment)، وإجراءاتٍ للصحّة النباتية (SPS-Agreement on the application of Sanitary and Phytosanitary Measures).

إن الاتجاهات الحديثة لتنمية الصادرات في الدول المتقدمة تأخذ في الإعتبار الإشتراطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة والجودة البيئية والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها. ويظهر ذلك جلياً في رفض الإتحاد الأوروبي دخول نسبة كبيرة من الصادرات المصرية بسبب عدم تطابقها مع معايير الجودة البيئية الأوروبية بصفة خاصة، وضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية عن مثيلاتها في أسواق الإتحاد الأوربي.

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، بصفة عامة، في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل عامة أو متعارف عليها تواجه هذه المشروعات في كافة أنحاء العالم. ومن أهم هذه المشاكل إعتماد هذه المشروعات على قدرات وخبرات أصحابها في العمل وعدم إعتماد أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الخارجية.

ومما لاشك فيه أنه لا صناعة من دون قدرة تنافسية، و ترتبط القدرة التنافسية إرتباطاً وثيقاً بتحسين المنتج والذي يعتمد بدوره على معايير الجودة. وتؤدي عملية تطبيق أنظمة الجودة في الشركات والمصانع دوراً مهماً في تحسين فرص تصدير المنتجات إلى الخارج. فتبعاً لما تظهره توجهات السوق الدولية أضحت نظم إدارة الجودة المختلفة (ISO)، على سبيل المثال، مقياساً لقدرة المنتجات على إختراق الأسواق.

إن افتقار أغلب القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية، ومعايير الميزة التنافسية مثل الجودة، والكفاءة، وتكنولوجيا المعلومات، والإتصالات، وعدم إدراك الشركات الصغيرة لمعايير الجودة والجودة البيئية يؤدي إلى إنخفاض حجم الصادرات وفقد الأسواق.

ولأن المواصفات القياسية غير الملزمة تلعب دوراً كبيراً في تسهيل وتنظيم الصناعة والتجارة محلياً وعالميا، إجتمعت الآراء على أنه بدون المواصفات لم يكن للمجتمعات المتقدمة تقنيا المقدرة على التطور، وليس ذلك فحسب، بل إن المواصفات تعتبر أحد الأدوات الأكثر أهمية استخداما لنقل التقنية الحديثة للأسواق كوسيلة لتحويل نتائج البحوث والتطوير (R&D) لوثائق إرشادية (أدلة) لربط البحوث بالصناعة. ولا يأتي ذلك من فراغ حيث تلعب المواصفات دوراً حاسماً في ضمان الأمان والجودة والثقة في المنتجات والعمليات والخدمات، وكفاءة الإنتاج. وإن كانت المواصفات القياسية الدولية مثل (مواصفات الأيزو) تزود منشآت الأعمال عبر العالم بالعديد من الفوائد فإنها تُقدَّم سواء للدول المتقدمة صناعيا أو الدول النامية على حد سواء. ولا تقدم هذه الفوائد للشركات الكبيرة أو جهات الأعمال الضخمة فقط، بل يمكن بإستخدام المواصفات القياسية الدولية مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وببساطة تستطيع المواصفات القياسية بصفة عامة والدولية منها بصفة خاصة مساعدة هذه المشروعات على المنافسة مع الشركات الكبيرة للحصول على الفرص المتاحة في السوق العالمي. ويسعى هذا المبحث لطرح كل ما يتعلق بالبنية التحتية لنظام الجودة في مصر.

١- التعريف بما هية البنية التحتية للنظام الوطني للجودة

زادت أهمية المواصفات القياسية والمفاهيم المرتبطة بها خلال العقود الماضية وباتت خاضعة للمزيد من الفحوصات العلمية والتعريفات، وفي الوقت نفسه تغّير عالم الأعمال ومجتمع الأعمال بسرعة، ونتيجةً للتجارة العالمية يتمّ إنتاج العديد من المنتجات المتوفّرة اليوم بواسطة مكونات صُنعت حول العالم وعلى هذه المكونات أن تتوافق مع بعضها وأن تعمل حسب ما هو متوقع. ونظرا لإزدياد قِصر دورة حياة المنتجات؛ وإزداد سرعة إيقاع التطور التكنولوجي؛ ومطالبة المستهلكون بمستويات أعلى من الأمان والأداء والموثوقية والاستدامة. يجب تيسير كل ذلك بواسطة شبكة فعالة وكفؤة من مقدمي الخدمات تُعرف بالبنية التحتية للجودة (Quality Infrastructure).

هذا وتعرف البنية التحتية الوطنية للجودة بأنها: "إجمالي الإطار المؤسسي العام أو الخاص المطلوب لإنشاء وتطبيق: التقييس؛ والمترولوجيا(العلمية والصناعية والقانونية)، والاعتماد ،وخدمات تقييم المطابقة(التفتيش،والاختبار، ومنح الشهاداتللنظم والمنتجات) اللازمة لتقديم دليل مقبول Acceptable Evidence علي ان المنتجات والخدمات تلبي متطلبات محددة، سواء فرضت هذه المتطلبات من جانب السلطات او من جانب السوق .

٢- البنية التحتية للنظام الوطني للجودة في مصر

إنّ المكوّنات الأساسية المتعارف عليها عالميا لمؤسسات البنية التحتية للجودة في مصر هي موجودة أصلاً وتعمل بشكل فردي وتهدف إلى زيادة حماية المستهلك، وتسهيل التجارة، ودعم الصناعة الوطنية، وتحسين نوعية الحياة للمواطن المصري. ولقد عدّلت مصر نظامها الوطني ليتوافق مع ضوابط

العوائق الفنية أمام التجارة لمنظمة التجارة العالمية (TBT) واتفاقيات الصحة والصحة النباتية التي وقعت عليها.

تقع المسؤولية الرئيسية لإعداد سياسة الجودة الوطنية في مصر على "المجلس الوطني للجودة" الذي تمّ تشكيله عام ٢٠١٢ تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة.هذا ويُعتبر هذا المجلس جهة مشرفة على البنية التحتية للجودة في مصر شاملةً كل النواحي الأساسية بما في ذلك الجودة الصناعية، وتقييم المطابقة مع المواصفات القياسية عبر خدمات متعددة بما في ذلك الإختبار، ومنح الشهادات، والتفتيش، والإعتماد، والمترولوجيا. ويترأس المجلس وزير التجارة والصناعة، وتتألّف العضوية من كافة الوزارات والمؤسسات العامّة التي تلعب دورا فى ضمان الجودة الوطنية، واتحاد الصناعات والغرف التجارية، ومجالات مرتبطة بشئون الجودة ومراقبة السوق، إلى جانب ممثّلين من القطاع الخاصّ. ويختص المجلس بمجموعة من المهام التي تعمل على ضمان الجودة بشكل أساسي في القطاع الصناعي.[1] بهذا وتتألّف البنية التحتية المصرية للجودة من المكوّنات الأساسية المتعارف عليها عالمياً التى تتمثل فى:

- **أنشطة التقييس:**

يتمّ الإشراف على أنشطة التقييس من قبل الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS).

- **أنشطة المترولوجيا (المعايرة):**

يشرف على أنشطة المترولوجيا بأنواعها الثلاثة (العلمية من قِبل المعهد القومي للمعايرة (NIS)، والقانونية من قِبل مصلحة دمغ المصوغات والموازين (Assay & Weights Administration)، والصناعية من قِبل هيئات عامّة وخاصة. الهيئات العامة ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة من خلال الإدارة العامة للمعايرة بالهيئة.

- **أنشطة جهات تقييم المطابقة (اختبار ومنح شهادات وتفتيش):**

أمّا أنشطة جهات تقييم المطابقة (اختبار ومنح شهادات وتفتيش) فتتمّ تغطيتها من قِبل منظّمات عامّة وخاصة، حيث تتعدد خدمات **الاختبار** المتوفّرة للصناعة المصرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. هذا وتملك الحكومة معظم المعامل وتُعتبر رسومها منخفضة إلى حدّ ما، وبعض هذه المعامل التي تملكها الحكومة مجهّزة بما يكفي ومعتمدة من قِبل المجلس الوطني للإعتماد (EGAC).

- **منح الشهادات:**

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة هي الجهة الوحيدة في مصر المسؤولة عن منح **علامة** الجودة المصرية وإصدار علامة المطابقة وشهادات المطابقة للسلع والمنتجات الصناعية طبقا لمتطلبات المواصفات القياسية المصرية والأجنبية بالإضافة إلى علامة الحلال. إنّ مجالات منح شهادات المنتجات هي: الهندسة مثل المنتجات الكهربائية، والمعدنية، والميكانيكية، والإتصالات، والكيميائية مثل الأسمنت،

[1] Managing Quality in Egypt – A directory of services for SMEs

والدهانات، والبلاستيك، والمنتجات الغذائية مثل الماء والمأكولات المعلّبة واللحم والسمك ومنتجات الزيت، والمنسوجات مثل منتجات القطن والصوف وتلك الإصطناعية. أما مجالات الترخيص بعلامة حلال فهي للمنتجات الغذائية، ومستحضرات التجميل، ومنتجات العناية الشخصية، والمستحضرات الصيدلانية.

❖ **علامة الجودة المصرية Quality Mark**

هى العلامة التى إعتمدتها الهيئة وتدل على مطابقة السلعة للمواصفة القياسية المعنية وعلى أن المنشأة لديها نظام رقابة وتوكيد جودة فعال لإنتاج سلعة بالجودة المطلوبة. ووجود علامة الجودة (وهى إختيارية) على سلعة ما يعنى أن هذه السلعة تم فحصها وإختبارها والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعنية (مصرية/أجنبية) وأن المنشأة المنتجة لها تطبق نظاماً متكاملاً لضبط الجودة وإستيفاء المعايير والإشتراطات المطلوبة بما يضمن قدرة تلك المنشأة على تقديم المنتج بالجودة المطلوبة. ويتم الترخيص بعلامة الجودة للسلع والمنتجات فى القطاعات الصناعية المختلفة (هندسية – كيماوية – غذائية – غزل ونسيج) بناءاً على طلب المنشأة المنتجة للسلعة وإستنادا على نتائج الدراسات الفنية التى تقوم بها الهيئة فى هذا الشأن متضمنة مطابقة المنتج للمواصفات القياسية المعنية. ونظام علامة الجودة المصرية يستند إلى المعايير الدولية الواردة بدليل الأيزو (ISO Guide 28) والذى صدر محله (ISO/IEC TR 17026:2015) – تقييم المطابقة.. مثال لمخطط منح شهادة لمنتجات ملموسة.

❖ **علامة المطابقة المصرية Conformity mark**

هى علامة معتمدة من الهيئة تدل على مطابقة وحدة سلعة للمواصفة القياسية المصرية الملزمة الخاصة بها وذلك للسلع الهندسية. ونظام علامة المطابقة **نظام إجبارى** يطبق على المنتجات الصادر بشأنها قرارات وزارية ملزمة وذلك للسلع الهندسية حيث تقوم الهيئة باجراء الفحوص والإختبارات الدورية على مثل هذه المنتجات للتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية المعنية.

❖ **شهادة المطابقة المصريةCertification Mark**

هى شهادة تصدرها الهيئة بناء على طلب المنشأة تفيد مطابقة كمية محددة من السلعة للمواصفة القياسية الخاصة بها وذلك بعد اجراء الدراسات الفنية اللازمة. ويهدف نظام شهادات المطابقة خدمة المستهلكين عن طريق ضمان أن السلع التى يستخدمونها مطابقة للمواصفات القياسية المعنية، وخدمة المنتجين عن طريق العمل على رواج إنتاجهم المطابق للمواصفات، وخدمة الإقتصاد القومى عن طريق إتباع المنتجين للمواصفات القياسية التى تكفل زيادة الانتاج مع رفع مستوى جودته وخفض تكاليفه. وفي مجال المطابقة والتفتيش تتولى الهيئة، أيضاً، فحص المقطورات (الجر البطئ/الزراعى وأنصاف المقطورات الجر السريع)، ودراسة وثائق المراجل البخارية، واعتماد النماذج الأساسية للسلع الهندسية.

*** علامة الحلال المصرية**

الهيئة هي الجهة الوحيدة المسؤولة للترخيص للشركات المنتجة بوضع علامة حلال على السلع والمنتجات على ضوء المواصفات المصرية القياسية الصادرة بهذا الشأن. المتطلبات الضرورية لعلامة

حلال هى متطلبات الشريعة الإسلامية، ومتطلبات المواصفة القياسية المصرية م.ق.م ٤٢٤٩ لسنة ٢٠١٤ الخاصة بالإشتراطات العامة للمنتجات الغذائية "حلال" طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومواصفات المنتج (مصرية – أجنبية – متطلبات تعاقدية)، بالإضافة للشئون الصحية.

❖ **أنشطة الاعتماد**

المجلس الوطني للإعتماد (أجاك) EGAC هو الجهة المصرية الوحيدة المختصة بتقديم خدمات الإعتماد. وتأتي أهمية الإعتماد لأنه يضيف قيمة لجهات تقييم المطابقة وإتفاقياتها من خلال عدة طرق. وفي عالم التجارة اليوم، يعتبر الاعتماد الوسيلة الأكثر إستخداماً لإثبات الثقة في كفاءة جهات تقييم المطابقة والمحافظة على تلك الثقة، بينما يتحمل المصدر مسؤولية فهم قواعد السوق المستورد.

❖ **شهادات الأنظمة**

إنّ الشركات العاملة كجهات مانحة لشهادات المواصفات القياسية لنظم الإدارة هي شركات خاصة. وقد تمّ إعتماد بعض هذه الشركات من قِبَل المجلس الوطني للإعتماد (EGAC). تطبيقاً لقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤١٥ لسنة ٢٠١٠ هذا ويلزم تسجيل بعض هذه الشركات التي منحت شهادات في "وحدة تسجيل شهادات نظم الإدارة" بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة حول إجراءات التسجيل والتحقّق من شهادات الأيزو للجودة، أو أنظمة الإدارة البيئية أو السلامة، أو علامات الجودة الدولية، والإقليمية، والأجنبية، أو أي شهادة أخرى لأنظمة الإدارة الوطنية أو الدولية ذات الصلة. هناك عدد من الجهات الخاصة العاملة في مصر والتي تمنح شهادات مطابقة لأنظمة إدارة مختلفة يتمّ إعتمادها من قِبل جهة الإعتماد الوطنية أو جهات إعتماد دولية أخرى.

❖ **أنشطة الفحص/التفتيش**

القطاع العام: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC)، إنّ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هي جهة تنفيذية تتبع وزارة التجارة والصناعة وتعمل كمزوّد خدمات تقييم المطابقة. المهام الرسمية للهيئة هى حماية المستهلك المرتبطة بالإستيراد والتصدير. ترتكز عمليات التفتيش على مواصفات قياسية مصرية ومن بلدان أخرى إن لم يكن هناك مواصفات قياسية مصرية إلزامية ذات صلة، يستطيع المستورِد الإختيار ما بين إجراء الإختبارات على يد الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، أو إجراء التحقّق على يد جهة خاصة تعترف بها الهيئة.

أما القطاع الخاص: فهناك جهات التفتيش الخاصة المذكورة التي تتبع القطاع الخاص والمعترف بها من قِبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات [١] يمكن الحصول على معلومات عنها على الرابط التالي.

[١] http://www. goeic.gov.eg/en

❖ **المترولوجيا.**

○ **المترولوجيا العلمية:**

المعهد القومى للمعايرة المسئول عن أنشطة المترولوجيا العلمية في مصر من خلال ستّة أقسام مترولوجيا علمية تضمّ عشرين معملاً علمياً. يعتبر المعهد جهة المترولوجيا الأكبر في الشرق الأوسط وافريقيا والممثّل الوحيد لمصر في المكتب الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM). أنشئ المعهد عام ١٩٦٣ ليكون مسؤولاً عن تحقيق وحفظ وحدات القياس الأساسية (نظام الوحدات الدولي) والترويج لتنافسية الصناعة المصرية من خلال تطوير مواصفات القياس القياسية والتكنولوجيات بطرق تعزّز أداء الإقتصاد الوطني وتضمن نوعية حياة أفضل للجميع. والمعهد القومى للمعايرة هو الوحيد الذى يمتلك جميع أنظمة القياس فى مصر بدءا من المعايير الإمامية ثم المعايير الثانوية وصولًا إلى معايير العمل المستخدمة من قبل مختبرات المعايرة التجارية. والمعهد هو الجهه الوحيدة التى تقدم مجموعة كاملة من المعايرات والخدمات. والمعهد فقط هو الذى يمكن أن يحقق أكبر دقة للمعايرة.

○ **المترولوجيا القانونية**

مصلحة دمغ المصوغات والموازين هي المسئولة عن أنشطة المعايرات القانونية في مصر، وتمثلها في المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (OIML)، هذا وتجرى أنشطة المصلحة من خلال **إدارة المصوغات** تختص ادارة المصوغات بفحص وتحليل ودمغ ومراقبة المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التي تتداول بسوق المعادن الثمنية منعاً للغش والتلاعب لصالح جمهور المتعاملين. ويتلخص نشاط ادارة المصوغات في فحص وتحليل المعادن الثمنية لتحديد نسبة المعدن النقي بها وتكون علي هئية مصوغات ذو سبائك أو أدوات معملية أو أثرية .. الخ. ويوضح بخاتم الدمغة عيار المصوغ وإشارة تدل على نوع معدنه. والرقابة علي الصادرات والوارادت من المعادن الثمنية والإحجار ذات القيمة، وفحص وتقييم المعادن الثمنية و الإحجار ذات القيمة للنيابات و المحاكم و خلافه.

إدارة المقاييس والأوزان تختص إدارة الموازين بتحديد الشروط الواجب توافرها فى أجهزة وآلات وادوات الوزن والكيل والقياس وشكل ونوع الأختام التي تدمغ بها تلك الاجهزة والآلات والأدوات. ويتخلص نشاط إدارة الموازين في ضمان صلاحية آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل، وتقوم بفحص آلات وأدوات وأجهزة الوزن والكيل والقياس ودمغ الصحيح منها، واحكام الرقابة بالأسواق، حيث لا يجوز أن تسحب من الجمارك أو هيئة البريد طرود أو رسائل أجهزة أو أدوات وزن أو قياس أومكاييل واردة من الخارج إلا بعد عرضها على إدارة الموازين والحصول على موافقتها على الإفراج عنه بعد التأكد من أنها قانونية.

○ **المترولوجيا الصناعية**

من الإختصاصات الأساسية للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إجراء القياسات والمعايرات الصناعية لجميع الأجهزة والمعدات والأدوات المستخدمة في المنشآت والشركات والمصانع، حيث تقدم خدمات المعايرة من خلال الإدارة العامة للقياسات والمعايرات الصناعية التي تتكون من ثلاث إدارات تقوم

بالمعايرات داخل وخارج الهيئة (القياسات الميكانيكية والقياسات الكهربية والقياسات الفيزيقية) من خلال عدد (١٤) معمل. ولقد تم اعتماد عدد (١٣) معمل من قبل المجلس الوطنى للإعتماد. وتشارك الهيئة في عضوية المعاهد والهيئات الدولية المتخصصة في مجال القياس والمعايرة حيث أن الهيئة عضو عامل في كل من المنظمة الدولية للمترولوجيا OIML والإتحاد الدولي للقياس IMEKO.

ويوجد مزوّدون آخرون لخدمات المترولوجيا الصناعية مثل الهيئة العربية للتصنيع (الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكاية، وشركة صناعة الطائرات، والشركة العربية للمحركات). وتوجد مجموعة أخرى من الشركات الخاصة.

- **الجهات القائمة علي عملية الاعتماد**

❖ **الاعتماد**

تم إنشاء المجلس بالقرار الجمهورى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦، وتم إصدار القرار الجمهورى رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٥ بإعادة تنظيم المجلس الوطنى للإعتماد ليكون الجهة الوحيدة المسئولة عن الإعتماد في جمهورية مصر العربية طبقاً للمتطلبات الدولية. كما تم إصدار القرار الجمهورى رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٦ لإعادة هيكلة المجلس ومنحة الإستقلالية التامة مالياً وإدارياً وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية حتى يحقق متطلبات الإعتراف المتبادل مع جهات الإعتماد المختلفة في العالم، وبالتالي الإعتراف بالشهادات الصادرة منه في مختلف دول العالم. وقد قام المجلس بتوفيق أوضاعه والتوافق مع المتطلبات العالمية للإعتماد طبقاً للمواصفة الدولية (ISO 17011)، والإلتزام بالقواعد والتعليمات الدولية للمنظمات العالمية للإعتماد وهى منظمة التعاون الدولي لإعتماد المعامل (ILAC) والمنتدى الدولي للإعتماد (IAF) فقامت هاتان المنظمتان بالمراجعة التناظرية عليه، حتى إستحق الإعتراف المتبادل من قبلهما وجميع أعضائها، وقد أدى ذلك إلي المساواة فى الإعتماد الممنوح من المجلس بالإعتماد الممنوح من أى جهة عالمية وبالتالي إلي الإعتراف بشهادات المطابقة المعتمدة من المجلس في أي مكان بالعالم، بما يؤدى إلي تسهيل إجراءات التصدير وفتح الأسواق أمام المنتجات المصرية. والمجلس الوطنى للإعتماد حصل على الإعتراف الدولي المتبادل (MRA/MLA). وقد تم تجديد الإعتراف في ٢٠١٣ وتمديد مجال الإعتماد ليشمل أنشطة اعتماد معامل التحاليل الطبية وجهات التفتيش، هذا ولقد تم تقييم المجلس والإعتراف به من المنظمة العربية للإعتماد في ٢٠١٤. ويقدم المجلس مجموعة من الأنشطة (تقديم خدمات الإعتماد وفقاً للمعايير والمتطلبات الدولية، وتطوير خدمات المعايرة والفحص والإختبار والتفتيش ومنح الشهادات لتلبية إحتياجات جميع العملاء، وضمان تقديم خدمات التقييم بما يساند الإلتزام بالتشريعات والنظم الحكومية، وتفادى الإزدواجية والتكرار فى إجراءات تقييم المطابقة، وتقديم الخدمات ذات المردود الإقتصادى للجهات الطالبة للإعتماد.

❖ **جمعيّات ومنظمات الترويج للتجارة**

يتمّ تمثيل المصنّعين المصريين من قِبَل جهات عدّة، **من أهمها:**

- إتحاد الصناعات المصرية .
- جمعية المصدّرين المصريين .
- الإتحاد المصري لجمعيات المستثمرين .
- إتحاد جمعيات رجال الأعمال.

❖ **منظمات الترويج للتجارة:**

- وزارة التجارة والصناعة (MTI).
- قطاع الإتفاقات التجارية (TAS).
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC).
- الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (CD/ITP).
- الإدارة المركزية لشؤون منظمة التجارة العالمية (CD/WTO).
- الإدارة المركزية للاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف (CD/BMA).
- وحدة إتفاقية الشراكة الأوروبية (EBAU).
- قطاع التجارة الخارجية (FTS).
- المجالس التصديرية.
- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية .

- **جمعيات أخرى ذات صلة بالجودة:**
- الجمعية المصرية للجودة (ESQ).
- **مؤسسات خدمات تدريب واستشارة:**
- مركز تدريب التجارة الخارجية (FTTC).
- المعهد القومي للجودة (NQI).
- مركز تحديث الصناعة (IMC).
- نقطة الإتصال الوطنية لإتفاقية العوائق الفنّية أمام التجارة (نقطة الإستفسار).

الفصل السادس
التعريف بصناعة المنسوجات في مصر
واهميتها والميزة التنافسية لها

مقدمـة :

تعد صناعة المنسوجات من أعرق الصناعات التى عرفتها مصر حيث بدأت فى القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨ ميلادية بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لهذه الصناعة حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءا من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتحولت بعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلى دولة مصدرة له فى عام ١٩٤٩.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: ما هو واقع صناعة المنسوجات المصرية في الوقت الراهن؟ وما هي أهمية هذه الصناعة للاقتصاد المصري؟ وما هي أهم ملامح الخريطة الاستثمارية المصرية في صناعة المنسوجات؟ وما هي الآفاق المستقبلية لصناعة المنسوجات المصرية.

وتأسيسًا على ما سبق، فإنه يمكن تحديد أهداف هذا الفصل في الآتي:

١. التعرف علي واقع صناعة المنسوجات المصرية من خلال رصد وتحليل التطورات المختلفة التي مرت بها هذه الصناعة والتعريف بالخريطة الاستثمارية المصرية في مجال صناعة المنسوجات بأبعادها المختلفة من خلال رصد وتحليل المؤشرات المختلفة المرتبطة بهذه الصناعة.

٢. إلقاء الضوء علي مشكلات صناعة المنسوجات فى مصر، بالإضافة إلي محاولة إستشراف المستقبل لهذه الصناعة في مصر.

وفي هذا السياق، وفي اطار السعي للإجابة على التساؤلات السابقة وما تم تحديده من أهداف لهذا الفصل، فقد تم تقسيمه إلى القسمين التاليين:

أولا: استثمارات صناعة االمنسوجات المصرية: الأهمية والأهداف.

ثانيا: تنافسية صناعة المنسوجات المصرية بالتركيز علي صناعة الملابس الجاهزة.

أولا: استثمارات صناعة المنسوجات المصرية: الأهمية والأهداف

بلغ حجم الاستثمارات في مجال صناعة المنسوجات ٢٥,١٣٧ مليار جم خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى نهاية سبتمبر عام ٢٠١٦ وتعادل هذه الاستثمارات نحو ٢,٤% تقريبا من إجمالي استثمارات الشركات والمنشآت المؤسسة خلال هذه الفترة والتي تخطت تريليون جنيه. فقد شهدت هذه الفترة تأسيس عدد (٦٢٩٥) شركة ومنشأة تعمل في صناعة المنسوجات، ويعادل هذا العدد نحو ١٥%

تقريبا من إجمالي الشركات والمنشآت العاملة في النشاط الصناعي بصفة عامة، والبالغ عددها (٤١٦٥٧) شركة ومنشآة تعمل في مختلف مجالات الصناعة الأخرى مثل الصناعات الكيماوية والغذائية والمعدنية والدوائية والخشبية وغيرهم، فقد جاءت صناعة المنسوجات في المرتبة الثالثة من بين هذه الصناعات بعد كل من الصناعات الكيمياوية والصناعات الغذائية علي الترتيب: [١]

وبصفة عامة، يمكن رصد وتحليل تطور حركة الاستثمارات في صناعة المنسوجات بغية تحديد دور وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد المصري من خلال توضيح المؤشرات التالية:

١- المعدلات السنوية لتأسيس الشركات والمنشآت العاملة في مجال صناعة المنسوجات:

بدأ تأسيس هذه الشركات منذ عام ١٩٧٣ الذي شهد تأسيس شركتين فقط ، وتلى ذلك زيادة تدريجية في عدد هذه الشركات والمنشآت حتى عام ٢٠١٧ وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية لتأسيس الشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى يونيو ٢٠١٧، وذلك على النحو التالي:[١]

- الفترة من عام ١٩٧٣ – ١٩٨٧

لم يتعدى عدد الشركات والمنشآت التي تم تأسيسها سنويا والعاملة في مجال صناعة المنسوجات عدد (٢٠) شركة ومنشاة.

- الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦

لم يتعدى عدد الشركات والمنشآت التي تم تأسيسها سنويا خلال هذه الفترة عدد (١٠٠) شركة ومنشأة.

- الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى سبتمبر من عام ٢٠١٧:

تعدى عدد الشركات والمنشآت المؤسسة العاملة في مجال صناعة المنسوجات عدد (١٠٠) شركة ومنشأة سنويا ومضاعفاتها، حيث بلغ عدد هذه الشركات والمنشآت ذروته في عام ٢٠١٧ فحتي شهر سبتمبر فقط من هذا العام تم تأسيس عدد(٨٨٨) شركة ومنشأة، الأمر الذي يعكس مدى إهتمام المستثمرين بهذه الصناعة في الوقت الراهن.

- **التوزيع الجغرافي للشركات والمنشآت العاملة في مجال صناعة المنسوجات**

تنتشر مصانع المنسوجات في عدد (٢٥) محافظة مصرية، ويوجد الكم الأكبر منها في محافظة القاهرة التي شهدت تأسيس عدد (١٧٩٤) شركة ومنشأة تعمل في هذا المجال باستثمارات بلغت قيمتها ٤,٢٨٧ مليار تقريبا ثم تأتي محافظة الشرقية في المرتبة الثانية، فقد شهدت هذه المحافظة تأسيس عدد (١١٢٥) شركة تعمل في مجال صناعة المنسوجات باستثمارات بلغت ٥,٤٨٣ مليار جم. وجاءت

[١] بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٧/١٠/٢٥م.

محافظة القليوبية في المركز الثالث، فقد تم تأسيس عدد ٨٢٠ شركة بها باستثمارات تُقدر بنحو ٢,٠١٢ مليار جم تقريبا. وجاءت محافظة الجيزة في المرتبة الرابعة، حيث تم تأسيس عدد ٦٦٦ شركة بها تعمل في مجال صناعة المنسوجات باستثمارات بلغت ٢,٥٣٢ مليار جم ويمكن توضيح ذلك بشكل أكبر تفصيلا على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (٦-١)

التوزيع الجغرافي للشركات والمنشآت العاملة في مجال صناعة المنسوجات

القيمة بالمليون جنيه

م	محافظة الموقع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال المصدر
١	القاهرة	١٧٩٤	٤٢٨٧,٤١
٢	الشرقية	١١٢٥	٥٤٨٣,٩٦
٣	القليوبية	٨٢٠	٢٠١٢,٦٥
٤	الجيزة	٦٦٦	٢٥٣٢,٤١
٥	الاسكندرية	٦١٥	٥٤٤٦,٦٠
٦	المنوفية	٢١١	١٨١٤,٣٥
٧	بورسعيد	١٩٤	٩٠٢,١٢
٨	الاسماعيلية	١٧٥	٣٢٠,٣١
٩	الغربية	١٣٢	٦٣٦,٥٢
١٠	سوهاج	١٠٨	١٥٤,٣٠
١١	الدقهلية	٩٩	١٦٢,١١
١٢	اسيوط	٧٣	٢٩,٢٨
١٣	المنيا	٥٦	٧١,٥٠
١٤	بني سويف	٥٤	٤١٩,٨٣
١٥	البحيرة	٥٠	٧١,٢٥
١٦	السويس	٣٣	٦٩٣,١٨
١٧	كفر الشيخ	٢١	٢٢,١٥
١٨	دمياط	١٧	٧٠,٢٧
١٩	الفيوم	١٧	٢٤,٥١
٢٠	الوادي الجديد	١٤	٣,٨٥
٢١	البحر الأحمر	٨	٢,٣٥
٢٢	اسوان	٥	٦,٤٠
٢٣	قنا	٥	٥,٤٠
٢٤	الأقصر	٢	٠,٤٠
٢٥	جنوب سيناء	١	٠,٠٥
الإجمالي		٦٢٩٥	٢٥١٧٣,١٣

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وفي ضوء البيانات الواردة بالجدول السابق، يتبين الانتشار الجغرافي لصناعة المنسوجات في كافة محافظات جمهورية مصر العربية ما عدا محافظة شمال سيناء بمعني عدم ارتباط هذه الصناعة بمحافظة

واحدة أو عدد محدود من المحافظات وانما تنتشر في السواد الأعظم منها، الأمر الذي يتبين من خلاله أهمية ودور هذه الصناعة في تحقيق تنمية متوازنة في كافة أرجاء الدولة المصرية.

- **توزيع الشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات حسب نمط المنطقة الكائنة بها**

يوجد عدد (١٩٢٨) شركة ومنشأة تعمل في مجال صناعة المنسوجات في كل من المدن الجديدة والمناطق الصناعية والمناطق الحرة والخاصة والمناطق الاقتصادية والنائية والمناطق الاستثمارية، حيث بلغت قيمة استثمارات هذه الشركات نحو ١١٣٧٠,٧ مليون جنيه مصري تقريبا. في حين أن الجانب الأكبر من الشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات والمقدر عددها بنحو ٤٣٦٨ شركة ومنشأة تعمل في مناطق متفرقة داخل محافظات الجمهورية المختلفة وخارج المناطق المذكورة، وهذه الشركات تمثل نحو ٦٩,٤% ، وهذا التحليل يقودنا إلى نتيجة هامة مفادها أن العدد الأكبر من شركات صناعة المنسوجات تعمل خارج المناطق الصناعية، حيث لا يوجد سوى ٤٤٢ شركة تعمل في هذه المناطق وذلك على النحو المبين تفصيلا بالجدول التالي:

جدول رقم (٦-٢)

التوزيع الجغرافي للشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات حسب نمط المنطقة الكائنة بها

القيمة بالمليون جنيه

م	طبيعة المناطق الكائنة بها شركات المنسوجات	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال
١	مناطق متفرقة داخل المحافظات	٤٣٦٨	١٣٨١١,٤٦
٢	مدن جديدة	١٢٧٣	٦٥٧٢,٥٤
٣	مناطق صناعية	٤٤٢	٧١٧,٠٦
٤	مناطق حرة عامة	١٣٧	١٦٧٦,٣٣
٥	مناطق حرة خاصة	٦٤	٢١٢٧,١٢
٦	مناطق اقتصادية ونائية	١١	٢٦٨,٦٣
٧	مناطق استثمارية	١	٩,٠٠
	الإجمالي	٦٢٩٥	٢٥١٧٣,١٣

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- **الاستثمارات الأجنبية العاملة في مجال صناعة المنسوجات حسب الجنسية:**

يمثل قطاع المنسوجات أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة التي يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لمصر، ويتأكد ذلك في ضوء المؤشرات التالية:

- يُقدر حجم رؤوس أموال منشآت وشركات المستثمرين الأجانب العاملة في صناعة المنسوجات نحو ٧,٣٣٠ مليار جنيه تقريبا، وهو ما يعادل نحو ٢٩,١٢% من إجمالي رؤوس أموال الشركات والمنشآت العاملة في هذه الصناعة.

- ينتمى المستثمرين الأجانب العاملين في صناعة المنسوجات إلي ٧٨ جنسية أجنبية، ويأتي المستثمرون السوريون في مقدمة هؤلاء المستثمرين الأجانب، حيث يساهمون في عدد (١١٤٥) شركة ومنشأة بلغ قيمة مساهمتهم فيها نحو ٢,٣٧٧ مليار جنيه مصري تقريبا، ثم يأتي - بفارق كبير - كل من مستثمري فلسطين والصين في المرتبين الثانية والثالثة، حيث يساهم مستثمري هاتين الدولتين في عدد (٢٠٥) ، (٢٠١) شركة ومنشأة علي الترتيب. ويمكن توضيح ترتيب أكبر استثمارات أجنبية في صناعة المنسوجات حسب عدد الشركات بشكل أكثر تفصيلا، على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٦-٣)
ترتيب أكبر عشر استثمارات أجنبية في صناعة المنسوجات حسب عدد الشركات
القيمة بالمليون جنيه

م	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المُصدر حتى نهاية الفترة	مساهمة الجنسية خلال الفترة
١	سوريا	١١٤٥	٢٧٥١,٤١	٢٣٧٦,٨٠
٢	فلسطين	٢٠٥	١٧٤,٤٧	١٥٦,٧١
٣	الصين	٢٠١	٢٤٨,٦٤	٢٣٥,٩٧
٤	العراق	١٠١	١١٤,٧٨	٩٠,٣٢
٥	تركيا	٩٩	١٢٩٢,٩٥	١١٦٤,١١
٦	لبنان	٩٨	٥٣١,٥٨	١٩٣,٠٤
٧	السعودية	٦٠	٧٧٩,٥٨	١٩٨,٧٥
٨	أمريكا	٥٧	٩١١,١٣	٣٢٤,٦١
٩	الهند	٤٠	٣٤٣,٥٢	١٢٣,٥٣
١٠	بريطانيا	٣٩	١٩٢٦,٤٠	٦٠٤,١٧
	الإجمالي			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وبصفة عامة، يمكن التمييز بين المستثمرين المعنيين بمجال صناعة المنسوجات من حيث قيمة مساهماتهم في رأس المال الشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات، علي النحو التالي:

- تُقدر مساهمة المستثمرين المصريين في منشآت شركات صناعة المنسوجات بنحو ١٧,٨٣٨ مليار جنيه مصري تقريبا بما يمثل نحو ٧١% من إجمالي رؤوس أموال الاستثمارات العاملة في هذه الصناعة.
- تُقدر مساهمة المستثمرين الأجانب العاملين في مجال صناعة المنسوجات بنحو ٣,٩١٠ مليار جنيه مصري تقريبا تمثل نحو ١٥,٥% من إجمالي رؤوس أموال الاستثمارات العاملة في هذه الصناعة.
- تُقدر قيمة استثمارات المستثمرين العرب العاملين في مجال صناعة المنسوجات، بنحو ٣,٤٢٤ مليار جنيه مصري تقريبا بما يعادل نحو ١٣,٦% من إجمالي رأس مال الشركات العاملة في تلك الصناعة.

- **الموقف التنفيذي للشركات العاملة في مجال صناعة المنسوجات**

يشير رصد ومتابعة الموقف التنفيذي للشركات العاملة في صناعة المنسوجات إلى وجود عدد (٢٠٨٩) شركة ومنشأة فقط قد بدأت الإنتاج الفعلي بما يمثل نحو ٣٤% تقريبا من إجمالي الشركات والمنشآت العاملة في هذه الصناعة، في حين يوجد نحو عدد ٤٢٠٦ شركة ومنشآة عاملة في نفس الصناعة مازالت تحت التنفيذ ولم تدخل مرحلة الإنتاج الفعلي، وهذا العدد يشير إلى وجود العديد من المعوقات التى تواجه شركات صناعة المنسوجات للدخول في مرحلة الإنتاج.

وإجمالا وفي ضوء استعراض المؤشرات المتعلقة بقطاع المنسوجات علي النحو السالف ذكره، فأنه يمكن تحديد تحديد دور وأهمية هذا القطاع للاقتصاد المصري بشكل عام في الأتي: [١]

- تشارك بنسبه ٣% في الدخل القومي المصري.
- تساهم بنسبة ١٦% في معدل النمو الصناعي.
- تشكل عمالة قطاع المنسوجات نسبة ٣٠% من العمالة الصناعية (١,٢ مليون عامل).
- تشكل ١٥% من صادرات مصر باستثناء المواد النفطية (٢,٦ مليار دولار امريكي).

ثانيا: تنافسية صناعة المنسوجات المصرية بالتركيز علي صناعة الملابس الجاهزة

يتمثل الهدف الرئيسى لإستراتيجية صناعة المنسوجات المصرية، في أن تكون مصر "المورد المثالي للحزمة الكاملة من منتجات المنسوجات"، التي تقدم حلول شراء شاملة لمستوردي وتجار التجزئة في أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي وأفريقيا ويتطلب هذا الوضع :[٢]

١. أن تكون صناعة المنسوجات متكاملة حتي تستطيع انتاج حزم متكاملة من المنتجات.
٢. إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
٣. توفر قدرات تطوير المنتجات.
٤. توفير خدمة الأعمال الراقية.
٥. الاعتماد على دورات التصنيع السريعة والفعالة.

---

[١] Egypt" Textiles Development Strategy "vision 2025", National Council On Textiles (Ministry of Trade and Industry), December 2015, P1.

[٢] مركز تطوير المنسوجات (وزارة التجارة الخارجية والصناعة) ، **عرض تقديمي حول تطوير صناعة المنسوجات** ، مايو عام ٢٠١٧ ، ص ٣.

ولكن تحقيق هذا الهدف يواجهه العديد من المشكلات التي يأتي في مقدمتها مشكلة نقص التكنولوجيا التي لم يتوقف تأثيرها علي جودة منتجات المصدرة للخارج فحسب بل أنها أدت إلي استيراد مصر لعدد (٢١) سلعة في قطاع المنسوجات، وذلك علي النحو الوارد بالجدول الأتي.

جدول رقم (٦-٤)

بيان بواردات مصر المرتبطة بنقص التكنولوجيا في قطاع المنسوجات

الصنف	القيمة بالمليون دولار
خيوط من جوت أو من ألياف نسجية لحائية أخرى	١٢.٨٢
أقمشة منسوجة من جوت	٤
أقمشة منسوجة من ألياف نسجية لحائية أخرى	١.٥٣
خيوط	١٠٦٣.٨
أقمشة منسوجة من خيوط عالية المتانة من نايلون أو من بولي أميدات ومن بوليسترات للسيور ناقلة والإطارات	١.٥٢
أقمشة من ألياف صناعية (خاصة)	٢٦٤.١
أقمشة من ألياف صناعية	٣٥٤.٤
أقمشة غير منسوجة	١٢٧.٨
خيوط وحبال من مطاط مغطاة بمواد نسجية آخر	١.٣
خيوط تقنية (مضمومة أو مغلفة بالمعادن أو مطاط أو لدائن)	٧.١
شباك جاهزة لصيد أسماك من مواد نسجية اصطناعية أو تركيبية	٢.٩٥
أقمشة منسوجة آخر قطيفة من خيوط قطيفية شينيل	١٥.٩٣
شرائط منسوجة	١٦.٧٦
نسج مشربه أو مطلية	٣٢.٩
سيور نقل مواد من مواد نسجية وإن كانت مشربه مطليه مغطاه أو منضده بلدائن ومقواه بمعدن أو مواد آخر	٢.٨
منتجات وأصناف نسجيه آخر لاستعمالات تقنية أخرى	٣.٤
شباك جاهزة لصيد أسماك من مواد نسجية اصطناعية أو تركيبية	٢.٩٥
جوارب مضادة لتمدد أوردة وما يماثلها من أنواع طبية من ألياف تركيبية	١٠.٥
سترات تزلج وسترات واقية من ريح ومطر	٣.٨
أحزمة شداده عدا داعمه أو مقومة وأحزمة شدادة بشكل سراويل	١.٤

المصدر: بيانات مركز تطوير المنسوجات (وزارة التجارة الخارجية والصناعة)

وفي ضوء ما سبق، تبدو أهمية الوقوف علي الميزة التنافسية لصناعة المنسوجات وفي القلب منها صناعة الملابس الجاهزة، بما يساعد في رصد أهم مشكلات هذا القطاع فضلا عن تحديد الأفاق المستقبلية لصناعة المنسوجات في مصر، وذلك علي النحو التالي:

- **عوامل اهتمام االدراسة بتحليل تنافسية صناعة الملابس الجاهزة**

يرجع إهتمام الدراسة بالقطاع الفرعي "صناعة الملابس الجاهزة" ضمن قطاع المنسوجات إلي الأتي:

– تشكل صادرات الملابس الجاهزة ما نسبته ٥٢.٨% من إجمالي صادرات قطاع المنسوجات، فقد بلغ إجمالي صادرات مصر في قطاع المنسوجات في عام ٢٠١٦ ما قيمته ٢٢.٠٢٦.٨٢٧ جنيه مصري وذلك في مقابل ١٨٢٣٦١٥١ جنيه مصري في عام ٢٠١٥ أي بنسبة زيادة مقدارها ٢٠.٨ [١]

– تأتي الشركات والمنشآت التي تزاول النشاط الفرعي "صناعة الملابس الجاهزة" في المركز من بين الأنشطة الفرعية الأخرى لقطاع المنسوجات من حيث رأس المال حيث بلغ رأس مال هذه الشركات والمنشآت ما يقرب من ٨.٢٩٠ مليار جنيه مصري تمثل نحو ٣٢% تقريبا من إجمالي رأس مال الشركات والمنشآت العاملة في قطاع المنسوجات بصفة عامة، وشغلت الشركات والمنشآت التي تزاول النشاطين الفرعيين "غزول وخيوط وألياف" و "المشروعات النسجية والأقمشة" المركزين الثالث والرابع، فقد بلغ رأس المال الشركات والمنشآت العاملة فيهما، ما يقرب من ٧.٣١٨ مليار جنيه مصري، ٦.١٣٦ مليار جنيه مصري على الترتيب وجاءت – بفارق كبير– الشركات والمنشآت التي تزاول النشاط الفرعي "السجاد والموكيت" في المركز الرابع حيث بلغ رأسمالها ١.٦٢١ مليار جنيه مصري تقريبًا.ويمكن بيان ذلك تفصيلا على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (٦–٥)

موقع صناعة الملابس الجاهزة ضمن الأنشطة الفرعية لصناعة المنسوجات

القيمة بالمليون جنيه

تصنيف النشاط	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال المصدر
الملابس الجاهزة	٣٧٠٢	٨٢٩٠.١٤
غزول وخيوط وألياف	٨٣٩	٤٨٣٨.٢٠
مشروعات نسجية وأقمشة	١٢١٣	٦١٣٦.٤٠
السجاد والموكيت	٥٧	١٦٢١.٤٩
صباغة وطباعة وتطريز	٢٤٤	١٢٧٧.٣٤
مشروعات البطاطين	٣٣	١٩٩.٢٢
مستلزمات ملابس	٧٣	١٤٢.٦٦
الجوارب والقفازات	٩٦	١٠٣.٠٧
غزل أخرى	٣٨	٨٤.٣٤
إجمالي الغزل والنسيج	٦٢٩٥	١٧٨٣٨.٣٤
الإجمالي	٦٢٩٥	٢٥١٧٣.١٣

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

[١] صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات (الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية – القطاع التجاري) ، النشرة الربع سنوية ، الربع الأول ٢٠١٧.

- **أهم مؤشرات تنافسية صناعة الملابس الجاهزة:**

يمكن تحديد أهم هذه المؤشرات فيما يلي: [1]

– تعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات المهمة في الاقتصاد المصري، حيث ترتفع نسبة مساهمة الصناعة في التشغيل، ولكن تنخفض مساهمتها في القيمة المضافة.

– تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة في صادرات الملابس الجاهزة ولكنها غير مستغلة، فنجد أن حصة مصر السوقية ضئيلة في أكبر ٢٠ دولة مستوردة للملابس الجاهزة مقارنة بالدول المنافسة.(بنجلاديش وكمبوديا وفيتنام).

– ترتيب مصر في مؤشر الأداء التجاري أسوأ من دول المنافسة، والدول التي يحتذى بها، ودول الجوار بشمال إفريقيا (تونس والمغرب)، ولكنها أفضل من بعض دول الجوار بجنوب إفريقيا (كينيا وليسوتو ومدغشقر) بالنظر لمؤشر التغير في الأداء. ترتيب مصر أفضل من الدول المنافسة وكينيا في مؤشر التطابق مع ديناميكية الطلب العالمي، وأفضل من دول الجوار بشمال إفريقيا وليسوتو في التغير في مؤشر الحصة السوقية العالمية.

– ٦٣% من صادرات صناعة الملابس الجاهزة تمثل "فرصا ضائعة"، حيث يرتفع الطلب العالمي عليها بينما تنخفض حصة مصر السوقية منها ولكن ٤.٣٦ %من صادرات صناعة الملابس الجاهزة تمثل "نجوما صاعدة"، حيث تزيد صادرات مصر منها كما يرتفع الطلب العالمي عليها.

وعلي الرغم من أن نسبة المساهمة في صناعة الملابس الجاهزة في القيمة المضافة متواضعة وبحاجة إلى تحسين، فيظل لدى مصر ميزة نسبية ظاهرة في صادرات هذه الصناعة.

- **العوامل المؤثرة على تنافسية صناعة المالبس الجاهزة**

يمكن تحديد هذه العوامل في الأتي:

– إبرام مصر اتفاقيات تجارية مع عدد كبير من الدول سمح بمقتضاها للمنتجات المصرية بالدخول إلى الأسواق معفاة من الجمارك كما أن متوسط الجمارك المفروضة على مصر أقل من كافة دول المقارنة.

– إكتمال سلسلة القيمة لصناعة الملابس الجاهزة ولكنها تعمل على نطاق ضيق نظرا لعدم توفر المواد الخام محليا وبالتالي يتم اللجوء إلى استيراد المواد الخام القطن والخامات والأقمشة المصنعة من البوليستر أكبر المواد الخام المستورد، يؤدي استيراد المواد الخام إلى إضافة أعباء على المصنعين المصريين.

---

[1] صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات (الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية – القطاع التجاري) ، النشرة الربع سنوية ، الربع الأول ٢٠١٧.

– متوسط التعريفة الجمركية التي تفرضها مصر على المواد المستوردة أقل في المتوسط من كافة دول المقارنة، فمعدل التعريفة الجمركية على بعض السلع المستوردة أعلى من بعض الدول المنافسة كما يؤثر استيراد المادة الخام على الوقت المستغرق ما بين إصدار الطلب وتسليمه وهو بذلك أعلى من المتوسط العالمي.

– إنخفاض تكلفة العمالة في مصر بالمقارنة بتركيا ولكنها أعلى من الدول المنافسة. وبصفة عامة تأثرت مؤشرات منافسة صناعة الملابس الجاهزة بضعف قدرة الصناعة المصرية – في قطاع المنسوجات بصفة عامة – على المنافسة نظرا لقيام الدول المنافسة بدعم منتجى ومصنعى القطن والمنسوجات بصفة عامة، فالهند تدعم المصانع بنحو ٢٠% بمجرد دخول القطن مرحلة التصنيع وتعامل مصانع الغزول بفوائد لا تزيد عن ٤%. كما تمنح ٢٠% دعم لاستثمارات البنية الأساسية لمصانع الغزل"[١]" بينما فى مصر يتم صرف دعم ٢٧٥ قرشا لكل كيلو غزل ويعتبر هذا غير مجزيا خاصة مع الزيادة فى الأسعار العالمية.[١]

- **الإجراءات المطلوب تنفيذها لدعم تنافسية صناعة الملابس الجاهزة**

يمكن تحديد بعض هذه الإجراءات فيما يلي:

– تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد والحد من أعباء استيراد المواد الخام خصوصا للقطن قصير ومتوسط التيلة.

– تعديل السياسات الزراعية وربطها بسياستي الصناعة والتصدير، وتبني ترابط سلسلة القيمة من خلال زراعة القطن قصير التيلة والاستثمار في إنتاج البوليستر والانتهاء من إنشاء المدينة النسيجية المتكاملة في الصعيد.

– وضع خطة طويلة الأجل لأسعار الطاقة حتى يتمكن المصنعون والمستثمرون من عمل دراسات جدوى دقيقة لمشروعاتهم.

– توفير عمالة مدربة من خلال إنشاء المزيد من المعاهد الفنية والتي توفر عمالة كفؤة.

– دعم الزيارات الترويجية للعديد من الدول المستوردة للملابس الجاهزة.

– مراجعة القرارات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، ومصلحة الضرائب، ومصلحة الجمارك والتي من شأنها التأثير سلبا علي صناعة الملابس الجاهزة.

– وضع خطة عمل واضحة لتحقيق التغيير المطلوب من خلال تحديد مؤشرات الأداء، والجهات المسؤولة، وإطار زمني محدد.

---

[١] سوق صناعة غزول القطن فى مصر ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى (بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى) ، عام ٢٠١٥ ، ص ص ٩-١١.

- **الآفاق المستقبلية لصناعة المنسوجات المصرية**

يُقدر حجم التجارة العالمية في قطاع المنسوجات بنحو ٣٥٠ مليار دولار ومن المتوقع زيادتها مع نهاية هذا العام لتصل إلي ٧٥٠ مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات مصر وباقي دول شما أفريقيا نحو ١٠ مليار دولار. [١] وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الآفاق المستقبلية لصناعة المنسوجات المصرية فمن المتوقع أن تشهد صناعة المنسوجات في مصر نمو في الأجلين المتوسط والطويل، وتستند الدراسة في ذلك إلي الأتي: [٢]

- تستهدف مصر زيادة زيادة صادراتها في قطاع المنسوجات لتصل قيمتها إلي ١٠ مليار دولار.
- تستهدف مصر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع المنسوجات بما يُقدر بنحو زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية محلية الصنع في قطاع المنسوجات لتصل إلي ٧٠%.
- سعي الدولة المصرية إلي تطوير الموارد البشرية في قطاع المنسوجات من خلال توفير مليون فرصة عمل مؤهلة للعمل في هذا القطاع فضلا عن تدريب ٧٥٠ من العاملين والمشرفين والمديرين القائمين علي صناعة المنسوجات.
- ما زالت تتوفر في مصر العديد من الفرص الاستثمارية الكبيرة في مجال صناعة المنسوجات، والتي يأتي في مقدمتها ما:
  - إنشاء منطقة متكاملة للصناعات النسيجية في الصعيد بما يساهم في تحقيق استراتيجية مصر لصناعة المنسوجات ٢٠٢٥.
  - إنشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من المنيا وأسيوط وسوهاج تستهدف بالأساس صناعة المنسوجات.

وفي ختام هذا المبحث، يمكن القول أن تطوير صناعة المنسوجات وفي القلب منها صناعة الملابس الجاهزة من شأنه دعم القطاع الصناعي المصري والحد من الأثر السلبي للتضخم والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة لأنه قطاع تصديري واعد وبالتالي مصدر مهم للعملة الصعبة ويساهم في حل مشكلة البطالة بشكل كبير. ولكن هذا كله يتوقف علي توفر عدة عوامل يأتي في مقدمتها زيادة صادرات هذا القطاع وكلمة السر في تحقيق ذلك هو تحسين جودة منتجات المنسوجات المصدرة للخارج. فكيف يتحقق لصناعة المنسوجات المصرية تحسين جودة منتجاتها لتتوفر فيها المواصفات القياسية العالمية خاصة تلك المصدرة للخارج.

---

(1) Textiles and Ready Made Garments", General Authoriy for Inestment and Free Zones (GAFI), 2017, P5.

(٢) Egypt" Textiles Development Strategy "vision 2025", National Council On Textiles (Ministry of Trade and Industry), December 2015, P1.

الفصل السابع
الجودة وتطبيق المواصفات القياسية لتحقيق نفاذية الصادرات المصرية

مقدمة :

تعد الجودة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق ولتحسين القدرة التنافسية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدّرة، وأن الإتجاهات الحديثة لتنمية الصادرات في الدول المتقدمة تأخذ في الإعتبار الإشتراطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة والجودة البيئية والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها، ويتطلب ضرورة تيسير كل ذلك بواسطة شبكة فعالة وكفؤة من مقدمي الخدمات تُعرف بالبنية التحتية للجودة. كما إتضح أن تطبيق نظم الإدارة المختلفة يحقق العديد من الفوائد المالية والإقتصادية، ويوفر إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة، وبيئة عمل آمنة من المخاطر المختلفة، ويعطي المصدّر ميزة تنافسية على منافسيه. كما تؤدي إدارة الجودة إلى تقليل الهدر ومن ثم التوفير في تكاليف الإنتاج، وتضمن تحديد وتوفير الموارد اللآزمة وأن تكون هذه الموارد كافية ومناسبة للتحسين المستمر لفعالية نظام إدارة الجودة مع تعزيز رضى العملاء، وتحسين علاقة المنشأة بالشركات والحكومة والإعلام والموردين والعملاء والمجتمع الذى تعمل فيه، وزيادة الطلب على المنتج وإلى تحسين سمعة الشركة في السوق وتثبيت علامتها التجارية في السوق، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ونمو الأعمال.

أولا: المتطلبات الفنية للتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشتري هو وحده من يمكنه تقديم معلومات جازمة عن المواصفات القياسية الخاصة التي سوف تُطبَّق، كما يريد المشتري عادة أن يطمئن إلى أن المنتجات المتبادلة سوف تكون مطابقة للمواصفات الحكومية الإلزامية، لأنه خلاف ذلك، لا يمكن للسلع المشتراة أن تدخل البلد المستورِد. ويحتاج المصدر إلى نوعَيْن من المعلومات الفنية لينجح في التصدير. **أولًا**، العلم بأيّ لائحة فنية أو إجراءات للصحّة والصحّة النباتية (لتصدير المنتجات الزراعية والغذائية النباتية والحيوانية) يطبّقها البلد المستورِد فيما يخصّ المنتَج أو السلعة أو الخدمة المُصدَّرة. وهذا الالتزام بهذه المتطلبات فرض قانوني، لذلك فمن المهم جدًا أن يكون مصدر هذه المعلومات موثوقًا به، أي أن يكون مصدرًا رسميًا. **ثانياً**، على المصدر أن يحدد ما هي المتطلبات التجارية لمنتَجه، وما إذا كان السوق وحده هو الذي يتطلبها أو أنها تشكل جزءًا من المتطلبات التعاقدية للمشترين الرئيسيين، وما إذا كانت هناك فوائد تسويقية ستتحقق من خلال المطابقة للمواصفات القياسية الوطنية. وإذا كانت المواصفات القياسية توضع بواسطة هيئات المواصفات

الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، فإن العديد من المواصفات القياسية يوضع خارج رعايتهم (المواصفات الخاصة)، وذلك لأسباب كثيرة ومختلفة مثل: السلاسل الكبرى لشركات تجارة التجزئة، وبعض الشركات تتبنى متطلبات مفصلة للمنتجات التي تريد التجارة بها. [1] تضع المواصفات القياسية الخاصة جماعات غير حكومية معينة، أي منظمات قطاعية تشمل المنظمات غير الحكومية، أو الائتلافات، أو الهيئات المانحة للشهادات أو شركات التجزئة الرئيسة. وتهدف المواصفات القياسية الخاصة بوجه عام إلى تلبية حاجات أولئك الذين يضعونها وينشرونها، لا إلى فرضها كتطبيق إلزامي من جانب الحكومة. وتتطلب المواصفات القياسية الخاصة عادة منح شهادة للموردين. ولا يمكن للحكومة فرض أيّ من المواصفات القياسية الخاصة بموجب القانون، لذلك فإن قرار مُورِّد ما الحصول على شهادة هو دائماً قرار تجاري يستند على ما إذا كان ذلك سوف يعود عليه بالربح أم لا.

كما ان هناك فارق بين المتطلبات الإلزامية والمتطلبات التجارية للمشترين ، فالمتطلبات الإلزامية (الرسمية) تطرحها الحكومات ويفرضها القانون. والمتطلبات التجارية للمشترين تحددها منظمات القطاع الخاص. وتأخذ المتطلبات الإلزامية بشكل تقليدي شكل اللوائح الفنية أو إجراءات الصحّة والصحّة النباتية حسب تعريف اتفاقيتَيْ العوائق الفنية أمام التجارة وإجراءات الصحّة والصحّة النباتية الصادرتَيْن عن منظمة التجارة العالمية WTO على التوالي، وتنطبق على السلع التي سوف تُطرح في السوق، ويكون الغرض من المتطلبات في أغلب الأحيان هو حماية الصحّة والسلامة، أو منع الخداع والاحتيال، أو لتفادي عدم التوافق الفني. والمتطلبات التجارية للمشترين تُحددها الشركات التي تشتري السلع بغرض إخضاعها للمزيد من المعالجة أو بيعها مباشرة إلى عملائها. تكون هذه المتطلبات أحياناً مُحددة لمشترى واحد أو يكون قد تم التوصل إليها بشكل جماعي ليطبقها المشترون في قطاع معين. وكثيراً ما تتطرق المتطلبات الخاصة إلى الجودة أكثر من تطرقها إلى سمات الأمان للمنتجات. كذلك قد تتضمن المتطلبات التجارية نصوصًا خاصة بالحماية البيئية أو بظروف العمل في بلد المنشأ.

يزداد اتساع نطاق المتطلبات التجارية بشكل متزايد بتضمينها أموراً تغطيها أيضاً المتطلبات الإلزامية، ويحدث هذا خاصة عندما تفرض قوانين البلد المستورِد التزاماً قانونياً على المستورِدين والباعة بضمان سلامة منتجاتهم للاستهلاك أو الاستعمال. يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

على جميع المُورِّدين الذين يُدخلون منتجًا إلى السوق أو يجلبونه للتوزيع، أن يمتثلوا إلى المتطلبات الإلزامية كتلك التي تتضمنها اللوائح الفنية ولا خيار لهم في هذا الموضوع لأن الالتزام فرض قانوني، حيث يتم تحديد المتطلبات التجارية من خلال الإتفاق. ويأتي هذا الاتفاق عادة على شكل عقد رسمي بين مُورِّد ومنظمة كبيرة لتجارة التجزئة، أو طلب رسمي في حال البيع المباشر من مُورِّد إلى مشتري فردي.

---

[1] إدارة جودة التصدير، مرجع سابق، ص ٤٦ .

وقد يتضمن العقد متطلبات فنية كثيرة تشبه إلى حدّ كبير تلك الخاصة بالمواصفات القياسية، كما قد يشير إلى مواصفة قياسية أو أكثر. كذلك قد يشمل العقد أيضاً تفاصيل حول إثبات المطابقة (مثلًا – الفحص والاختبار والشهادات) الذي ينبغي على المُورِّد أن يقدمه إلى المشتري قبل وأثناء وبعد تسليم المنتَج أو الخدمة. إذا اختار مُورِّد منتظر ألا يقبل بهذه المتطلبات التعاقدية أو كان غير قادر على تحقيقها، فإن صفقة البيع لا تتم. بهذا المعنى، فإن المتطلبات (ملزمة) للمُورِّد.[١]

وهناك تأثير للمشروعات على إعداد المواصفات القياسية واللوائح الفنية، وذلك بالنسبة للمواصفات القياسية، حيث تتضمن توجيهات الأيزو/اللّجنة الكهروتقنيّة الدَّوليّة ISO/IEC مبادئ أساسية لإعداد المواصفات القياسية. ويتضمَّن الملحق رقم 3 من اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية WTO أن تكون عملية إعداد المواصفات علنية وشفافة ومحايدة يوجهها أصحاب المصلحة وتقوم على الاتفاق. ولكي تكون عملية الإعداد هذه موجهة من جانب أصحاب المصلحة، يجب أن تُعطى الأطراف المهتمة بها فرصة لتقديم مساهمات ذات مغزى أثناء عملية الإعداد. لذلك، يجب على الهيئات الوطنية ضمان أن تكون عملية إعداد المواصفات القياسية الوطنية مدفوعة بإحتياجات أصحاب المصلحة وأن تكون هذه العملية قائمة على الإتفاق. لذا يمكن للمؤسسات على اختلاف أحجامها وتخصصاتها، سواء كانت حكومية أم غير حكومية، المشاركة في عملية إعداد المواصفات القياسية من خلال الهيئة الوطنية للمواصفات القياسية الخاصة بها، والمشاركة النشطة مطلوبة في اللجان الفنية الوطنية أو اللجان الفرعية أو مجموعات العمل التي تتباحث بشأن إعداد مواصفات قياسية وطنية جديدة ومراجعة المواصفات القديمة. على تلك المؤسسات أن تتقدم بطلب إلى الهيئة الوطنية للمواصفات القياسية لتصبح عضوًا في اللجان الوطنية ذاتها أو لتشارك في عملها من خلال إتحاد مهني متعلق بعملها (إتحاد الصناعات أو الغرف التجارية على سبيل المثال). بهذه الطريقة يمكن حماية الصناعة من عوائق أو نتائج سلبية حال إصدار أو تبني مواصفات قياسية لاتتوافق مع متطلبات المؤسسات.

أما بالنسبة للوائح الفنية فهي على خلاف المواصفات القياسية لا يتمّ إعداد اللوائح الفنية وفق مبدأ الإجماع، حيث تنشر العديد من البلدان مسودات اللوائح الفنية قبل فترة طويلة من تطبيقها كي يعلّق عليها المستفيدين. وتُنشَر هذه المسودات عادة في الجريدة الرسمية للحكومة أو في الصحف. على المستوى الدولي، يجب إخطار منظمة التجارة العالمية WTO باللوائح الفنية قبل 60 يوماً على الأقل من تطبيقها. ويشكّل نظام الإنذار المبكر الذي تديره عادة نقاط الإستفسار الوطنية وسيلة مفيدة لمتابعة مثل تلك التطورات الدولية. عند تلقي إخطارًا مبكرًا بالمعلومات، يجب على المهتمين التقدم بتعليقاتهم إلى نقطة الاستفسار أو إلى الوزارات المسؤولة عن اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (نقطة الإستفسار بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة) التي سوف تجمع التعليقات وترسلها إلى السلطة المسؤولة في البلد

[١] إدارة جودة التصدير، مرجع سابق، ص ٦٩.

المستورِد كي يتمّ أخذها بعين الاعتبار. وفي حال كون تلك المخاوف شديدة التعقيد، يمكن إثارتها مع اللجنة الخاصة باتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية WTO في جنيف.

كما أن هناك إجراءات للتغلب على العوائق التجارية تتمثل في تشجيع الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية لضمان مراعاة لجانها الفنية للمواصفات القياسية الدولية عند إعداد المواصفات القياسية الوطنية، التأكد الصناعة والهيئات الوطنية للمواصفات القياسية من أنها تشارك مشاركة نشطة في اللجان الفنية الدولية ذات الصلة التي تنظر في المواصفات القياسية الدولية لكي "تحمي" مصالح بلدانها، ثم ضمان أخذ أفضل الممارسات الدولية بعين الاعتبار وتشجيع السلطات على استخدام المواصفات القياسية كأساس لوضع اللوائح الفنية وإجراءات الصحّة والصحّة النباتية.

ثانيا: أهمية نظام علامة الجودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن أفضل السبل للبقاء في السوق ومنافسة الآخرين هو الالتزام بتطبيق المعايير الفنية وكذلك تطبيق نظم الجودة الادارية والفنية وفق ما توصلت له التقنية الحديثة على جميع مستوياتها وفئاتها والسعي بصفة مستمرة لايجاد بيئة مناسبة تهدف إلى تحسين الجودة من خلال رفع كفاءة الأداء والوصول بالمؤسسة إلى ثقافة تنظيمية تشجع على رفع الكفاءة والتحسين المستمر في جودة المنتجات والخدمات. وهذا يعني أهمية توفر أساليب لتحديد مستوى الجودة، وتعرف هذه الأساليب بأنها "العمليات التي تهدف إلى ضمان مطابقة المنتج للمواصفات المستهدفة لامجرد قياس الخصائص فقط". لذا كان من الضروري وجود جهاز يعمل على تنظيم خدمات المطابقة وحمايتها لضمان تطبيق أنظمة الجودة وحماية للمستهلك بعيداً عن ضغوط المنتج والمستهلك. وفي مصر بدأ تطبيق نظام علامة الجودة على المنتجات المطابقة للمواصفات سواء الوطنية أو الدولية المعترف بها. ومن أهم مميزات علامة الجودة:

- كسب ثقة المستهلك حيث ان المنتجات التي تحمل علامة الجودة تحظى بإقبال كبير
- زيادة قيمة وشهرة هذه المنتجات.
- زيادة فرص رواج المنتجات في الاسواق المحلية والخارجية.
- الحصول على فوائد اقتصادية عديدة نتيجة تطبيق المواصفات القياسية.
- بناء أسس تجارية لتسهيل عمليات التصدير للخارج.
- الاقتصاد في تكاليف الاختبار والتفتيش وتقليل كمية المخزون.
- المساهمة في تيسير الحصول على نظم إدارة الجودة وغيرها من نظم الإدارة.

تعتبر الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة جهة الاختصاص بجمهورية مصر العربية للترخيص بمنح علامات الجودة للمنتجات الصناعية المحلية والمطابقة للمواصفات القياسية المصرية أو

الأجنبية. وتعتبر الإدارة العامة للجودة هى بيت الخبرة الاستشارى للمؤسسات والشركات الصناعية والهيئات وغيرها فى مجالات جودة الإنتاج الصناعى ونظم إدارة وتوكيد الجودة والبيئة.

وتقوم الإدارة العامة للجودة بتنفيذ مجموعة من الأعمال في مجال الترخيص بمنح علامات الجودة منها التفتيش الدورى على السلع المرخص لها بوضع علامة الجودة، والتفتيش على السلع المطلوب الترخيص لها بوضع علامة الجودة، وتقديم المشورة الفنية للشركات والهيئات بمختلف مجالاتها. وتتولى لجنة فنية وإدارية "اللجنة التنفيذية لعلامة الجودة" تضم عددا من المتخصصين سواء من الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة وأصحاب المصلحة من جهات أخرى للإشراف على اجراءات الترخيص باستخدام علامة الجودة المصرية والتحقق من مطابقة شروط التقدم للحصول على العلامة والإجراءت التي تتم بعد حصول المنشأة على العلامة الجودة، ومن أهمها:

- ❖ التحقق من مدى التزام المنشأة بالشروط والاشتراطات التى على أساسها تم الترخيص لها بوضع علامة الجودة.
- ❖ مراجعة المستندات والتأكد من استمرارية صلاحيتها.
- ❖ التحقق من سريان شهادات المعايرة لأجهزة الاختبار بالمنشأة.
- ❖ مراجعة سجلات الجودة الخاصة بالشركة.
- ❖ سحب عينات من المنتج الحاصل على علامة الجودة واجراء الاختبارات المعملية عليه داخل أو خارج معامل المنشأة.
- ❖ فى حالة وجود حالات عدم مطابقة يتم تكثيف التفتيش وسحب العينات لاختبارها حتى يتم تلافى أسباب عدم المطابقة.

اذا كانت علامة الجودة تقدم هذه المزايا الواضحة لجميع الاطراف المعنية بقضايا الانتاج والاستهلاك فإن الشركات والمصانع الوطنية مدعوة للاستفادة من هذه المزايا والتوسع في تمييز انتاجها المطابق للمواصفات القياسية بهذه العلامة التي اصبحت رمزاً للجودة ومعياراً للتفوق وعنصر اطمئنان للمستهلك عند تحديد احتياجاته.

ثالثا :المواصفات القياسية المطلوبة لتصدير المنسوجات

تحتاج صناعة المنسوجات في كل مرحلة من مراحل عمليات الإنتاج المتعددة إلى متطلبات فنية إلزامية، حيث يجب أن تكون المُخرَجات مطابقة للمتطلبات الفنية ويجب أن تُختبَر وتحصل على شهادة. وقد تطورت العديد من المواصفات القياسية الخاصة والعامة للنسيج والملابس على مر السنين، لكن لم يتمّ اعتبارها إلزامية إلا في حالات قليلة، يتعلق معظمها بالمنسوجات. لذلك، تُحدِد قوى السوق إلى حد

كبير ما هي المواصفات القياسية التي يجب أن يطبقها مصنعوا الملابس والمنتجات الأخرى المُصنّعة من المنسوجات.

أما بالنسبة للمتطلبات الدولية والفنية الأخرى من المهم جداً أن يحصل المُورِّدون على معلومات صحيحة عن المواصفات القياسية أو اللوائح الفنية للسوق المستهدف.

- أصدرت المنظمة الدولية للتقييس(الأيزو) عدد ٨١٨ مواصفة في مجال المنسوجات من خلال أربع لجان فنية (Technical Committees) موزعة طبقا للجدول للتالي:

جدول رقم (٧-١)

توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقا للجنة الفنية الفرعية بمنظمة الأيزو *

رقم اللجنة الفنية	سنة الإنشاء	اسم اللجنة الفنية	عدد المواصفات
ISO/TC 38	١٩٤٧	Textiles	٣٨١
ISO/TC 72	١٩٤٩	Textile Machinery and Accessories	١٧٨
ISO/TC 94 & ISO/TC 94/SC 13	١٩٥٩	Personal Protective Equipment	١٤٣
ISO/TC 219	١٩٩٩	Floor Coverings	٨٠
ISO/TC 221	٢٠٠٠	Geosynthetics	٣٦
إجمالي عدد المواصفات			٨١٨

*المصدر : الباحث .

- نشرت الجمعية الأمريكية الدولية للاختبار والمواد ASTM كتيبَيْن لمجموعة تضم أكثر من (٣٥٠) طريقة إختبار وممارسة ومواصفة خاصة بالجمعية ومتعلقة بالمنسوجات تغطي إستعمالات المنسوجات وأسماءها وخصائصها وخواصها.
- المتطلبات الفنية الإلزامية للمنسوجات والملابس في الإتحاد الأوروبي في توجيه "تسجيل وتقييم وترخيص والحد من المواد الكيميائية REACH".
- تنشر الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية والخاصة مجموعات شاملة أيضاً من المواصفات القياسية للمنسوجات والمنتجات النسيجية.
- متطلبات المشتري: تمثل الملابس والسلع الأخرى المُصنّعة من المنسوجات تجارةً واسعة النطاق، ولدى المنظمات الكبيرة للتجارة بالتجزئة والشركات التجارية المتخصصة أفكارها الخاصة بشأن المواصفات القياسية لهذه السلع. قد يتعلق ذلك بتصميم الملابس، والمتطلبات الفنية لعمليات النسيج والتصنيع ووضع البطاقات والتعبئة والتغليف وغيرها، مما يتناقض مع الانعدام العام للمتطلبات الفنية الإلزامية للملابس في جميع البلدان تقريباً، على اختلاف تام مع المنسوجات التي

يجب أن تلتزم بعدد من اللوائح الفنية. لذلك يجب أن يكتشف المُصدِّر بالضبط المتطلبات المحددة لأولئك المشترين، وأي أنظمة اختبار وشهادات مطلوبة. كذلك لا يمكن لمنتجي الملابس تجاهل المتطلبات الفنية الإلزامية للمنسوجات إذ عليهم الضمان أن القماش، والغزل ومُدخَلات التصنيع الأخرى مطابقة للمتطلبات الإلزامية، وإلا لا يسمح للملابس المصنعة منها بالدخول إلى السوق.

- تقييم المطابقة: تمتلك بعض المنظمات الرئيسية لتجارة التجزئة مختبراتها الخاصة لاختبار المنسوجات، بينما تعتمد منظمات أخرى على مختبرات مستقلة معتمدة ومنظمات لمنح الشهادات لأداء هذه الخدمات. وقد أنشأ العديد من الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية في البلدان المنتجة للمنسوجات مختبرات للمنسوجات.
- وضع البطاقات الإعلامية على المنتج: توجد في بعض الدول لوائح فنية تتطلب وضع بطاقات إعلامية بشكل صحيح على المنسوجات تتضمن معلومات محددة تتعلق.
- مقاسات الملابس: لم يُطَبّق حتى الآن نظام دولي معترف به لمقاسات الملابس ويجب لذلك تصنيف الملابس بشكل يناسب السوق التي يتوجه إليه المصدر. تُطبَّق في الاتحاد الأوروبي مواصفتان قياسيتان إلزاميتان منذ العام ٢٠٠٦ وقد حلتا مكان العديد من الأنظمة الوطنية، وهما بالتحديد الموصفة القياسية الأوروبية (EN 13402) بجزئيها.
- تطبق عدة دول المواصفات القياسية للآيزو بشأن مقاسات الملابس، وهي (ISO 3635:1981) لتحديد مقاسات الملابس – التعاريف وإجراء قياس الجسم،والمواصفة (ISO 8559:1989) إعداد الكساء واستطلاعات القياسات البشرية – أبعاد الجسم، والتقرير الفني للأيزو (ISO/TR 10652:1991) أنظمة المقاسات القياسية للملابس.
- التعبئة والتغليف: لابد أن تكون تعبئة وتغليف المنتجات الفردية والكميات الكبيرة من المنسوجات والملابس مطابقة للعديد من المواصفات القياسية واللوائح الفنية. يجب تلبية المتطلبات الإلزامية إذ قد تُمنع الصادرات غير المطابقة من الدخول عند الوصول إلى بلد الوجهة أو حتى وهي في طريقها إليه. ومن المعروف أنه قد حدث أن ردّت سلع إلى بلد المنشأ، مما أدى إلى خسائر مالية هائلة للمُصدِّر. يوجد عدد من المتطلبات التسويقية، ومتطلبات المعايرة القانونية (التجارية)، وسلامة التعبئة والتغليف، والمخاوف البيئية، وبعض المواصفات القياسية للتعبئة والتغليف حسب نوع العمل التجاري والوجهات التي يتم التصدير لها.

أما المتطلبات التسويقية فنجد أن التصميم الفعلي أو شكل التعبئة والتغليف يلعب دورًا مهمًا في نجاح التسويق. فالتعبئة والتغليف هما أول ما يراه العميل المحتمل، والتصميم الجيد ضروري لجذب الانتباه وتوجيه العميل إلى منتج المورد من بين جميع المنتجات الأخرى المعروضة. يعني ذلك في العادة أن على المصدر أن تعهد بتصميم عبواته إلى مصممين متخصصين. غالبًا ما يكون لدى الباعة الرئيسين

متطلبات محددة جدًا بشأن التعبئة والتغليف ووضع البطاقات التعريفية على المنتَج، ويحتاج المُورِّد أن يمتثل لها.

– متطلبات المعايرة القانونية (التجارية): وضعت أغلب الدول متطلبات **المعايرة القانونية** تسري على السلع المعبأة سلفاً. وتتناول هذه المتطلبات الوزن والحجم وكميات القياس الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك تتناول التعبئة والتغليف نفسه وتحدد، على سبيل المثال، أقصى حجم يمكن أن يُترك فارغًا داخل العبوة. تستند هذه المتطلبات عادة على توصيات المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية OIML، غير أنّه يُفضّل الحصول على المعلومات ذات الصلة من البلد الذي سيتم التصدير إليه، لأن العديد من البلدان تعدّل توصيات المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية.

– سلامة التعبئة والتغليف والمخاوف البيئية: تفرض العديد من البلدان متطلبات عامة للتعبئة والتغليف لضمان السلامة الدائمة للتعبئة والتغليف أثناء النقل كما أنها تنظم الأثر البيئي لمواد التعبئة والتغليف عند التخلص منها. على سبيل المثال، على المستوى الإلزامي، أصدر الاتحاد الأوروبي التوجيه Directive 94/62/EC بتاريخ 20 ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعبئة والتغليف ونفايات التعبئة والتغليف مع قوانين معدلة له. ونشر المواصفات القياسية الأوروبية الموحدة (EN 13427 – EN 13432) لتدعم التوجيه.

- المواصفات القياسية الخاصة لمنح الشهادات: تعتبر المنسوجات والملابس هي الأكثر تأثرًا بالمطالب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية أو استهدافًا منها. من هنا قد يكون مطلوبا الحصول على شهادات مثل:

– المواصفة SA 8000 الخاصة بالمساءلة الاجتماعية،

– مواصفة المسئولية المجتمعية ISO 26000 الصادرة عام ٢٠١٠، وهي مواصفة ارشادية اختيارية،

- المواصفة القياسية العالمية للمنسوجات العضوية [١] GOTS، هي جهد تعاوني بين الإتحاد الأمريكي للتجارة العضوية، وجمعية التربة، والجمعية الدولية لصناعة المنسوجات الطبيعية IVN، وجمعية القطن العضوي في اليابان [٢] JOCA .تُحدِد المواصفات القياسية العالمية للمنسوجات العضوية (GOTS) المعايير الكاملة لسلسة التوريد من حصاد المواد الأولية إلى وضع البطاقات على المُنتَج مرورًا بالتصنيع المسؤول بيئيًا واجتماعيًا، وتنطبق هذه المواصفات على منتجات الألياف والغزل والأنسجة والملابس، وتشمل إنتاج وإعداد وتصنيع وتعبئة وتغليف ووضع البطاقات وتصدير واستيراد وتوزيع كل منتجات الألياف الطبيعية .وبذلك، فإنها نظام متواصل لمراقبة الجودة ومنح الشهادات للمواد من الحقل إلى عرض المُنتَج، تضم المواصفات القياسية العالمية للمنسوجات

---

[١] Global Organic Textile Standard (GOTS) certification-www.global-standard.org

[٢] Japan Organic Cotton Association (JOCA), https://avantijapan.co.jp

العضوية GOTS معايير إجتماعية مفصّلة. فتُمنع العمالة إجبارية أو السخرة، ويجب عدم مطالبة العمال بتقديم إيداعات أو أوراق هوية إلى أرباب أعمالهم، وتُمنع عمالة للأطفال، ويجب أن يتمتع العمال بحرية ترك العمل بعد إعطاء إنذار مسبق لذلك بفترة مناسبة، ويجب أن تكون ظروف العمل آمنة وصحية.

– مواصفات التجارة العادلة و(الاعتبارات الأخلاقية) Fairtrade[٢] التي تحتوي على شروط التبادل التجاري، وقبول السوق، والإنتاج العالمي المعتمد المسؤول (المخاوف البيئية)، والعلامات البيئية. والعلامات البيئية نظام وضع علامات (بطاقات) يهدف إلى تحديد المنتجات الاستهلاكية المصنعة بطريقة تؤدي إلى تجنب أو تقليل الآثار الضارة للبيئة على أساس اعتبارات دورة الحياة. ولذلك تعتبر البطاقات البيئية أحد أنواع منح الشهادات للمنتَج. يتوفر عدد كبير نسبيًا من برامج التصنيف البيئي التي يمكن تطبيقها على المنسوجات والملابس كما تتوفر معايير مهمة للنجاح التسويقي في بعض الأسواق. قامت المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) بنشر عدد من المواصفات القياسية الدولية للعلامات البيئية في سلسلة مواصفات ISO 14000 لاتستخدامها منظمات منح العلامات البيئية. وتشمل هذه السلسة ISO 14020، البطاقات والإعلانات البيئية – المبادئ العامة، و ISO 14021 البطاقات والإعلانات البيئية – الإدعاءات البيئية المعلنة ذاتيًا(النوع الثاني من نظام العلامات البيئية)، و ISO 14024 العلامات والإعلانات البيئية – النوع الأول من العلامات البيئية – المبادئ والإجراءات، و ISO/TR 14025، العلامات والإعلانات البيئية – النوع الثالث من" الإعلانات البيئية".[١]

- علامة النسيج "وول مارك"، ووول مارك هي إحدى علامات النسيج المميزة حول العالم، وهي ملك شركة ابتكار الصوف الاسترالي المحدودة AWI. تدير الشركة برنامجاً عالمياً لمنح التراخيص لضمان أن أي منتَج يحمل شعار وول مارك يلبي معايير صارمة من حيث جودة الصوف .
- بورصة المنسوجات؛ منظمة لا تهدف للربح ذات نهج موجه نحو أصحاب المصلحة المتعددين في الأسواق النامية ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات. تضم المنظمة أكثر من 230 عضواً من المنظمات العالمية، بما في ذلك عددًا من أشهر العلامات التجارية وشركات تجارة التجزئة في العالم، تغطي البورصة سلسلة القيمة بالكامل، بدءًا من المزرعة أو المُنتِج وصولًا إلى تجارة التجزئة ومرورًا بالتصنيع. وبذلك تهتم البورصة بتنمية كل من الطلب والعرض في نفس

---

[١] Cotton farmers | Fairtrade Foundation - https://www.fairtrade.org.uk/Farmers-and-Workers/Cotton

الوقت، وتركز المنظمة جهودها الخاصة بالطلب على الاسم التجاري ومبيعات التجزئة فتشجيع الاسم التجاري يعطي المُورِّدين حافزاً لزيادة الإنتاج ويساعد على تثبيت كل من برامج الإنتاج القصيرة والطويلة الأمدّ .كما تقدم المنظمة نماذج وأدوات للتخطيط التعاوني، وحل المشاكل، وتطوير المُنتَج والاستعانة بمصادر مختلفة، وتوعية المستهلك.

- مبادرة "قطن أفضل"، تختصّ المبادرة بجعل إنتاج القطن أفضل لمن ينتجونه وأفضل للبيئة التي ينمو فيها، وذلك أفضل للقطاع ككل بوجه عام. يؤدي نظام "قطن أفضل" إلى تنمية البيانات الخاصة بالمزارع وسلاسل التوريد، ويستخدم آليات قوية للمراقبة والتقييم والتعلم.
- نظام منح شهادة المنسوجات والملابس[1] Oeko-Tex "أويكو – تكس"، يستند هذا النظام إلى دليل للمواد الضارة التي يمكن أن تكون مؤذية لصحة الإنسان. ويتمّ تحديث هذا الدليل بصفة متكررة بما يتفق مع آخر النتائج العلمية. ومن نتائج أعمالها إحدى البطاقات المعروفة أكثر من غيرها للمنسوجات التي خضعت لاختبارات كشف المواد الضارة. تخضع العينات للاختبار بواسطة مؤسسات أويكو – تكس المستقلة، على سبيل المثال، لبيان تركيز الأس الهيدروجين فيها، ومحتوى الفورمالدهايد ووجود مبيدات للآفات، ومعادن ثقيلة قابلة للاستخلاص، وناقلات حمضية معالجة بالكلور ومواد حافظة مثل البنتاكلوروفينول والتتراكلوروفينول. وتشمل الاختبارات التفتيش عن وجود أقصى تركيز مقبول لمركبات الأمين في أصباغ الآزو والأصباغ المسببة للحساسية.

رابعاً : المواصفات القياسية المصرية في مجال الغزل والنسيج

تقوم "إدارة الغزل والنسيج" بالإدارة العامة للمواصفات (إحدى الإدارات العامة بالإدارة المركزية للمواصفات والجودة) بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بإعداد واصدار المواصفات القياسية المصرية والقيام بأعمال الأمانة الفنية للجان المتخصصة وإعداد الدراسات الفنية اللازمة لوضع مشروعات المواصفات المصرية في مجال الغزل والنسيج. وحتى شهر فبراير ٢٠١٧ تم إصدار عدد (١٣٧٨) مواصفة قياسية في مجال مواصفات الغزل والمنسوجات منها (١٢٣١) مواصفة سارية وعدد (١٤٧) مواصفة ملغاة. ويوضح جدول رقم (٢) توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقا للجنة الفنية الفرعية (عشرة لجان فنية).

[1] Oeko-Tex Association, Standard 1000: 2006

جدول رقم (٧-٢)

توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقا للجنة الفنية الفرعية*

	اللجنة الفنية	تحديث	تعديل كلى	جديدة	متبناه	إجمالي
١	إختبارات الغزل والنسيج	٧٠	٦٢	٣٢	١٨	١٨٢
٢	أرجنومكس				٤	٤
٣	التعبئة والتغليف غزل ونسيج	٤٦	٧	٢٥		٧٨
٤	تريكو	٥٣	١٦	٣١	١٨	١١٨
٥	سجاد وأغطية أرضيات	٢٦	٤١	٣٩	١٠	١١٦
٦	شعيرات وخيوط	٦٨	٧٤	٥٦	٦	٢٠٤
٧	متنوعات غزل ونسيج	٨٣	٢١	٣٣	١٧	١٥٥
٨	معدات وماكينات الغزل والنسيج	٦٣	٤٣	٣٥	٥	١٤٦
٩	مفروشات ووبريات ومنسوجات	٥٧	١٨	٥٠		١٢٥
١٠	ملابس جاهزة	٧٩	١٤	١١		١٠٤
	إجمالي	٥٤٥	٢٩٦	٣١٢	٧٧	١٢٣١

*المصدر :الباحث .

أما الجدول السابق فيوضح توزيع مواصفات الغزل المصدرة من خلال الإدارة العامة للمواصفات بالهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجودة طبقا للجنة الفنية و مراجع المواصفات. علما بأن:

- ASTM الجمعية الأمريكية الدولية للاختبار والمواد
- BS المواصفات البريطانية
- EN مواصفات الإتحاد الأوروبي
- IS المواصفات الهندية
- ISO المنظمة الدولية للمقاييس
- JIS المواصفات اليابانية
- مواصفات أخرى؛ تتضمن عدد من المراجع الدولية مثل: (الدستور البريطاني للأدوية، والدستور المصري للأدوية، ومواصفات المكتب الدولى للمواصفات القياسية للألياف الصناعية، ومواصفات هيئة الصوف الدولية، ومواصفات المكتب الدولى للمواصفات القياسية للألياف الصناعية، والمجموعة النيوزيلاندية لتكنولوجيا الصوف، ومواصفات الإتحاد الأروبى لمنتجى العبوات، والمواصفات السعودية).

جدول رقم (٧-٣)

توزيع مواصفات الغزل والمنسوجات طبقا للجنة الفنية الفرعية ونوع المرجع*

م	اللجنة	المرجع								
		ASTM	BS	EN	IS	ISO	JIS	محلي	أخرى	إجمالي
١	إختبارات الغزل والنسيج	٩	٣	٣	١	١٣٨		٢٤	٤	١٨٢
٢	أرجنومكس					٤				٤
٣	التعبئة والتغليف غزل ونسيج	٣	١٣	٣		١٣		٣٣	١٠	٧٨
٤	تريكو	١٠	٧	٤		٥٩	١٢	٢٦		١١٨
٥	سجاد وأغطية أرضيات	١٢	٦	٣	٣	٥١	١	٣٣	٧	١١٦
٦	شعيرات وخيوط	٣٨	٧	٣	٢	٥٤		٨٩	١١	٢٠٤
٧	متنوعات غزل ونسيج	١٣	٢٠	٨	٢	٨٢		٢٥	٤	١٥٤
٨	معدات وماكينات الغزل والنسيج	١				١٢٩		١٦		١٤٦
٩	مفروشات ووبريات ومنسوجات	١٩	١	٢		٧		٩٦		١٢٥
١٠	ملابس جاهزة	٢		٣		١٦		٨٢	١	١٠٤
	إجمالي	١٠٧	٦٠	٢٩	٨	٥٥٣	١٣	٤٢٤	٣٧	١٢٣١

*المصدر : الباحث .

خامسا : نظم إدارة الجودة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يجب أن يدرك الموردون والمصدرون أهمية الحصول على نظام إدارة الجودة ISO 9001 لما له من منافع متزايدة في السوق الدولي ويزيد صورة الجودة أيضاً للشركة مع زيادة في الإنتاجية والربحية يتبعها إنخفاض في شكاوى العملاء. كما يجب أن يدرك الموردون والمصدرون بأن مطلب الحصول على شهادة ISO 9001 في كثير من الأوقات مطلبا أساسيا من كافة الموردين للمواد الداخلة في تصنيع المنتجات أو المنتج النهائي. ويمكن أن تكون عملية تنفيذ وإستصدار شهادة ISO 9001 عملية مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وقد يستغرق المشروع للإعداد لذلك عادة من 6 إلى 12 شهرا، ويجب أن لا ينظر بأن التكلفة تفوق المكاسب، حيث يعتبر معيار نظام إدارة الجودة ISO 9001 المعيار الأنسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحويه من مزايا مفيدة ومتنوعة. من أبرزها قدرته على توفير الأموال وزيادة الأرباح إلى جانب توسيع الأعمال مع تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء. ويجب الأخذ في الاعتبار أنه يحق لأي مشروع تطبيق متطلبات وشروط الآيزو ISO 9001 ونظام إدارة الجودة بصرف النظر عن إعتبارات الحجم و طبيعة العمل بهذه المؤسسة أو المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات، حيث يمكن تطبيقها في المستشفيات والبنوك وشركات

الإتصالات وفي المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة و كذلك في الشركات الضخمة والشركات متعددة الجنسيات.

إن تطبيق شهادة آيزو ISO 9001 سيقدم الضمانة الكافية على إمتلاك المشروع لنظام إداري داخلي متكامل بحيث تكون حاجتها لمتطلبات الجودة في حدودها الدنيا، وسيكفل ذلك إتباع المشروع منهجيةً راسخة لتحسين الجودة في مجالات عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها سيّما وأن شهادة ISO 9001 تشتمل على متطلبات توثيقية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن العديد من الدراسات أُجريت في هذا الحقل لقياس تأثير شهادة الجودة العالمية ISO 9001 على المشروعات المعتمدة، وتشير هذه الدراسات والمرجعيات الأدبية في هذا الإطار إلى أن الشهادة تؤدي إلى أثرين رئيسيين. ويتجسد الأثر الأول في الفرصة لزيادة عدد الأسواق وحجم المبيعات، وذلك إذا ما أخذنا بعين الإهتمام بأن الشهادة هي بمثابة أداة تسويقية أساسية سيّما وأنها الآن **واحدة من** أبرز إشتراطات الدول في قضية تسويق المنتجات العالمية بداخل أسواقها المحلية. أما الأثر الرئيسي الثاني فيتمثل في تعزيز فعالية العمليات الإنتاجية الداخلية وكفاءة الأعمال التجارية. علاوة عن ذلك تعمل على الحدّ من التكاليف الإدارية وتكاليف الإنتاج كذلك تطوير سلسلة الإمداد من خلال تفعيل التطبيقات الشرائية المثلى. والنقطة ذات الأهمية أنه يمكن تطبيق أنظمة الإدارة الأخرى وخصوصا من خلال تطبيق نظم الإدارة المتكاملة.

الفصل الثامن
مدخل لتفعيل وتطوير منظومة جودة التصدير
في مصر

مقدمـة :

تعتبر قضية التصدير من أهم القضايا القومية المطروحة على الساحة المصرية لارتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد المصرى. كما تعد القوة المحركة للتنمية الاقتصادية بوجه عام وأحد عناصره الأساسية نظراً لأنها تعكس تطور حركة الميزان التجارى حيث أن عدم توازن العلاقات التجارية بين دول العالم ينتج عنه عجز مستمر ومتزايد فى ميزان المدفوعات يؤدى إلى اختلال البنيان الاقتصادى لها. كما أن وجود قطاع تصديرى قوى يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التى تترجم فى شكل زيادة فى الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها فى جذب استثمارات جديدة، يساهم فى حل المشاكل القومية الملحة مثل البطالة والركود الاقتصادى .

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير تزايد الاهتمام المتنامي بالجودة بإعتبارها البوابة الرئيسية لزيادة معدلات تصدير المنتجات للأسواق العالمية خاصة بعد أن أقرت اتفاقية الجات ١٩٩٤ أحقية كل دولة في أن تضع الشروط والمواصفات الفنية والضوابط الصحية للسلع الواردة إليها بما يتناسب مع احتياجاتها حتى يتم توحيد هذه المعايير على المستوى الدولي. فعلي الرغم من الاتجاه الدولي نحو توحيد نظام الجودة، فإن الاهتمام بموضوع الجودة لازال محدودا في مصر برغم التحدي الكبير القائم والقادم والمتمثل في منافسة متزايدة ليس فقط في أسواق التصدير عالميا، بل في الأسواق المحلية كذلك.

ويتأكد ضرور إيلاء موضوع الجودة المزيد من الاهتمام في ضوء الجهود الحالية التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة في مصر بإعادة هيكلة المنظومة القومية للجودة وإنشاء المجلس القومى لضمان جودة الصناعة ليكون المرجع القومى لجميع شئون جودة الصناعة المصرية اشتمالاً على جميع عناصر البنية التحتية للجودة بما فى ذلك الاعتماد والمطابقة والمواصفات القياسية.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية دراسة وتحليل منظومة جودة التصدير في مصر بإعتبارها نظام متكامل يتضمن كافة المكونات المتعلقة بجودة السلع المصرية المصدرة للخارج، حيث تشتمل هذه المنظومة بشكل أساسي علي مواصفات السلع التي تحدد مدى ملائمتها ومطابقتها للاشتراطات والمعايير السائدة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلي الجهات المعنية بهذه المواصفات.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: كيف تطور النظام المصري للمواصفات القياسية وجودة السلع؟ ما هو واقع منظومة جودة التصدير في مصر في الوقت الراهن؟ وما هي أهم الأطراف الفاعلة في المنظومة المصرية لجودة التصدير؟

وتأسيسًا على ما سبق، فإنه يمكن تحديد أهداف هذا المبحث في الآتي:

أولا: التعرف علي واقع منظومة جودة التصدير في مصر من خلال رصد وتحليل التطورات المختلفة التي مر بها النظام المصري للجودة والمواصفات القياسية بغية تحديد مدى إقتراب أو ابتعاد معايير هذه الجودة وتلك المواصفات عن تلك السائدة في الأسواق الدولية.

ثانيا: القاء الضوء علي دور أهم الأطراف الفاعلة في منظومة جودة التصدير في مصر خاصة فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق أسس ومنهجيات الجودة وتعزيز تنافسية ما تنتجه مصر من سلع ومن خدمات في جميع القطاعات.

ثالثا : الاجراءات الداعمة لتفعيل منظومة جودة التصدير في مصر.

وفي ضوء ما سبق، وفي اطار السعي لتحقيق أهداف لهذا المبحث، فقد تم تقسيمه إلى النقاط التالية:

أولا: تطور النظام المصري للمواصفات القياسية والجودة.

ثانيا: رصد وتحليل دور الجهات المعنية بالمواصفات القياسية والجودة.

قبل استعراض الأجزاء السابقة لهذا المبحث، فأنه من الأهمية بما كان التأكيد علي أن دراسة وتحليل منظومة جودة التصدير في مصر، تنطلق من الحقائق التالية:

- تعريف منظومة جودة التصدير بأنها نظام متكامل يتضمن الإطار المؤسسي(العام أو الخاص) المطلوب لإنشاء وتطبيق القياس، والمعايرة، والاعتماد وخدمات تقييم المطابقة(التفتيش، والاختبار، ومنح الشهادات للمنتجات) في الدولة، واللازمة لتقديم دليل مقبول على أن المنتجات والخدمات تلبي متطلبات الأسواق الدولية التي تستهدفها المنتجات المصرية.

وعلي ذلك يمكن تحديد العناصر الرئيسية منظومة جود التصدير المصرية فيما يلي :

- الإطار التشريعي الحاكم لجودة تصدير المنتجات في مصر.
- الإطار المؤسسي المنظم لجودة تصدير المنتجات في مصر.
- البنية التحتية لجودة تصدير المنتجات المصرية.

- يمكن للدول الصناعية والاقتصادات الانتقالية والدول النامية أن تحصل على كثير من المنافع بفضل وجود منظومة للجودة ووجود بنية تحتية لهذه الجودة، ويمكن تحديد عدة فوائد للبنية التحتية للجودة التي تعمل بشكل جيد فيما يلي:[1]

---

[1] **إدارة جودة التصدير: دليل الشركات المصدّرة الصغيرة ومتوسطة الحجم** ، مركز التجارة الدولي ITC والمعهد الوطني الألماني للمترولوجيا ، الطبعة الثانية ، جنيف ، ٢٠١١ ، ص ص ٣-٤.

- تساعد الجودة وبنيتها التحتية في التغلب على تحديات التجارة الحرة والعولمة، فالبنية التحتية للجودة ضرورية من أجل إزالة العوائق الفنية أمام التجارة عن طريق تنسيق متطلبات الاستيراد ومتطلبات الوصول إلى السوق و بالتالي، هي مفتاح لتكاملٍ أكبر بين البلدان في منظومة التجارة الدولية.
- تمكّن منتجات الدول من الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحافظ على الأسواق المحلية، حيث تساعد الاتفاقيات بين الدول أو المناطق بشأن القبول المتبادل للمتطلبات أو طرق تقييم المطابقة أو التفتيش أو نتائج الاختبارات، على تخفيض أو إزالة العوائق الفنية أمام التجارة، ممّا يقوي الأسواق المحلية ويفتح الأسواق الخارجية.
- تشجع منظومة الجودةعلي الإبداع والتنافسية، فبما أنّ التصنيع وتقديم الخدمة يزدادان قوّة من ناحية الجودة والأمان والتوافق، ممّا يؤدي إلى ارتفاع رغبة العملاء للمنتَج، فإن الموردين أو المنتجين المستفيدين من خدمات البنية التحتية للجودة يستطيعون أن يصبحوا أكثر إبداعاً وتنافسية.
- تحمي منظومة الجودة المستهلكين، حيث يستفيد المستهلكون من تقييم المطابقة لأنه يوفر لهم أساسا لاختيار المنتجات أو الخدمات، فقد يثقون أكثر في المنتجات أو الخدمات التي تحمل علامة أو شهادة تشهد على الجودة أو الأمان أو خصائص أخرى مرغوبة. كذلك، فإن اللوائح الفنية الملزمة قانونياً مهمّة بشكل خاص في مجالات الصحّة والأمان والحماية البيئية.
- تدفع منظومة الجودة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، حيث تساعد البنية التحتية للجودة على تشجيع التنمية المستدامة عبر توفير فرص لجعل المنتَج المحلي والخدمات المحلية أكثر قدرة على التنافس في كلا من الأسواق الوطنية والدولية لذلك، تمهّد البنية التحتية للجودة الطريق نحو المزيد من التكامل بين البلدان الشريكة من أجل الوصول إلى نظام تجاري عالمي أكثر عدالة، بالإضافة إلى أنها تُنشئ المؤسسات وتدعم بيئة التمكين على المستوى الوطني.

ومن الضروري، كي تتحقق كل هذه الفوائد أو المنافع، أن يتوفر اعتراف دولي بالبنية التحتية الوطنية للجودة، فمن مصلحة كل بلدٍ أن يشارك في المنتديات الدولية ذات الصلة من أجل تسهيل هذا الاعتراف، وتفادي مواصفات قياسية ولوائح واختبارات وإجراءات اعتماد متعددة، والعمل نحو الهدف النهائي وهو "الخضوع للتفتيش مرة واحدة، وإجراء الاختبارات مرة واحدة، وطلب الحصول على شهادة مرة واحدة، ونيل القبول في كل مكان "، وذلك من أجل الوصول إلى قبول عالمي لمواصفات قياسية مشتركة.

وفي ضوء الحقائق السابقة، سوف يتم استعراض قسمي دراسة هذا الفصل، وذلك علي النحو التالي:

أولا: تطور النظام المصري للمواصفات القياسية والجودة

شكلت المواصفات القياسية والجودة جزءا من المجتمع البشري من قديم الزمان، ومن المرجح أن يبقى الحال كذلك، فقد بينت الخبرة أن هذين العنصرين يشكلان الفرص التجارية في الاقتصادات النامية والانتقالية

بشكل متزايد. وطالما دعمت المواصفات القياسية والجودة شركات الأعمال بشكلٍ أو بآخر، فالمواصفات القياسية تعزّز التوافق ويمكنها خفض التكاليف من خلال استعمال أجزاء ومواصفات وأساليب موحدة. ويمكنها أيضا أن تسهّل إنشاء صناعات جديدة وأن تسمح باستغلال تكنولوجيات جديدة، كما أن المواصفات القياسية أساسية للوصول إلى السوق والمحافظة عليه.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم استعراض تطور النظام المصري للمواصفات والجودة الذي تعود نشأته إلي عام ١٩٥٧ عندما صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى، والذي تضمن أنه لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :[١]

- **إيجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة في عملياتها الإنتاجية .**
- **تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة .**

ويمكن التعرف أكثر علي عناصر البنية التحتية للجودة في النظام المصري من خلال تحديد النقاط الرئيسية التالية:

- **أهم المصطلحات المستخدمة في النظام المصري للمواصفات والجودة**

يمكن تحديد هذه المصطلحات ومفاهيمها المختلفة علي النحو التالي : [٢]

- **التوحيد القياسي :**

ويقصد به ايجاد مرجع موحد للمعايرة و المواصفات القياسية والاصطلاحات والتعاريف والرموز والتصنيف ومطابقة المواصفات.

- **المعايــرة :**

يقصد بالمعايرة ضبط ومضاهاة أجهزة ومرابط القياس بقصد ضمان وحدة المقاييس في مختلف الجهات التي تستخدمها المصانع والمعامل والورش حكومية كانت أو أهلية خاصة.

- **أتمتة القياس والنموذجية القومية**

هى أجهزة بالغة الدقة مصنوعة من مواد خاصة وتحفظ تحت ظروف خاصة ومشهود بصحتها ودقتها من أحد المعاهد العالمية المختصة في هذا المجال وتستعمل في معايرة مرابط القياس من وقت إلى آخر للتأكد من تماثل وتطابق مرابط القياس الموجودة في الجمهورية.

---

[١] القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسي (المادة من ١ الى ٣) .

[٢] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج.

- **مرابـط القيـاس**

هى الأجهزة التي سبق معايرتها على أتمتة القياس النموذجية والتي تحفظ في المعامل المختصة والمصانع بقصد معايرة أجهزة القياس الدقيقة عليها دوريا بشرط ألا تستعمل هي نفسها في القياس المباشر.

- **أجهزة القياس الدقيقة**

هى الأجهزة التي سبق معايرتها على مرابط القياس وتستعمل في القياس بالمعامل المختصة بالإنتاج الصناعي وخاصة للقطع التبادلية أو للإنتاج المتكرر .

- **الاصطلاحات الموحدة**

يقصد بها إطلاق أسماء أو مدلولات موحدة عن تغيير أو كيان خاص بما يضمن عدم حدوث أي لبس أو خطأ في هذا المدلول .

- **المواصفات القياسية**

هى التحديد المعتمد للخواص والشكل الخارجى والابعاد و طرق الاختبار وأغراض الاستخدام ووحدات القياس التى تحقق استعمال السلع و الخامات للأغراض محددة.

- **تقييم المطابقة**

هي عملية التحقق من مدى انطباق المواصفات القياسية على السلع أو الخامات.

- **ضبط الجـودة :**

يقصد به اختبار وتطبيق الأساليب العلمية الفنية المعتمدة للرقابة على جودة الإنتاج.

- **القواعد والاشتراطات المتعلقة بالمواصفات القياسية**

يمكن تحديد هذه القواعد فيما يلي:[1]

– يلتزم المنتجون بوضع نظام للتأكد من مطابقة إنتاجهم من السلع للمواصفات القياسية الصادر بشأنها قرارات وزارية ملزمة على أساس الدليل الصادر من الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة طبقا للمرجعية الدولية، ويتم مراجعة واعتماد هذا النظام بمعرفة هذه الهيئة، وعلى المنتجين إخطار الهيئة بأي تعديل في هذا النظام لإقراره قبل تطبيقه.

– يلتزم المنتجون بوضع بيان مكتوب على السلعة يفيد مطابقتها للمواصفات القياسية المعنية طبقا للدليل سالف الذكر.

[1] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج.

– تلتزم المنشآت الصناعية بالحصول على شهادة من الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تدل على مطابقة عينة إنتاجها الأولية للمواصفات القياسية الخاصة بها وذلك طبقا للنظام المتبع للحصول على السجل الصناعي من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وتُجدد هذه الشهادة عند تجديد السجل.

– يلتزم المنتجون بالاحتفاظ بسجلات خاصة لعمليات المطابقة توضح فيها الإجراءات والاختبارات والنتائج الخاصة بمطابقة الإنتاج وذلك بغرض المراجعة من مصلحة الرقابة الصناعية أو الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وجودة الإنتاج كل فيما يخصه.

– ترخص الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة للمنتجين بوضع علامة الجودة المصرية على السلعة أو المنتج بناء على طلبهم وطبقا للدليل المعمول به بالهيئة بهذا الشأن، ويعتبر الترخيص لسلعة بعلامة الجودة المصرية أحد وسائل المطابقة للمواصفات القياسية المصرية المعنية.

– تختص الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وحدها بالتفتيش على المنتجات الحاصلة على علامة الجودة المصرية أو الحاصلة على شهادات وعلامات المطابقة التي تمنحها الهيئة، وتختص مصلحة الرقابة الصناعية بالتفتيش على المنتجات غير الحاصلة على علامة الجودة أو شهادات وعلامات المطابقة.

- **مدى الالتزام بالمواصفات القياسية**

الالتزام بالمواصفات القياسية اختياري فيما عدا الحالتين الآتيتين :

– المواصفة التى يصدر بشأنها قرار وزارى ملزم أو المواصفة التى يُشار الى الالتزام بها من خلال قرار وزارى.

– ما يشترطه العملاء على الموردين في عقود التوريد من الإلتزام بمواصفات قياسية معينة للمنتجات أو الخدمات التي يتم توريدها.

ويجب الأخذ في الاعتبار هنا إذا تم بيع الخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها للبيع على أنها بمواصفات قياسية خلافا للحقيقة تكون العقوبة حبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور وغرامة مالية أو إحدى هاتين العقوبتين، وفي جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات محل المخالفة.

وبصفة عام، توجد عدد من قوائم المواصفات القياسية الملزمة للسلع والمنتجات، وتتحدد هذه القوائم بناءً علي قرارات وزارية تصدر عن وزير المختص بالصناعة. وقد تم تصنيف هذه القوائم إلي أربعة قوائم رئيسية، وذلك علي النحو التالي:

- المواصفات القياسية فى مجال الصناعات الغذائية. [١]
- المواصفات القياسية فى مجال الصناعات الهندسية. [٢]
- المواصفات القياسية فى مجال الصناعات الكيماوية. [٣]
- المواصفات القياسية فى مجال الغزل والنسيج . [٤]

وتجدر الإشارة هنا إلي أن أي تطورات أو تعديلات تطرأ علي هذه المواصفات الواردة في القوائم الأربع سالفة الذكر يصدر بشأنها قرار وزاري.

ونظر لطبيعة الدراسة التي جعلت من مجال المنسوجات مجالًا تطبيقيًا لها، فسوف يتم توضيح المواصفات القياسية فى مجال الغزل والنسيج بشكل أكثر تفصيلا، وذلك علي النحو الوارد بالملحق رقم(١).

- **مطابقة المواصفات القياسية (الاختبار، والتفتيش، ومنح الشهادات)** [٥]

تقييم المطابقة هو مصطلح يشمل عدة عناصر ضرورية لإثبات مطابقة المنتَج أو الخدمة للمتطلبات الفنية المنصوص عليها. وبشكل عام، تعتبر خدمات الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات هي الخدمات الجوهرية في عملية تقييم المطابقة ويتم استخدامها منفردة أو مجتمعة بحسب ما تقتضي الظروف. ويتم دعم خدمات الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات عن طريق المترولوجيا والمعايرة بهدف ضمان صحّة القياس وعن طريق الاعتماد للتأكد من تمتع مقدمي خدمات تقييم المطابقة بالكفاءة الفنية . من الشائع، في الدول النامية، ألا يتم تقديم خدمات التفتيش والاختبار ومنح الشهادات إلا من جانب الهيئة الوطنية للمواصفات القياسية والمختبرات الحكومية. ويحتوي السوق على العديد من جهات التفتيش والمختبرات وجهات منح الشهادات الخاصة، وبعضها منظمات متعددة الجنسيات كبيرة وناجحة للغاية ولها مكاتب في أكثر من 100 دولة.

وفي مصر، يصدر مركز ضبط الجودة بالهيئة العامة للمواصفات والجودة (وزارة التجارة والصناعة)، شهادة المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة من الهيئة بشرط وجود مواصفة قياسية مصرية أو أجنبية

---

[١] قرار وزير الصناعة و التجارة الخارجية رقم ١٣٠ ، ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الالزام بالانتاج طبقا للمواصفات القياسية.

[٢] قرار وزير الصناعة و التجارة الخارجية رقم ٤٢٣،٥٨٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الالزام بالانتاج طبقا للمواصفات القياسية.

[٣] قرار وزير الصناعة و التجارة الخارجية رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الالزام بالانتاج طبقا للمواصفات القياسية.

[٤] قرار وزير الصناعة و التجارة الخارجية رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الالزام بالانتاج طبقا للمواصفات القياسية.

[٥] إدارة جودة التصدير: دليل الشركات المصدّرة الصغيرة ومتوسطة الحجم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٧٣.

معتمدة من الهيئة خاصة بالسلعة.[1]

ويعرف الاختبار بأنه "عملية فنية تتكون من تحديد واحدة أو أكثر من خصائص موضوع المطابقة وفقًا لإجراء معين ". وغالبًا ما تقدم نتائج الاختبار معلومات كافية تسمح للشخص المختص باستخلاص النتائج بشأن مدى مطابقة المنتج أو الخدمة للمتطلبات التي حددتها السلطات التنظيمية أو التي حددها المشترون أو مستخدمون آخرون، وقد يكون التفتيش وحده كافيًا. ومن المهم الإدراك أن الحدود الفاصلة بين الاختبار والتفتيش غير واضحة تمامًا وأن هناك قدرًا من التداخل؛ ويمكن إدراج نفس النشاط ضمن أي من المجالَيْن.

ويطلق على المجال العام لهذه الأنشطة اسم "تقييم المطابقة"، ويتكون من الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات، فبينما يعتبر الاختبار والتفتيش وسائل شائعة للغاية لتحديد المطابقة، يعتبر الاختبار أو التفتيش وحدهما ، في بعض الحالات، غير كافيين من وجهة نظر الجهة المنظمة أو العميل. وفي بعض قطاعات المنتجات، يتطلب الأمر منح شهادة من طرف ثالث.

ومن أمثلة هذه الاختبارات في مصر ما يلي:

- إختبار وتحكيم القطن الذي يتم عن طريق الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن بهدف الأتي:
- تحديد أصناف القطن ورتبته.
- التقييم والتحكيم على الأقطان الزهر.
- اختبارات القطن والألياف الأخرى.
- اختبار الغزل والتيلة.
- الاختبارات والتحاليل للخامات والمواد والمنتجات الصناعية بأنواعها التي تتم بمصلحة الكيمياء، حيث يوجد في هذه المصلحة عدد (٢٢) معمل منها معمل لإختبارات المنسوجات.
- الفحص الظاهري الذي تقوم به الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (البحوث العلمية بالإدارة المركزية للسلع الصناعية)، حيث يتطلب هذا الفحص توفر الأتي :
- قيام المنتج بإنتاج هذه السلعة وفقا لأحد المواصفات القياسية (يتم تحديد اسم ورقم المواصفة) على ان تكون هذه المواصفة من المواصفات المعتمدة من الهيئة المصرية العامة للمواصفات القياسية والجودة.
- أن يكون لدى المصنع (المنتج) نظام رقابة على الجودة.
- إفادة من المصنع (المنتج) تتضمن أسماء السلع التي يقوم بإنتاجها (تصنيعها) والمصانع التي تنتج نفس السلعة وتحمل نفس الماركة والعلامة التجارية ومنشأها وكذلك مراكز التوزيع التي يمكن الحصول منها على نفس السلعة بنفس الجودة و العلامة التجارية و الماركة.

---

[1] قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة.

يتم تسجيل المنتجين المستوفين للشروط المشار إليها سابقا في سجل ينشأ لغرض هذا الفحص بالهيئة المذكورة ويصدر بالقيد في هذا السجل أو بالشطب منه قرار من الوزير المختص بالتجارة الخارجية، ويتم نشره شهريا بالوقائع المصرية. ولرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن يأمر بإجراء فحص عشوائي لأي من رسائل المنتجين المقيدين في السجل المشار إليه، فإذا ثبت عدم مطابقة الرسالة أو الرسائل التي خضعت للفحص العشوائي للمواصفات ينذر الشركة المنتجة بالشطب من السجل ويشطب في حالة التكرار. وإذا تم شطب قيد الشركة المنتجة من السجل نتيجة لعدم مطابقتها للمواصفات لا يجوز إعادة قيدها مرة أخرى إلا بعد سنة من تاريخ الشطب.[١]

وفيما يتعلق بمنح الشهادات، فإن منح الشهادات هو عبارة عن بيان يعطيه طرف ثالث يفيد بمطابقة المنتَجات أو الخدمات للمواصفات القياسية.

- **الاعتماد**

يُعتبر الاعتماد بيان تعطيه جهة معتمِدة بكفاءة جهة أخرى فنيًا لأداء بعض الأنشطة المحددة. ويعتمد كلا النشاطان على المواصفات القياسية كمعايير أساسية، لكن عملية الاعتماد يتم استكمالها بعملية مراجعة النظراء من الخبراء لضمان المعرفة والممارسة السليمة في مجال علمي معين أو تقنية يستحيل عادة تقنينها في المواصفات القياسية العامة.

وطبقاً للمواصفة الدولية ISO-17011 ، يتم تعريف الإعتماد بأنه تأكيد بواسطة جهة ثالثة (المجلس الوطنى للإعتماد في مصر علي سبيل المثال) بأن جهات تقيم المطابقة (معامل الأختبار والمعايرة والتحاليل الطبية والدم وجهات منح شهادات المطابقة لنظم إدارة الجودة والبيئة والأفراد والمنتجات والتفتيش) تحقق متطلبات محددة وموصفة وأنها ذات كفاءة فنية إدارية لأداء أنشطة تقيم المطابقة طبقاً لمعايير محددة. [٢]

وفقا لمفهوم الاعتماد سالف الذكر، فإن الجهة المعنية به في مصر هي المجلس الوطني للاعتماد الذي تم إنشائه منذ عام ١٩٩٦. ففي ظل التزايد المطرد لأنواع المنتجات والخدمات والذى فاق تعددها أى وقت مضي، أصبح التأكد من تطبيق المواصفات القياسية والجودة ضرورة حتمية من خلال شهادات الأختبار والفحص والتفتيش للمنتجات طبقاً لنظام جودة معترف به. و من هنا يأتى دور الإعتماد والذى يضمن كفاءة منظومة الجودة وفقاً للمتطلبات والأعراف الدولية لتأكيد الثقة في دور جهات تقيم المطابقة من منح شهادات للنظم والمنتجات وكذلك معامل الأختبار والمعايرة ولذلك يأتى الإعتماد علي رأس

---

[١] قرار رقم ٧٧٠ لسنة٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨لسنة ١٩٧٥في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة / مادة ٩٤.

[٢] موقع المجلس الوطني للاعتماد ، ٢٠١٧/١١/١٦ ، والمتاح علي الرابط التالي:
http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptianAccreditationCouncil/Pages/default.aspx

المنظومة القومية للجودة من مواصفات ورقابة جودة، حيث يوفر الإعتماد الثقة في شهادات وتقارير الإختبار عن طريق مجموعة من المواصفات والمعايير المعترف بها دولياً بواسطة منظمة المواصفات العالمية ISO وتؤكد هذة المعايير والمواصفات علي عدة مبادئ وهى المصداقية والكفاءة والشفافية والتى تؤدى إلي الثقة في النتائج والتقارير علي النطاق القومى والعالمى كما يدعم الإعتماد ثقة الحكومة في الإختبارات والشهادات لدعمها كجهة تنظيمية ورقابية.

ثانيا: رصد وتحليل دور الجهات المعنية بمواصفات وجودة السلع المصدرة

تتعدد الجهات الحكومية المعنية بجودة المنتجات سواء تلك التي يتم إنتاجها للسوق المحلي أو بهدف التصدير للخارج، ويمكن تصنيف هذه الجهات، وذلك علي النحو التالي:

- **الجهات الحكومية المعنية بالجودة بشكل مباشر**

تتضمن هذه الفئة كافة الجهات الحكومية المختصة بمنح الموافقات والتراخيص والتصاريح المتعلقة بجودة المنتجات، وما يتطلبه ذلك من تحقق اشتراطات فنية للتأكد من توفر المعايير والمواصفات المطلوبة لجودة هذه المنتجات، ويمكن تحديد هذه الجهات علي النحو المبين بالجدول الأتي:

جدول رقم (٨-١)

الجهات الحكومية المعنية بجودة السلع بشكل مباشر *

البند	الجهة الحكومية	الدور في دعم جودة التصدير
١	**المجلس القومي لضمان جودة الصناعة**	يعتبر المجلس القومي لضمان جودة الصناعة المرجع القومي لجميع شئون جودة الصناعة المصرية وتقييم المطابقة مع المواصفات القياسية.
٢	**المجلس المصري للاعتماد**	قام المجلس بتوفيق أوضاعة والتوافق مع المتطلبات العالمية للإعتماد طبقاً للمواصفة الدولية (ISO 17011)، والإلتزام بالقواعد والتعليمات الدولية للمنظمات العالمية للإعتماد: وهى منظمة التعاون الدولي لإعتماد المعامل (ILAC) والمنتدى الدولي للإعتماد (IAF) فقامت هاتين المنظتان بالمراجعة عليه حتى أستحق الإعتراف المتبادل من قبل هذة المنظمات وجميع أعضائها من دول العالم، وقد أدى ذلك إلي المساواة بين الإعتماد الممنوح من المجلس بالإعتماد الممنوح من أى جهة عالمية وبالتالي إلي الإعتراف بشهادات المطابقة المعتمدة من المجلس في أي مكان في العالم ، مما يؤدى إلي تسهيل إجراءات التصدير وفتح الأسواق أمام المنتجات المصرية . والمجلس الوطنى للإعتماد تم الإعتراف الدولي المتبادل -MRA (MLAوقد تم تجديد الإعتراف في ٢٠١٣ وتمديد مجال الإعتماد ليشمل أنشطة أعتماد معامل التحاليل الطبية وجهات التفتيش وسوف يتم تجديد الإعتراف الدولي في العام الحالي.
٣	**الهيئة المصرية للمواصفات والجودة**	تقوم بإصدار المواصفات القياسية للخامات والمنتجات الصناعية وأجهزة القياس والاختبار وطرق التفتيش الفني وضبط الجودة والمعايرة.
٤	**الهيئة العامة للصادرات والواردات**	تتولي الهيئة مسؤولة مطابقة السلع المستوردة والمصدرة طبقاً للمواصفات القياسية، وتختص بالرقابة النوعية على الصادرات والواردات من السلع الغذائية والصناعية، وإصدار شهادات المنشأ والتسجيلات التجارية والفرز والتحكيم للمحاصيل الزراعية.
٥	**هيئة الرقابة الصناعية**	تتولي القيام بالأتي: التفتيش الدورى والمستمر على نظم الجوده بالوحدات الانتاجيه وتقديم المشوره الفنيه اللازمه لاجراء اى تعديلات مطلوبه ولازمه على النظم الموجوده التفتيش على المراحل المختلفه وحتى مرحلة المنتج النهائى. سحب عينات عشوائيه من المنتج النهائى او من المراحل الانتاجيه السابقه عليه اذا لزم الامر ذلك ويتم ارسالها الى المعامل المختصه (مصلحة الكمياء – معامل وزارة الصحه – معامل هيئة المواصفات والجوده .....) لتحليلها ومراجعتها لمدى مطابقتها للمواصفات القياسيه المصريه. اتخاذ الاجراءات القانونيه اللازمه ضد المنتج غير المطابق.
٦	**مصلحة الكيماء**	هى المعمل الحكومي الرسمي المنوط به إجراء الفحص والتحليل والاختبارات للخامات والمنتجات الصناعية والزراعية للجهات الرقابية وقطاعي الأعمال العام والخاص والشركات والمصانع والأفراد وذلك للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية وحماية المستهلك من الغش التجاري والصناعي. في عام ٢٠٠٢، تم تشغيل معمل للمصلحة بالمنطقة الحرة بمدينة نصر لخدمة مصانع النسيج بها.وبصفة عامة.
٧	**المعهد القومي للقياس والمعايرة بوزارة التعليم والبحث العلمي**	تستهدف إختصاصات هذا المعهد، تحقيق وحفظ وتطوير المعايير القومية للقياسات الفيزيقية والعمل على استمرار إسنادها ومطابقتها للمعايير الدولية بحيث تكون صالحة دائماً لاستخدامها فى أغراض القياس والمعايرة فضلا عن تقديم خدمات القياس والمعايرة والتدريب والاستشارات وإنشاء الآليات الضرورية لتقديم خدمات المعهد ضمن هذا النظام إلى مختلف الجهات بما يحقق "الإسناد المترولوجى" وأيضا فى الاتجاهات الجديدة مثل "النانومترولوجى".
٨	**المعهد القومي للجودة**	تم إنشاء المعهد القومى للجودة ضمن البرنامج القومي للجودة لمراقبة وإدارة أنشطة الجودة كالتدريب وتقديم الإستشارات الفنية والمعلومات وإجراءات التحسين والتطوير فى مجالات الجودة وتقييم المطابقة ونشر وتطوير ثقافة الجودة ورصد مؤشراتها. ويقوم هذا المعهد بالأنشطة التالية: تقديم خدمات التدريب والتأهيل والإستشارات الفنية فيما لا يتوافر في الخدمات التي تقدمها الجهات الأخري . مراجعة نظم الجودة بالمنشآت الصناعية والخدمية طبقاً للمعايير المحلية والدولية ووضع برامج عمل لدعم القدرات الإنتاجية والخدمية في مجالات الجودة المختلفة. إصدار شهادات الصلاحية لمقدمي خدمات التأهيل والتدريب ومراجعة وإعتماد المقررات التدريبية في مجالات الجودة والبيئة والسلامة والأنشطة المتعلقة بها طبقاً للمعايير الدولية والمحلية. منح الشهادات المهنية ورخصة مزاولة المهنة للعاملين في المجالات الصناعية والجودة وتقييم المطابقة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد علي عدة مصادر متنوعة تشمل كافة المواقع الإلكترونية الواردة بهذا الجدول فضلا عن دراسة
Managing Quality in Egypt A directory of services for SMEs, The International Trade Centre (ITC), 2017, Pp85-89.

ويمكن استعراض طبيعة عمل ودور بعض الجهات الواردة بالجدول السابق بشئ من التفصيل، وذلك علي النحو التالي:[1]

- المجلس القومي لضمان جودة الصناعة:

يعتبر المجلس القومي لضمان جودة الصناعة، المرجع القومي لجميع شئون جودة الصناعة المصرية وتقييم المطابقة مع المواصفات القياسية. ويمكن تحديد اختصاصات هذا المجلس فيما يلى:

- وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير أنشطة المواصفات والجودة وتقييم المطابقة للأنشطة الصناعية بما يحقق جودة الصناعة المصرية وفقا لأحدث المعايير الدولية، وما يتبعها من سياسات تنفيذية وخطط قومية في مجالات تنظيم وتخطيط وتفعيل أنشطة الجودة وتقييم المطابقة.
- متابعة تنفيذ أنشطة المواصفات والجودة وتقييم المطابقة في إطار الإستراتيجية القومية للجودة مع إمكانية تعديل هذه الاستراتيجيات طبقًا للمتطلبات القومية.
- متابعة تطوير أنشطة وأداء الأجهزة التنفيذية لأنشطة المواصفات والجودة وتقييم المطابقة ومتطلبات استكمالها بما يضمن تنفيذ الخطط الخاصة بممارسة أعمالها.
- دراسة القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بالصناعة وجودتها وتقديم المقترحات اللازمة لتفعيلها أو تعديلها وفقًا للمتطلبات القومية والدولية.
- المواءمة بين المتطلبات القومية والدولية في مجال المواصفات والجودة لزيادة حجم التبادل التجاري.
- العمل على تبادل الخبرات بين الهيئات والجهات التي تعمل في مجال الجودة وتقييم المطابقة في مصر مع مثيلاتها الدولية بما يؤدي إلى التوافق مع المتطلبات والمتغيرات الدولية.
- وضع خطة للتنسيق والتكامل بين الوزارات والهيئات والمصالح والشركات العاملة في مجال أنشطة الجودة وتقييم المطابقة.
- وضع خطة لرصد وتقييم مؤشرات جودة المنتجات المصرية ومردود وذلك على النمو الاقتصادي والمستهلك المصري.
- تنمية ثقافة الجودة على المستوى التعليمي والمجتمع بشكل عام بما يحقق الوعي القومي بأهمية الجودة في المنتجات والخدمات.
- دراسة احتياجات المجتمع المدني من متطلبات الجودة وإدخالها في سياسات وخطط الجودة.

---

[1] قرار وزير الصناعة والتجارة الخارجية رقم (٥٦٨) لسنة ٢٠١٢ ، المادة رقم (٢) ، الوقائع المصرية ، العدد رقم (١٦٨) ، صادر في ٢٠١٢/٧/٢١.

- وضع البرامج اللازمة لدعم قدرات المصانع وجهات الإنتاج المحلية للإرتقاء بجودة المنتج المصري وزيادة قدرته التنافسية.

- **المجلس الوطني للاعتماد**

تم إنشاء المجلس بالقرار الجمهورى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦ وتم إصدار القرار الجمهورى رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٥ بإعادة تنظيم المجلس الوطنى للإعتماد ليكون الجهة الوحيدة المسئولة عن الإعتماد في جمهورية مصر العربية طبقاً للمتطلبات الدولية كما تم إصدار القرار الجمهورى رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٦ لإعادة هيكله المجلس ومنحه الإستقلالية التامة مالياً وإدارياً وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية حتى يحقق متطلبات الإعتراف المتبادل مع جهات الإعتماد المختلفة في العالم وبالتالي الإعتراف بالشهادات الصادرة منه في مختلف دول العالم.

ويتولى هذه المجلس العديد من الاختصاصات التي يأتي في مقدمتها: وضع نظام تقييم جهات تقييم المطابقة، وإصدار شهادات الإعتماد، ومنح أو تعليق أو سحب الإعتماد لجهات تقييم المطابقة فضلا عن المتابعة المستمرة للجهات التى يتم إعتمادها بالإضافة إلي المساهمة فى الإرتقاء بجودة الخدمات التى تقدمها جهات تقييم المطابقة طبقاً للقواعد والمعايير الوطنية والدولية. وبصفة عامة، يمكن تحديد أهداف هذا المجلس فيما يلي: [1]

- الحصول على الاعتراف الدولى بنظام الجودة المصرى، و القيام بدور فعال فى المجال الدولى للإعتماد.
- أن تمثل خدمات الإعتماد إضافة إقتصادية فى نظر جميع الأطراف المعنية.
- دعم الثقة والمصداقية فى ممارسات جهات تقييم المطابقة طبقاً للمعايير والمتطلبات الوطنية والدولية.
- خلق الثقة فى أهلية وكفاءة الجهات التى تقدم خدمات المعايرة والفحص والاختبار والتفتيش ومنح الشهادات.
- زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية، و تحسين صورة المنتجات المصرية.
- الوصول إلى العضوية الكاملة وتوقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع التحالف المنظمى الأوروبى والمنتدى الدولى للاعتماد (IAF) ومنظمة التعاون الدولى لاعتماد المعامل(ILAC) .
- توسيع قواعد البيانات وزيادة أعداد الخبراء والاستشاريين والمقيمين الفنيين ضمن أطقم الاعتماد بالمجلس وذلك لمسايرة الطلبات المتزايدة للاعتماد.

---

[1] موقع المجلس الوطني للاعتماد ، ٢٠١٧/١١/١٦ ، والمتاح علي الرابط التالي:
http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptianAccreditationCouncil/Pages/default.aspx.

- الانتهاء من ميكنة جميع أعمال المجلس وربطها مع البوابة الإلكترونية للمجلس وذلك اندماجاً مع سياسة الحكومة الإلكترونية لأجهزة الدولة.
- زيادة فعالية وكفاءة عمليات الاعتماد طبقا للمتطلبات الدولية والوصول إلى معدل سنوى يزيد على ٥٠ جهة من جهات تقييم المطابقة ومعامل الاختبار والمعايرة.
- بدء تفعيل الأنشطة الجديدة بالمجلس من اعتماد جهات منح الشهادات للأفراد وجهات منح علامات الجودة.
- زيادة دور المجلس على المستوى الإقليمى والدولى فى مجال الاعتماد والمشاركة فى جميع الفعاليات التى من شأنها تدعيم المنظومة القومية لتقييم المطابقة والجودة.
- دراسة جعل الاعتماد ملزما لجميع جهات تقييم المطابقة أسوة بما هو متتبع فى كثير من دول العالم من خلال استصدار التشريعات والقوانين المنظمة لذلك.

وفي ضوء هذه الأهداف، يقوم المجلس بالأنشطة التالية:

- تقديم خدمات الإعتماد وفقا للمعايير والمتطلبات الدولية.
- تطوير خدمات المعايرة والفحص والإختبار والتفتيش ومنح الشهادات لتلبية إحتياجات جميع العملاء.
- ضمان تقديم خدمات التقييم بما يساند الإلتزام بالتشريعات والنظم الحكومية و تفادى الإزدواجية والتكرار فى إجراءات تقييم المطابقة.
- تقديم الخدمات ذات المردود الإقتصادى للجهات الطالبة للإعتماد.

- **دور الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة:**

نشأت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بقرار من رئيس الجمهورية وهى لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة. وتعتبر جميع المواصفات التي سبق صدورها من أية هيئة مشتغلة بالتوحيد غير قياسية ما لم تدرجها الهيئة ضمن خطتها ثم تعتمدها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وتنشرها في السجل الرسمي للمواصفات. ولا يجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في وضع مواصفات قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم إلى الهيئة بطلبها، موضحة فيه الغرض من المواصفات المطلوبة والمقاييس والاشتراطات التي ترى تضمينها في المواصفات القياسية.

ولا تعتبر المواصفات قياسية إلا بعد اعتمادها من الهيئة ونشرها في السجل الرسمي للمواصفات القياسية المصرية. وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في اعتبار مواصفاتها قياسية أن

تتقدم للهيئة بنصوص المواصفات التي وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها ويتبع في شأنها ما تنص عليه المادة السابقة.[١]

وبصفة عامة، يمكن تحديد اختصاصات الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، وذلك علي النحو التالي: [٢]

- وضع وإصدار المواصفات القياسية للخامات والمنتجات الصناعية وأجهزة القياس والاختبار وطرق التفتيش الفني وضبط الجودة والمعايرة واختبار عمليات التصنيع وأسس وشروط التنفيذ الفنية والتصنيفات والرسومات الهندسية وأسلوب أداء المنتجات والخدمات الصناعية والأمن الصناعي وإصدار الإصلاحات الفنية والتعاريف والرموز الفنية الموحدة .
- تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق مطابقة الخامات والسلع والمنتجات الصناعية على المواصفات القياسية المعتمدة بما في ذلك إجراء الدراسات والبحوث الفنية وأعمال الرقابة والتفتيش الفني وسحب العينات واختبارها وإنشاء المعامل اللازمة لذلك وإصدار شهادات المطابقة للمواصفات المعتمدة وشهادات المعايرة والعلامات اللازمة لذلك بالنسبة للإنتاج المحلى والمعد للتصدير والمنتجات الصناعية المستوردة .
- الترخيص بمنح علامة الجودة للمنتجات الصناعية المحلية المطابقة للمواصفات القياسية المصرية، وغير ذلك من الخدمات المتعلقة باختبار و تحليل العينات واصدار شهادة مطابقة لمختلف المنتجات وتوفير تقرير المطابقة للمواصفات القياسية الالزامية.
- إبداء المشورة الفنية للمؤسسات والشركات الصناعية والهيئات وغيرها في مجالات المواصفات وجودة الإنتاج الصناعي والقياسي والمعايرة .
- التحقق من دقة أجهزة القياس والاختبار المستخدمة في الوحدات الصناعية في جميع القطاعات .
- تدريب الفنيين بالجهات المعنية على كافة أنشطة التوحيد القياسي وجودة الإنتاج الصناعي والقياس والمعايرة .
- تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية التي يدخل نشاطها مجال اختصاص الهيئة ومتابعة أعمالها، وتنسيق أعمال التوحيد القياسي وضبط الجودة والمعايرة بجمهورية مصر العربية مع نظائرها في الخارج .
- وضع مواصفات فى مجال الخدمات (السياحة – النقل) ونظم إدارة (البيئة – الجودة – السلامة فى الغذاء – نظم المعلومات والبرمجيات .....)، وذلك تمشيا مع المتطلبات العالمية.

---

[١] القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ، المادة رقم ٢ .

[٢] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج المادة رقم (٤).

- تطبيق متطلبات اتفاقية العوائق الفنية على التجارة (TBT)، فقد أصبحت الهيئة بعد توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية هى المسئولة عن ذلك.

وفيما يتعلق بآخر جهود هذه الهيئة بشأن تنفيذ الاختصاصات سالفة الذكر علي أرض الواقع، فأنه يمكن تحديد بعضها فيما يلي :[1]

في مجال منح علامة الجودة ومطابقة معاييرها

قامت الهيئة بإجراء ٨٥٠٠ زيارة تفتيشية لعدد ٢٣٧ شركة حاصلة علي علامة الجودة المصرية، وقامت بإصدار ٧٥٠ مواصفة قياسية مصرية تغطي كافة القطاعات الصناعية.

في مجال الفحص والإختبارات والمعايرات الصناعية

قيام الهيئة بإجراء ١٢١١ قياس ومعايرة صناعية، إلى جانب إجراء ٦٣٠٦ إختبارات بواقع ٣٣٨٢ فحص لعينات معامل هندسية و١٥٠٩ فحص لعينات معامل كيماوية، و٧٩٨ فحص لعينات معامل غذائية، وإجراء ٦١٧ اختبار وفحص لعينات معامل غزل ونسيج.

في مجال التدريب وبناء القدرات

فامت الهيئة بتنظيم برامج تدريبية وندوات بالتعاون مع منظمات أخرى في كافة الموضوعات المتعلقة بإعداد المواصفات بما في ذلك المنظمة الدولية للتقييس أو القياس (ISO)، والمنظمة الدولية للقياس القانوني (OIML)، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي (ARSO)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO)، والمنظمة الأوروبية للجودة (EOQ)، والجمعية الأمريكية للاختبار والمواد (ASTM)، واللجنة الأوروبية للمواصفات (CEN).

- **الجهات المعنية بجودة السلع المصدرة بشكل غير مباشر:**

تتمثل هذه الجهات بشكل رئيسى في الهيئات المعنية بالتصدير وتدعم وتساند كافة السياسات التي تستهدف زيادة جودة المنتجات المصرية المصدرة للخارج بإعتبارها كلمة السر في زيادة معدلات تصدير هذه المنتجات، ويمكن توضيح أمثلة لبعض هذه الجهات علي النحو المبين بالجدول التالي:

---

[1] موقع هيئة المواصفات والجودة ، ٢٠١٧/٩/٢٦ ، والمتاح علي الرابط التالي:

http://www.eos.org.eg/ar/news/25.

الجدول رقم (٨-٢)

الجهات المعنية بجودة السلع المصدرة بشكل غير مباشر *

البند	الجهة الحكومية	الدور في دعم جودة التصدير
١	**صندوق تنمية الصادرات**	تم إنشاء الصندوق بناءاً علي قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠١ ليقوم بالأنشطة التالية: • تشجيع المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية. • معاونة المنتجين علي زيادة قدراتهم علي التصدير عن طريق إجراء البحوث الفنية والتسويقية وإنشاء معامل الفحص ومراكز إصدار شهادات المواصفات الفنية، ومعاهد البحوث التسويقية. • تطوير شبكة الاتصال الالكتروني بالأسواق المستوردة ومؤسسات التطوير الوطنية والمنظمات التي تعمل في تنشيط الصادرات وغيرها من الجهات العاملة في هذا المجال. • التخفيفي من الأعباء التمويلية علي المصدرين لتتساوي مع المنافسين في الأسواق العالمية. • تقوية قدرة المصدرين علي التسويق والترويج في مجالات الصادرات السلعية و الخدمية.
٢	**الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات**	أنشئت بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ لتنمية وتعزيز وترويج الصادرات المصرية، وذلك من خلال صياغة وتطوير السياسات التصديرية وكذلك الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ الرؤية العامة للدولة لتنمية الصادرات ومتابعة تنفيذها وقياس الاداء بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية. تعتبر الهيئة بمثابة منتدى لخدمات التصدير، حيث توفر البرامج، والمعلومات، والدعم الفني اللازم لتعزيز الأداء في عملية التصدير كما انها حلقة الوصل بين المؤسسات والكيانات المختلفة في مصر التي تقدم الخدمات المختلفة للمصدر المصري، وتعتبر الهيئة أيضاً الصوت المعبر عن احتياجات قطاع المصدريين داخل الجهاز الحكومي.
٣	**قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية**	يختص بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف المُبرمة والمُزمع إبرامها مع المُنظمات والدول المُختلفة والبروتوكولات السنوية لها ومتابعة إجراءات التصديق عليها وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من المباحثات والمفاوضات والاتصالات الخاصة بها، كما يقوم القطاع بمتابعة اجراءات تنفيذ قوانين التجارة الخارجية والقرارات واللوائح التنفيذية والتعليمات الصادرة تطبيقاً لها وبحث معوقات التصدير والإستيراد مع الجهات المعنية.

***المصدر**: من إعداد الباحث بالإعتماد علي عدة مصادر متنوعة تشمل كافة المواقع الإلكترونية الواردة بهذا الجدول.

- **الجهات المعنية بجودة السلع في قطاع المنسوجات:**

تتمثل هذه الجهات بشكل رئيسى في الهيئات المعنية بجودة السلع في قطاع المنسوجات وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن دور هذه الجهات هو دور مكمل لدور الجهات الأخرى المعنية بجودة السلع سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويمكن تحديد الجهات المعنية بجودة السلع في قطاع المنسوجات، وذلك علي النحو المبين بالجدول الأتي:

الجدول رقم (٨-٣)

الجهات المعنية بجودة السلع المصدرة في قطاع المنسوجات *

البند	الجهة الحكومية	الدور في دعم جودة التصدير
١	صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج	تم إنشاء هذا الصندوق في عام ١٩٥٣ كهيئة مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة وذلك لتحقيق الهدفين التاليين: دعم صناعة الغزل والنسيج بالتعاون الشامل من أجل منتج جديد قادر على المنافسة من خلال إعداد الدراسات الفنية، إنشاء المختبرات ومعاهد البحوث ومراكز التدريب، بهدف رفع معايير التقنية والمهنية لهذه الصناعة وذلك بالتعاون مع الهيئات العلمية المتخصصة العالمية. تعزيز الجانب التسويقي لمنتجات الغزل والنسيج في كل من الأسواق المحلية والعالمية.
٢	الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن	أنشئت الهيئة بقرار جمهورى رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ بهدف الحفاظ على القطن المصرى وسمعته العالمية لما يتميز به من صفات جودة تتفوق عن باقى الأقطان المثيلة لـه فى العالم وذلك من خلال تطبيق أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن والقانون ٧٥ لسنة ٢٠٠٧.
٣	المجلس التصديري للمفروشات المنزلية	هى منظمة أسست تحت أشراف وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٩٧ وأعيد تشكيلها بموجب قانون رقم ٢٨٧ لعام ٢٠٠٨ وهى أطار تنظيمى يجمع ممثلى المصدرين والمنتجيين ويعمل كمجلس أستشارى يختص بأعداد الأستراجيات والخطط لزيادة الصادرات ورفع كفاءتها من أجل تعزيز المركز التنافسى للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية.
٤	المجلس التصديري للملابس الجاهزة	يتفق في طبيعة عمله وأهدافه مع المجلس التصديري للمفروشات علي النحو السالف ذكره.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد علي مصدر متنوعة.

ويمكن استعراض طبيعة عمل ودور الجهات الواردة بالجدول السابق بشئ من التفصيل، وذلك علي النحو التالي:

- **صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات**

يسعى هذا الصندوق إلي تحقيق أهدافه من خلال تفعيل أنشطته الفنية والتجارية، وذلك علي النحو التالي :- [١]

- **النشاط الفني: يقوم بتنفيذ أنشطته القطاعات التالية**
  - **قطاع مراقبة الجودة**

يتولي هذا القطاع فحص الخواص ألطبيعيه والميكانيكية والكيميائية لمنتجات الغزل والنسيج على المستوى المحلى للواردات والصادرات وتقديم الخبرة الفنية الاستشارية لمصانع الغزل والنسيج.

---

[١] موقع صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج،٢٠١٧/١٠/٣٠،والمتاح علي الرابط التالي:

http://www.tcfegypt.org/about%20ar.html

- **قطاع الخدمات**

يقوم بإجراء الفحوصات والاختبارات المختلفة بأحدث المواصفات القياسية المحلية والعالمية في مجال الألياف، الغزل، المنسوجات، التريكو والملابس، الصباغة، التجهيز والاختبارات البيئية.

- **قطاع التكنولوجيا والتدريب**

يستهدف هذا القطاع رفع الكفاءة ومعيار الأداء وهو مجهز بوحدات لمراحل الغزل والنسيج، التريكو، الملابس الجاهزة والصباغة والتجهيز للعمل كوحدات إرشادية لحل المشاكل الصناعية وعمل الدراسات المتخصصة. ويقوم بإجراء الدراسات الميدانية على الخامات والمنتجات والماكينات المختلفة والمتنوعة بالصندوق فضلا عن الدراسات النوعية والتنفيذية على العمليات الصناعية فى مصانع الغزل والنسيج. بالإضافة إلي تقديم الاستشارات الفنية لحل المشاكل التي تواجه صناعة الغزل والنسيج وذلك لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى جودة المنتجات، وتنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية في المجالات الفنية المختلفة محليا وكافه الأقطار العربية والدولية.

- **مركز المعلومات:**

ويوفر المراجع والموسوعات والدراسات في مجال الصناعات النسيجية فضلا عن تقديم المعلومات الفنية بشكل دائم للدارسين والعاملين، و إصدار نشرات دورية متخصصة.

- **النشاط الفني: يقوم بتنفيذ أنشطته الإدارات التالية**

- **الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية**

تتولى هذه الإدارة المهام المتعلقة بالمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات الدولية، ومتابعة تنفيذ اتفاقات المنسوجات. بالإضافة إلي إصدار النشرات بصفة دورية وهى تشتمل على أخبار خاصة بالأسواق المحلية والعالمية، والموقف الاقتصادي للمواد الخام النسيجية وكذلك تجارة المنسوجات والملابس.

- **الإدارة العامة للبيانات**

تقوم هذه الإدارة بجمع وتصنيف ومتابعة شهرية لبيانات صادرات المنتجات النسيجية وفقآ للكمية والقيمة فضلاً عن جمع وتصنيف ومتابعه البيانات الخاصة بالإنتاج المحلى بشكل نصف سنوي وكذلك لمعرفة معدل دورانه.

- **الإدارة العامة للأسعار:**

تقوم بوضع التسعير الاسترشادي للتصدير إلى جميع دول العالم من خلال لجنة تضم ممثلي الشركات المصدرة ، و إصدار موافقات للتصدير طبقا للأسعار المعلنة .

- **الإدارة العامة لإجراءات التصدير:**

تتولى هذه الإدارة اعتماد الفواتير المبدئية المقدمة من الشركات بعد مراجعتها ومطابقتها بالمستندات اللازمة لإتمام عمليه التصدير من مراجعه موافقات الأسعار، وكذلك شهادات المطابقة فضلا عن اعتماد الفواتير المصدرة على هيئة عينات تجريبية، واعتماد شهادة المنشأ للصادرات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

- **الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن:**

يمكن تحديد مهام وأنشطة هذه الهيئة فيما يلي: [١]

- فرز وتقييم محصول القطن ومراقبته فى جميع مراحل تداوله منذ إجراء الجنى والتعبئة وحتى تسليمه للمغازل المحلية أو التصدير.
- إجراء جميع إختبارات قياس صفات الجودة للأقطان الشعر وإصدار الشهادات المعتمدة بها.
- قياس نسبة الرطوبة فى الأقطان الشعر ومراقبة الأوزان وإصدار الشهادات المعتمدة دولياً.
- التحكيم على الأقطان الشعر بدرجاته المختلفة (إبتدائى – إستئناف – إعادة النظر) بين جميع أطراف التعامل وإصدار الشهادات المعتمدة بصنف ورتبة القطن.
- تقوم الهيئة بتمثيل الحكومة فى العديد من اللجان (لجنة تجارة القطن بالداخل – الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس - لجان التحكيم والتثمين وغيرها من اللجان التى تشكل لخدمة القطاع القطنى).

وتجدر الإشارة هنا إلي قيام الإدارة العامة لإجراءات التحكيم بهذه الهيئة بإجراء التحكيم على الأقطان المكبوسة كبساً مائياً وبخارياً (مغازل وتصدير) وذلك بالمقارنة بنماذج قياسية معتمدة ويكون التحكيم على رتبة القطن وتيلته. ويحدد حيث مجلس إدارة هذه الهيئة أصناف القطن ورتبها التي تعد لها سنويا نماذج قياسية ويحدد رئيس مجلس الإدارة عدد النماذج التي تعد من كل رتبة. ويتم إعداد النماذج واعتمادها سنويا على النحو الآتي :[٢]

- تتولى شركات تصدير القطن – بناء على تكليف الهيئة – تقديم الأقطان الصالحة لإعداد النماذج القياسية من بين أقطان اللوطات التي صدرت بشأنها قرارات استئنافية نهائية من الرتب وأنصاف الرتب.

---

[١] قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ بإعادة تنظيم الهيئات العاملة في قطاع القطن ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم (٩٣) ، مايو ١٩٦٥ ، مادة رقم (٨) ، والمعدل بالقانونين رقمي ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ و ٧٥ لسنة ٢٠٠٧.

[٢] موقع الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن، ٢٠١٧/١١/٨، والمتاح علي الرابط التالي:
http://www.egyptcotton-catgo.org/DepartmentPage.aspx?id=23

- تعرض النماذج على لجنة تحضيرية من خمسة خبراء ابتدائيين خبيران منهم من خبراء الهيئة، وخبير من قائمة الخبراء الابتدائيين من كل من شركات التصدير والمغازل المحلية والمنتجين . تقوم هذه اللجنة بفحص صلاحية النماذج مبدئياً .
- تعتمد النماذج نهائياً من لجنة من تسعة خبراء تشكل على النحو الآتي :
  - ثلاثة من خبراء الهيئة الاستئنافيين .
  - اثنان من الخبراء يمثلان المنتجين .
  - اثنان من خبراء القائمة الاستئنافيين عن شركات التصدير .
  - اثنان من خبراء القائمة الاستئنافيين عن شركات الغزل المحلية .

ولا تنعقد هذه اللجنة إلا بحضور جميع الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية ستة أصوات وتثبت أعمالها في محضر .

- تحفظ النماذج في صناديق ذات غطاء زجاجي من مواصفات واحدة وتختم بخاتم الهيئة بإشراف كبير الخبراء .

تبدأ إجراءات إعداد النماذج في أول نوفمبر من كل عام ويجب أن تنتهي في موعد أقصاه آخر شهر يونيه من العام التالي . ولا يجوز إجراء التحكيم بالمقارنة إلى النماذج القياسية إلا في الموسم التالي لاعتمادها ، ومع ذلك يجوز بترخيص كتابي من رئيس مجلس الإدارة استعمالها في الموسم الذي أعدت فيه.

- **المجلس التصديرى للمفروشات المنزلية**

يستهدف هذا المجلس زيادة معدلات الصادرات المصرية في صناعة المنسوجات، وكذلك زيادة الانتاج لتغطية احتياجات الأسواق الدولية والمحلية بما يساهم في زيادة فرص العمالة فى هذا القطاع. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مهام هذا المجلس وأنشطته قيما يلي:

- تأهيل الشركات"الغير مصدرة" لتصبح شركات مصدرة مما يعنى زيادة قاعدة مصدرى القطاع.
- دعم وتحفيز الشركات المصدرة في مجال المفروشات المنزلية الى زيادة صادراتها تصاعديا كل عام. تشجيع الاستثمارات في مصر لقطاع المفروشات المنزلية، وتدعيم مبدأ التصنيع للغير.
- زيادة الانشطه التسويقية لزيادة المنافذ الدولية والاسواق الخارجية.

ثالثا :الاجراءات الداعمة لتفعيل منظومة جودة التصدير في مصر

لتفعيل منظومة الجودة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك العديد من الاجراءات التي يمكن اخذها في الاعتبار منها التنظيمية ، الفنية والانتاجية،المالية والمصرفية،الخدمية المساندة، ثم الترويجية، ولكن لتحقيق أهداف هذا البحث تم التركيز علي الاجراءات الفنية والانتاجية .

١ – الاجراءات التنظيمية

- وضع إستراتيجية قومية عليا، لدفع التصدير وتنمية الصادرات، تكون بمثابة (دليل عمل) فى المدى الطويل.
- تجميع المسئولية العليا لتطبيق الإستراتيجية فى يد(جهاز قومى)، يقترح أن يكون هو (المجلس الأعلى للتصدير).
- توسيع إمكانيات وموارد واختصاصات المركز المصرى لتنمية الصادرات وتحويلة إلى (مركز لتنمية الصادرات وترشيد / أو تحسين /الواردات) أو أنشاء جهازين متوازيين منفصلين.
- إنشاء (اتحاد عام للمصدرين) يضم العاملين فى التصدير المباشر وفى الخدمات التجارية المساندة المرتبطة بالتصدير مع نشرها فى قطاعات جديدة لا تغطيها المجالس الحالية.
- تنظيم وتعظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالتصدير، وتلقى رؤيتها ومقترحتها بصورة منتظمة وربطها مع المجلس الأعلى للتصدير.
- وضع أسس وإجراءات وضوابط جديدة ملزمة، لرسم السياسات وإصدار التشريعات ولوائحها التنفيذية والقرارات الإدارية لكل جهات الدولة والقطاع الخاص والأجهزة المعنية بالتصدير، لتجنب التضارب والتداخل فيها.
- تأسيس شركة عملاقة لضمان إئتمان الصادرات (وأهميته حيوية لدفع التصدير)، على نمط شركة (كوفاس) فى فرنسا وشركة (تينانت) فى بريطانيا.
- وضع سياسة راسخة مستمرة لتحرير التجارة مع الدول العربية والإفريقية وتنميتها بإعتبارها هى (المجال الاستراتيجى) للتصدير المصرى على المدى البعيد.
- وضع سياسة تشجيعية وأنظمة قانونية ومصرفية لأليات المصنفات المتكافئة للإفادة منها فى تنمية الصادرات ربطها بالواردات والاستثمارات والسياسة.
- تخطيط وتعبئة الجهد القومى لدفع التصدير فى خطط التنمية الخمسية والسنوية والإجراءات التنفيذية.
- تقوية جهاز مكافحة الإغراق،
- التنسيق بين سياسات وخطط إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتوزيع أدوار أجهزة الدولة وقطاعات الإنتاج فى ضوء ذلك ، بحيث يكمل بعضها بعضا.
- إيجاد نظام للحوافز المادية والأدبية لتشجيع الجهود الناجحة فى مجال التصدير، وإبراز المصدرين الناجحين وجعلهم قدوة للآخرين.

٢- الاجراءات الفنية والإنتاجية

- إنشاء أنظمة وآليات لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة، للقطاعات الإنتاجية فى مصر، ومراقبة الالتزام بها.
- وضع خطة شاملة وآليات للتنمية التكنولوجية، وربط جهود البحث العلمي بالقطاعات الإنتاجية، بدءا بقطاعات مختارة موجهة للتصدير ، وبمجالات تطوير محددة.
- التطوير الجذرى والتحديث الشامل للأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالإنتاج الصناعي لرفع الإنتاجية وخفض التكلفة وتحسين المقدرة التنافسية التصديرية فى مواقع الإنتاج.
- ضبط الرقابة النوعية على الصادرات وتوفير أحدث الإمكانات والأجهزة (لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات).
- إنشاء جهاز قومى موحد لرعاية ودفع المشروعات الصغيرة وتحديد ما يوجه منها التصدير.
- تشجيع أنظمة وأساليب واتفاقيات للنشاطات الإنتاجية، التصديرية لحساب الغير وبمواصفاته، (ولأطراف أجنبية).
- إيجاد نظام جديد (ضمن مراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار)، لتمليك أو تأجير المناطق الحرة (قائمة حاليا أو جديدة)، للقطاع الخاص المصري، بالاشتراك مع شركات عالمية متخصصة تجذب الصناعات المتقدمة والاستثمارات كثيفة التكنولوجيا، بما فى ذلك إمكانية تحقيق هذا بنظام BOT أو BOOT، وبما فى ذلك إقامة مناطق حرة موجهة للتصدير فقط.

٣- الاجراءات المالية والمصرفية

- ضرورة تخصيص موارد من الدولة لدعم فوائد الائتمان التصديرى، لخفض تكلفة التمويل المصرفى للتجارة.
- توفير موارد مالية من الدولة للمساهمة فى الشركة العملاقة المقترحة سلفاً لضمان إئتمان الصادرات. ويقترح ألا يقل رأسمال الشركة المرخص به عن ١٠٠٠(الف) مليون جنية.
- توسيع دور البنوك المصرية فى تنمية الصادرات وخفض التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير)، ونشر خدمات (أمناء التصدير) فى البنوك.
- الاستفادة القصوى من البرامج التمويلية الميسرة للتصدير وضمان إئتمان التصدير، التى تطبقها مؤسسات إقليمية تشارك مصر فى عضويتها.
- خفض الضرائب المفروضة على عمليات وخدمات وأرباح التصدير وكذلك رسوم خدمات الموانى، التى تزيد أعباء التكلفة على الصادرات وأسعارها.
- إنشاء (صندوق قومي لتنمية الصادرات) تتجمع فية الموارد المالية من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمعونات الأجنبية، لتمويل (الاستراتيجية القومية للتصدير).

- خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مستلزمات ومدخلات الإنتاج للمساعدة فى خفض تكلفة المنتجات النهائية.
- تخصيص موارد كافية من الدولة لمعاونة العارضين (المنتجين/ المصدرين) فى تغطية جانب من تكاليف المشاركة فى المعارض وخاصة المشروعات الصغيرة.

٤- الاجراءات الإدارية

- إنشاء مراكز متخصصة وتنظيم برامج تدريبية لمختلف مستويات الكوادر فى الحكومات والشركات الإنتاجية والتجارية، ذوى العلاقة بالتصدير.
- تطوير هياكل وتنظيمات الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص والخدمات المساندة، التى تعمل فى مجال التصدير.
- إجراء تطوير جذرى فى نظام السماح المؤقت والدروباك حتى تتميز بالدقة والسرعة.
- تطوير خدمات وأجهزة الموانىء والجمارك باستخدام الحاسب الآلى والمعدات الحديثة.
- تحسين كفاءة وإجراءات الدولة المتعلقة بالمناطق الحرة، وزيادة توجيه مشروعاتها نحو الإنتاج والتصدير.
- إحداث تنسيق بين السياسات والقرارات والإجراءات الحكومية، التى لها انعكاسات على التصدير.
- إنشاء مراكز وشركات استشارية لخدمة النشاط التصديرى.
- الربط بين صادرات وواردات مصرية وأيضاً حصيلة الصادرات فى إنشاء مشروعات فى مصر بنظام (تسليم المفتاح)، وذلك بآليات الصفقات المتكافئة.

٥- الاجراءات الخدمية المساندة

- تدعيم إمكانات وطاقات النقل الداخلى والتخزين، العادى والمبرد، لإيصال الصادرات إلى الموانىء والمطارات.
- إنشاء وتوسيع خطوط النقل البرية والبحرية والجوية الوطنية لشحن الصادرات المصرية.
- الإرتقاء بمستوى الصناعة المحلية للتعبئة والتغليف كمنظومة متكاملة، لأهميتها القصوى لتنمية الصادرات.
- نشرمستودعات لتخزين البضاعة الحاضرة من الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية المستهدفة أو بالقرب منها.
- ضرورة إدخال مراكز المعلومات فى مصر عصر التجارة الإلكترونية والبريد التجارى الإلكترونى وتوعية وتدريب المصدرين والكوارد المختصة فى ذلك..
- نشر المراكز التجارية المصرية المتطورة بالأسواق المستهدفة فى الخارج لتقديم سلسلة خدمات متكاملة للمصدرين المصريين.

- إنشاء فروع للبنوك المصرية فى الأسواق التصديرية الواعدة، للقيام بالإجراءات المصرفية للصادرات المصرية، ويمكن إلحاق فروع البنوك المصرية فى بعض الأسواق بالمراكز التجارية التى تفتح فيها.
- تعزيز قنوات المعلومات التجارية وربطها بأنظمة وشبكات المعلومات التجارية الأخرى الدولية والإقليمية والوطنية وتوسيع قواعد البيانات الخاصة بها.

٦- الاجراءات الترويجية

- توفير إمكانات وإنشاء تسهيلات لترويج الصادرات المصرية، فى كل من المركز المصرى لتنمية الصادرات والتمثيل التجارى.
- توسيع مشاركة مصر فى المعارض والأسواق الدولية بالخارج. وتطوير سوق القاهرة الدولية. وتنظيم ملتقيات ترويجية للصادرات المصرية.
- إنشاء شركات تسويق مصرية حديثة متعددة النشاط تساهم فيها الأطراف ذات المصلحة وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية من دول أخرى مستوردة من مصر.
- تكثيف البعثات التجارية المصرية للترويج والتعاقد والأعداد الداخلى والخارجى الجيد لها.
- وضع استراتيجيات تصدير وتسويق مصرية لكل من الأسواق الواعدة.
- الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة فى المؤسسات الدولية المختصة بالتجارة والمعنية بتنمية صادرات الدول النامية، مثل مركز التجارة الدولية (TTC) فى جنيف، والبنك الإسلامى للتنمية فى جدة.
- التوسع المخطط والمدروس فى تنظيم مؤتمرات لمعالجة مشكلات محددة فى مجال التصدير، وترويج منتجات أو مجموعات تصديرية.

كما تتطلب تفعيل منظومة جودة التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا توزيع الأدوار والواجبات القومية فى مجال حل مشكلات التصدير وتنمية الصادرات، سواء بالنسبة للدور المنفرد للدولة ، أو الدور المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، أو بالنسبة للدور المنفرد للقطاع الخاص والبنوك ، أما الدور المنفرد للدولة فيتمثل في :

- إصدار التشريعات واللوائح ذات العلاقة بالتصدير، وتبسيط إجراءاته وإزالة ما يوجد من تضارب وازدواج بين القوانين أو الإجراءات أو الأجهزة الرسمية، وضمان سرعة رد الفعل فى اتخاذ القرارات لحل المشكلات، منعاً لتبديد المزيد من الوقت والجهد والمال فى التعقيدات البيروقراطية.
- خفض الضرائب والرسوم المفروضة على نشاطات وأرباح التصدير، كحافز للاستثمار فيها، وخفض أسعارها، وتحسين جودتها.
- خفض الرسوم على خدمات الموانىء والجمارك والرسوم المفروضة على الصادرات فى أى مرحلة من مراحلها.

- إلغاء أو خفض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، على الواردات من مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وخامات وسلع وسيطة. علماً بأن نسبة ٧٥% من مكونات الصادرات هى مدخلات إنتاجية مستوردة.
- السماح بامتلاك (أو تأجير) وإدارة المناطق الحرة، للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، بعقود خاصة أو بنظام BOT ، بما فى ذلك مناطق حرة موجهة للتصدير EXPORT FREE ZONES.
- الدفاع عن الإنتاج الوطنى (وهو قاعدة التصدير)، ضد محاولات الإغراق، بتوفير الأجهزة والأنظمة القانونية، والمساعدات الفنية والمعلوماتية، فى الداخل والخارج، وكذلك الدفاع عن الصادرات المصرية ضد دعاوى الإغراق التعسفية فى الخارج، وفى نطاق أنظمة (الجات).
- مكافحة التهريب بكل صوره المباشرة وغير المباشرة وحصر أساليبه وسد منافذه، لإيقاف الأضرار البالغة التى يلحقها بالإنتاج الوطنى والتصدير، وبالاقتصاد القومى فى مجموعه.
- تطوير وتحديث تسريع لخدمات وأجهزة الموانىء البحرية والجوية المتصلة بالتصدير وتحريرها من التعقيدات الروتينية.
- إيجاد التنظيمات الفنية والقانونية لتوسيع خدمات مراكز معلومات التجارة فى مصر، وربطها مع المراكز والشبكات العالمية، ودفع ونشر التجارة الإلكترونية، وتوفير الغطاء التشريعى والتنظيمى لها.
- توفير موارد مالية، لتمويل مختلف متطلبات تنفيذ الاستراتيجية القومية لتنمية الصادرات فى أى قطاع.
- تأسيس وإدارة وتمويل شركة عملاقة لضمان إئتمان الصادرات.
- تأسيس وإدارة تمويل شركات للشحن التجارى البحرى والبرى والجوى.
- تنظيم بعثات تجارية مشتركة وملتقيات أعمال لترويج الصادرات المصرية، والإعداد المسبق الجيد لها داخليا وخارجيا.
- تنظيم برامج تدريب لتأهيل وإعداد العاملين فى التصدير ورفع كفاءتهم، وتطوير المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالتصدير.
- توفير المساعدات والآليات والأنظمة لمواجهة دعاوى الإغراق فى الخارج ضد الصادرات المصرية، وحالات الإغراق الداخلى من الواردات الأجنبية المثيلة أو البديلة للمنتجات الوطنية.
- تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وتنميتها بوسائل مختلفة مناسبة، مع الدول العربية والأفريقية والنامية، فى إطار اتفاقيات إقليمية وثنائية.

اما **الدور المشترك والمنسق بين الدولة والقطاع الخاص فيتمثل في :**

- إيجاد مظلة قومية عليا مشتركة للإشراف وتعبئة الجهود لدفع التصدير ، والقيام بمسئولية التخطيط والدراسة وتوزيع المهام، ومتابعة التطبيق والتنسيق والتقييم، وتعبئة وتخصيص وتوزيع الموارد المالية والفنية. وتشارك فى آليات ومسئوليات هذه المظلة كل – من الدولة والقطاع الخاص والبنوك – وتشمل العناصر والآليات التالية:
- الاشتراك فى عضوية وأعمال المجلس الأعلى للتصدير (برئاسة السيد رئيس الجمهورية).
- وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى لتنمية الصادرات والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.
- المشاركة فى إنشاء صندوق قومى لتشجيع وتنمية الصادرات، يموله كل من الدولة والقطاع الخاص والمعونات الخارجية والبنوك.
- المشاركة فى إعداد قانون شامل لتنظيم وتشجيع التصدير، والإشراف على تطبيقه.
- التعاون فى تشجيع المشروعات الصغيرة، وربطها بالمشروعات الإنتاجية التصديرية الكبرى كصناعات مغذية، ووضعها على طريق التصدير لمنتجاتها من السلع الصناعية المغذية أو الاستهلاكية أو الحرفية.
- المشاركة فى إدارة وتطوير وتمويل المركز المصرى لتنمية الصادرات.
- المشاركة فى إقامة وتنظيم اتحاد عام المصدرين، تكون له قاعدة عريضة، يضم المجالس السلعية والمجالس الخدمية المساندة.
- تبادل الرأى والمعلومات بصورة مستمرة ومنظمة حول مشكلات التصدير وتنمية الصادرات، من خلال الآلية العليا المشتركة للتصدير (المجلس الأعلى للتصدير)، وعقد دورية تشاورية منظمة، ومؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية، تضم المسئولين المختصين، والمنتجين والمصدرين للسلع والخدمات.
- إيجاد آلية تسمح لمنظمات العمال بالإلتقاء دورياً مع السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء المختصين، لتبادل الرأى والمشورة حول التصدير، وأساليب النهوض به، وحل مشكلاته أول بأول.
- توفير موارد كافية لدعم فوائد الإئتمان التصديرى فى البنوك، لأسواق وسلع مستهدفة، لخفض أعبائها المالية وتكلفتها، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية المصر لها.
- القيام بإعلام نشط واتصالات لتسهيل وتشجيع الاستفادة من المصادر الإقليمية لتمويل الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، وهى تقدم بشروط ميسرة، من مؤسسات وبرامج تساهم فيها مصر، ولا تستفيد منها بما فيه الكفاية.
- التعاون مع القطاع الخاص فى منح حوافز مادية وأدبية للمصدرين المتفوقين، سواء من حيث الإنجازات فى أرقام التصدير أو الأسواق الجديدة أو السلع الجديدة.

- التعاون فى نشر مراكز تجارية فى الأسواق المستهدفة، تشارك فيها كل من الدولة (التمثيل التجارى والمعارض)، والبنوك ومنظمات الأعمال.

اما **الدور المنفرد للقطاع الخاص والبنوك فيتمثل في :**

- الارتقاء بالقدرة التنافسية التصديرية المصرية، من حيث الجودة النوعية والأسعار والمظهر الجمالى والتعبئة والتغليف وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالتصدير .
- نشر فروع للبنوك المصرية فى الأسواق المستهدفة بالخارج، لتقديم الخدمات المصرفية للمصدرين المصريين وللمستوردين الأجانب للسع المصرية فى تلك الأسواق.
- إنشاء اتحاد عام للمصدرين، يضم المجالس السلعية الحالية وما يضاف إليها من قطاعات أخرى لم تشملها بعد، وإضافة مجالس للخدمات إليها، لتنمية الخدمات المساندة للتجارة، وكذلك صادرات الخدمات بوجه عام.
- تدريب العاملين فى التصدير فى القطاعات الانتاجية والتجارية فى الداخل والخارج، على أحدث أساليب الترويج والتسويق والتصدير والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان.
- تطوير وتفعيل دور جديد لمنظمات الأعمال فى مجال التصدير، لخدمة أعضائها بكفاءة، والتشاور والاتصال مع الدولة لدفع الجهود المشتركة، وإقامة علاقات عمل تصديرية بالخارج.
- تنظيم ملتقيات ترويج وورش عمل حول التصدير، والاهتمام بتنفيذ ومتابعة توصياتها.
- إنشاء خدمات (أمناء تصدير) فى البنوك بالداخل، وفروعها بالخارج، لخدمة المصدرين فى العمليات المصرفية وغيرها.
- القيام بدور فى تشجيع المشروعات الصغيرة المغذية للمشروعات الكبرى، وخاصة المشروعات التصديرية، وكذلك المغذية لمشروعات صناعية بالخارج، من خلال اتفاقيات الإنتاج لحساب الغير، للإفادة من المزايا النسبية فى مصر.
- الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية للصادرات، فى المنتجات التصديرية المصرية، حرصاً على سمعة مصر التصديرية، وحماية لمركزها فى الأسواق الخارجية.
- الارتقاء بمستوى تكنولوجيات الانتاج، والربط بين مواقع الإنتاج ومراكز البحوث، وتطوير تكنولوجيات مصرية صميمة، وجلب أحدث فنون الإنتاج والتكنولوجيات العالمية، بما فى ذلك المشروعات المشتركة مع المنتجين العالميين، للاحتكاك بالتطورات التكنولوجية العالمية أول بأول.
- تدريب القوى العاملة فى مواقع الإنتاج، ورفع مستوى مهاراتهم، وربطها بالمستويات العالمية.
- إقامة علاقات عمل وجسور تعاون بين المصدرين المصريين والمستوردين بالخارج، وعقد اتفاقيات إنتاج مشترك فى مصر مع الشركات الكبرى العالمية.

- تأسيس شركات تسويق حديثة فى مصر، وشركات تسويق مشتركة مع أطراف أجنبية فى الأسواق الواعدة.
- تطوير التسويق المصرى فى الخارج على أسس علمية حديثة، فى ذلك دراسات الأسواق والتسويق والسلع، وتصميم أنواع من المزيج التسويقى المناسب لكل سوق، والإعلام والإعلان عن الصادرات المصرية خاصة غير التقليدية الجديدة.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن الوقوف علي النتائج التالية:

- رصد وتحليل تطور منظومة جودة التصدير في مصر، يقود إلي سعى الأطراف الفاعلة في هذه المنظومة إلي الوصول بها إلي المعايير الدولية في المواصفات القياسية والجودة وكذلك الاعتماد فضلا عن بدء محاولات تبسيط إجراءات تبسيط الخدمات المقدمة في إطار هذه المنظومة. ويتأكد ذلك في ضوء ما يلي:
- التعاون الدولي من جانب الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة مع بعض الجهات الأوربية في مجال الجودة والمواصفات القياسية:

قامت الهيئة بتنفيذ مشروع التوأمة المؤسسية مع نظائرها من الهيئات بدول الاتحاد الأوروبي تحت عنوان" دعم الجودة والبيئة التشريعية المصرية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية " فقد تم إطلاق هذا المشروع في شهر مارس عام ٢٠١٥، وقد تم تنفيذه على مدار عامين بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة حتي مايو ٢٠١٧ من خلال إئتلاف بقيادة هيئة المواصفات الفرنسية (AFNOR)، بالتعاون مع هيئة المواصفات البريطانية (BSI) بالمملكة المتحدة وهيئة المواصفات الأسبانية (AENOR) بصفتهما طرفين شريكين ثانويين. ويهدف هذا المشروع الممول من قبل الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق الأهداف التالية: [١]

- تدعيم وتعزيز أداء البنية التحتية المصرية بقطاع الجودة في إطار أولويات الإصلاح على الصعيد الوطني بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لبناء القدرات وبما يدعم الجهود المبذولة في سبيل التفاوض في شأن اتفاقية قبول تقييم المطابقة (ACAA).
- تعزيز قدرة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على تعزيز الدور المُناط بها بوضع الإطار التنظيمي للبنية التحتية للجودة المصرية جنباً إلى جنب مع صياغة اللوائح والتشريعات الفنية والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة.

---

[١] موقع هيئة المواصفات والجودة ، ٢٠١٧/٥/١٨ ، والمتاح علي الرابط التالي:
http://www.eos.org.eg/ar/news/25

.

- يدعم مشروع التوأمة وضع إطار لتقييم مطابقة المنتجات والخدمات بما يتوافق مع التشريعات والممارسات والإجراءات المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤدي تباعاً إلى دعم التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر.

- **تجربة إنشاء أول مجمع لخدمات المصدرين بمدينة السادس من أكتوبر التابع للهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات:**

يهدف هذا المجمع إلى تقديم حزم متكاملة من الخدمات التصديرية للمنشآت الصناعية تشمل استشارات الأسواق والخدمات التدريبية والحلول التمويلية والدعم الفني والترويج والتسويق من خلال تواجد عدد من الجهات المعنية بالتصدير في مكانٍ واحد، والتي يأتي في مقدمتها: الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وجمعية المصدريين المصريين (إكسبولينك) والمصرف المتحد وجمعية مستثمري ٦ أكتوبر ومبادرة "يلا نصدر" بالإضافة إلى مركز تدريب التجارة الخارجية ومكتب لتلقي شكاوي المصدريين.

- علي الرغم من أنه يتوفر لدي مصر منظومة متكاملة للجودة والمواصفات القياسية، حيث يتوفر لديها البنية التحتية للجودة والإطار التشريعي والمؤسسي اللازمين لتطبيقها علي ارض الواقع – علي النحو السالف ذكره – إلا أن هناك شكوى من استمرار انخفاض جودة السلع المصرية المصدرة للخارج مقارنة بنظيراتها من سلع الدول الأخري، ويمكن تفسير هذا بتعدد الجهات المعنية بالجودة وتداخل إختصاصاتها الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين هذه الجهات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة تفعيل دور المجلس القومي لضمان الجودة والذي يضم فى عضويته جميع الجهات الفاعلة في منظومة البنية التحتية للجودة ليقوم بدوره الرئيسى فى التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات لجميع قطاعات منظومة الجودة المصرية في ضوء أولويات الصناعة لتيسير التبادل التجاري وضمان الرقابة على الأسواق.

- ضرورة تطوير البنية التحتية للجودة في مصر، وذلك من خلال استكمال إجراءات الحصول علي الإعتماد الدولي لمنح شهادات وتقييم مطابقة المنتجات طبقاً للمواصفة الدولية "أيزو ١٧٠٦٥" في إطار مشروع التوأمة المؤسسية مع الجهات المناظرة بالإتحاد الأوروبي، واستكمال البنية التحتية والإعتماد الدولي لحوالي٨٠ معمل من معامل الفحص والإختبار بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بما يغطي القطاعات الصناعية المختلفة طبقاً للمعايير الدولية لكفاءة المعامل والمختبرات "أيزو ١٧٠٢٥" هذا فضلاً عن التحول من منهجية المواصفات الإلزامية إلي التشريعات الفنية خاصة فيما يخص المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة وحماية البيئة.

- ضرورة قيام المؤسسات المعنية بجودة المنتجات بتطوير تقنياتها وتغيير أساليب عملها وإستحداث إستراتيجيات ومبادرات فعالة تتوافق مع التطورات السريعة المتلاحقة لنظم الإدارة والجودة والمنافسة حتي يمكن الإستجابة للمتطلبات المتزايدة للمستهلك المصري والأجنبي وإرضاء تطلعاته.

- إدراك أن قضايا الجودة لم تعد مسئولية الدولة وحدها ولكن تمتد أبعادها إلى محاور أخرى بجانب التشريعات واللوائح مثل ثقافة الجودة والمشاركة المجتمعية ومستهلك لايقبل إلا بالجيد ومنتج لا يقدم إلا الأجود سواء للمستهلك المصري أو المستهلك الأجنبي في الأسواق الدولية.

- أهمية تفعيل وتطوير المنظومة المصرية لجودة السلع المصدرة للخارج نظرا للدور الحيوي لهذه المنظومة في تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة التي تستهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام ٢٠٢٠ لتتواكب وتتكامل مع كافة التوجهات العالمية والإقليمية والمحلية، وترتكز على التطور الصناعى وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وزيادة الصادرات وترشيد الواردات وتعزيز الإبتكار وترشيد الطاقة وتطوير التعليم الفنى والمهنى وتهيئة مناخ أعمال يدعم الإقتصاد القومى ويضمن إستقرار ونمو متوازن لكافة المؤشرات الاقتصادية، فمحور الجودة يعد ركيزة اساسية فى تنفيذ هذه الإستراتيجية الطموحة والتي تعتمد أولى مراحلها على المواصفات القياسية بإعتبارها بوابة العبور الرئيسية لسرعة نفاذ المنتجات والخدمات الوطنية للأسواق العالمية والإقليمية، الامر الذى يسهم في التحول الهيلكى للإقتصاد المصرى من إقتصاد تقليدى إلى إقتصاد صناعى متطور قائم على المعرفة وقادر على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.

- علي الرغم من أن الهيئات المعنية بالجودة في مصر قد خطت خطوات كبيرة نحو الارتقاء بمنظومة الجودة المصرية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والإنجازات فى مجال توفيق المواصفات المصرية مع مثيلاتها العالمية وكذا الحصول على الاعتراف الدولى بمنظومة الاعتماد المصرية، إلا أنه يبقى التحدى الكبير الذى يواجه قطاع الصناعة هو كيفية وضع معايير الجودة والتميز العالمية موضع التنفيذ وهو ما يستلزم توعية وتعليم وتدريب كوادر الادارة العليا والوسطى والعاملين على أساليب ومعايير الجودة العالمية مع ضرورة إيجاد آليات لتفعيلها وتنفيذها وتطبيقها بطرق وأساليب فعالة.

النتائج والتوصيات

أولا :النتائج

١- صناعة المنسوجات فى مصر من الصناعات الواعدة وخصوصاً صناعة الملابس حيث تشهد هذه الصناعة إزدهاراً كبيراً فى الآونة الأخيرة.

٢- التصدير يعد هدفاً أساسياً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣- تحقيق هدف التصدير مرتبط إرتباطاً وثيقاً بتوافر مواصفات الجودة والمواصفات القياسية.

٤- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة للإنتقال من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التصدير .

٥- تقوم الحكومة بجهود حثيثة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستهدف التصدير للخارج ولكن لازل هناك العديد من المجالات التى تتطلب التدخل الحكومي لتفعيل دور الحكومة فى هذا المجال.

٦- غياب ثقافة الجودة على كافة الأنشطة الصناعية وأهميتها للإقتصاد المصري .

٧- غياب الإجراءات والأليات التى من شأنها زيادة الصادرات المصرية فى النشاط الصناعي بصفة عامة.

٨- غياب وجود منظومة متكاملة لتفعيل جودة التصدير فى قطاع المنسوجات فى مصر.

ثانيا :التوصيات

- تنفيذ خطة تحسين منظومة الجودة المصرية، التي تنتهجها وزارة التجارة والصناعة في الوقت الراهن بهدف تعظيم دور الجهات المعنية بالمواصفات والرقابة على الجودة ومعامل الاختبار ومن ثم الارتقاء بجودة المنتجات المصرية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك. وهذا يتطلب القيام بالأتي:
  - العمل علي نشر ثقافة الجودة في كافة الأنشطة الصناعية وإدراك أهميتها وما يمكن أن يترتب عليها من أهمية للاقتصاد المصري لاسيما ما يتعلق بالتصدير للأسواق العالمية.
  - القضاء علي الازدواجية والتداخل في اختصاصات وخدمات الجهات المعنية بجودة المنتجات ومواصفاتها القياسية.
  - تيسير إجراءات الحصول على الموافقات المطلوبة لتصدير منتجات الشركات للخارج.
  - تطوير العمليات الصناعية من خلال خبراء لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة العاملين.
  - تأهيل الكوادر العاملة في الأنشطة الصناعية من خلال دورات تدريبية وتنظيم عدد من ورش العمل.

- تعميم تجربة الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات فيما يتعلق بإنشاء مجمع لخدمات المصدرين بمدينة السادس من أكتوبر من أجل التيسير علي المستثمرين الصناعيين المعنيين بالتصدير، حيث يهدف هذا المجمع إلى تقديم حزم متكاملة من الخدمات التصديرية للمنشآت الصناعية تشمل استشارات الأسواق والخدمات التدريبية والحلول التمويلية والدعم الفني والترويج والتسويق من خلال تواجد عدد من الجهات المعنية بالتصدير في مكانٍ واحد، والتي يأتي في مقدمتها: هيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وجمعية المصدريين المصريين (إكسبولينك) والمصرف المتحد وجمعية مستثمري ٦ أكتوبر ومبادرة "يلا نصدر" بالإضافة إلى مركز تدريب التجارة الخارجية ومكتب لتلقي شكاوي المصدريين.
- الارتقاء بمنظومة سلامة وجودة المنتجات الصناعية وأيضا تطوير منظومة الرقابة على الأسواق والتأكد من حصول المستهلكين علي سلع بجودة عالية وصحية وآمنة تزيد من ثقة المواطنين في المنتجات المصرية والحد أيضا من انتشار السلع مجهولة المصدر وحماية السوق من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات بما يسهم في زيادة القدرة التصديرية للصناعة الوطنية، وفتح آفاق جديدة ومتنوعة لتصدير المنتجات المصرية باعتبار معيار الجودة احد أهم المميزات التنافسية في الأسواق العالمية لجميع أنواع السلع وبما يسهم أيضا في زيادة قيمة الصادرات خلال الفترة القادمة.
- ضرورة تبني العديد من الإجراءات والآليات التي من شأنها زيادة الصادرات المصرية في النشاط الصناعي بصفة عامة، والتي من شأنها تحقيق ما يلي:

– تذليل عوائق النفاذ للأسواق الخارجية، وفي مقدمتها تحسين جودة السلع المصدرة للخارج.

– الترويج والتسويق للمنتجات المصرية.

– تطوير اللوجيستيات.

– تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير.

- أهمية الإسراع بتنفيذ عدد من الإجراءات المطلوبة لدعم تنافسية قطاع المنسوجات في مصر وزيادة صادرات هذا القطاع ليتمكن من تحقيق نمو في الأجلين المتوسط والطويل. ويمكن تحديد بعض هذه الإجراءات فيما يلي:
  - تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد والحد من أعباء استيراد المواد الخام خصوصا للقطن قصير ومتوسط التيلة.
  - تعديل السياسات الزراعية وربطها بسياستي الصناعة والتصدير، وتبني ترابط سلسلة القيمة من خلال زراعة القطن قصير التيلة والاستثمار في إنتاج البوليستر والانتهاء من إنشاء المدينة النسيجية المتكاملة في الصعيد.
  - وضع خطة طويلة الأجل لأسعار الطاقة حتى يتمكن المصنعون والمستثمرون من عمل دراسات جدوى دقيقة لمشروعاتهم.
  - توفير عمالة مدربة من خلال إنشاء المزيد من المعاهد الفنية والتي توفر عمالة كفؤة.

- دعم الزيارات الترويجية للعديد من الدول المستوردة لمنتجات المنسوجات.
- مراجعة القرارات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، ومصلحة الضرائب، ومصلحة الجمارك والتي من شأنها التأثير سلبا علي صناعة المنسوجات.
- وضع خطة عمل واضحة لتحقيق التغيير المطلوب من خلال تحديد مؤشرات الأداء، والجهات المسئولة عن قطاع المنسوجات، وإطار زمني محدد خاصة التغييرات المطلوبة لتفعيل منظومة الجودة والمواصفات القياسية في قطاع المنسوجات.

ملخص

كانت وما زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز وإهتمام معظم الحكومات نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ومن ثم الأيدي العاملة والحد من البطالة ، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالى للكثير من الدول.

وتشير دراسات متعددة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى ركائز التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الإقتصادية الشاملة بصفة عامة لما تلعبه من دور قيادي في تحقيق المعدلات المطلوبة من التنمية الصناعية، وجذب رؤوس الأموال المحلية للإستثمار في هذه المشاريع بما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة فرص العمل للشباب، هذا بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحقق الترابط والتكامل الهرمي بين فروع الصناعات المختلفة، كذلك تساهم في إستقرار وزيادة الإنتاج والدخل.

ونظراً للدور الريادى والبارز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى النشاط الصناعي بوجه خاص في معظم دول العالم رغم إختلاف حجمها ووزنها النسبى من بلد لآخر، فإن لهذه الصناعات دوراً مهماً في تطور النشاط الإقتصادي لكافة البلدان فهي تعد العمود الفقري لأي إقتصاد حر وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الإقتصاديات الوطنية حيث تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر في الدخل القومي ، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق خفض إستيراد السلع والمنتجات المماثلة وتنمية الصادرات، وتعد رافداً للمشروعات الكبيرة تساعد على زيادة تطورها وإزدهار البني والهياكل الصناعية المتعددة. كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور فعال فى إستغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة ولأهمية التصدير لكافة أنواع الإنتاج تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً فى زيادة حجم الصادرات من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة نسبة مساهمتها في الصادرات بصفة عامة وصادرات القطاع الصناعي بصفة خاصة قياساً على مساهمات هذه المشروعات فى العديد من الدول مثل اليابان والهند وغيرها حيث تزيد نسبة الصادرات الصناعية عن ٥٠% من حجم الصادرات.

هذا وتشير تجربة الدول الصناعية الكبرى إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد لعبت دوراً رائداً في تنمية الصناعة التحويلية، من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبري مما ساعد على إيجاد وتحقيق تكامل البنيان الصناعي، وأن هذه المشروعات هي محرك القطاع الصناعي في الدول الحديثة التصنيع، فهى تمثل ٩٨% من المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، كما أن تجربة التصنيع في كل من تايوان وسنغافورة وماليزيا تعد مثالاً واضحاً لإمكانية نجاح التنمية الصناعية بالإعتماد على هذه المشروعات إذ حققت هذه الدول معدلات

نمو صناعي فاق في بعض الأحيان المعدلات التى تحققها الإقتصادات المتقدمة المعتمدة على الصناعات الكبيرة.

وتكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقوم بالتصدير العديد من المميزات منها توافر فرصة لزيادة حصتها في السوق، الإستفادة من فائض الإنتاج الغير مستغل في السوق المحلية ، الإقلال من الإعتماد على المبيعات المحلية أو تعويض ركود السوق المحلية، تخفيف المنافسة المحلية من خلال التوسع في أسواق أجنبية أقل تنافسية، تخفيض تكاليف دراسة الأسواق الأجنبية مع إتباع خطى القادة المحليين في الأسواق الأجنبية تحفيز المصدرين على المنافسة في الأسواق الدولية لتعديل منتجاتهم لتصبح أكثر ملائمة لإحتياجات السوق مما يؤدى إلى تحسين مستوى المعرفة والكيفية التقنية لديهم .

ويعد التصدير الناجح من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً جوهرياً في تحقيق الإزدهار الأوسع نطاقاً للبلدان النامية، وزيادة الحيوية الإقتصادية على مستوى المجتمع المحلي وتوفير سبل عيش مستدامة للعاملين وأسرهم وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتعرض للعديد من المعوقات والمشاكل في سبيل تطويرها وتحسين أدائها ، هناك أهمية بالغة فى التعرف على أهم هذه المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في سبيل تحقيق هدف زيادة حجم صادراتها، وبخاصة الأنظمة المعقدة والمعايير وغيرها من الحواجز التي تمثل سلسلة من العقبات الهائلة التي تواجه هذه المشروعات التي تسعى إلى أسواق التصدير.

ولقد أكدت الأبحاث التي أجراها مركز التجارة الدولي بجنيف ITC أن الجودة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق ولتحسين القدرة التنافسية لدى الشركات المصدرة، وتشكل تلبية المتطلبات الفنية تحد للعديد من الشركات المصدرة، لا سيما فى ظل زيادة عدد المواصفات القياسية إذ تفرض البلدان المختلفة عدداً من المواصفات القياسية من أجل حماية صحة وسلامة مواطنيها، وتلبية مطالب المشترين وحاجاتهم المحددة، وبينت الأبحاث أن أغلب المشاكل التى تواجهها الشركات المصدرة تنتج عن إجراءات غير متصلة بالتعرفة الجمركية بل ناتجة عن لوائح فنية، وإجراءات لتقييم المطابقة، وإجراءات للصحة النباتية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى ترغب فى تصدير منتجاتها تحتاج إلى معلومات حديثة حول المتطلبات الفنية المطبقة، الإختيارية منها والإلزامية، في أسواقها المستهدفة وبعد الحصول علي هذه المعلومات، يتوجب على هذه المشروعات أن تكيف منتجاتها وعملياتها للإيفاء بمتطلبات سوق التصدير وإثبات المطابقة لها، لكنها قد لا تتمكن من تحقيق هذا الهدف بسهولة والوصول إلى مقدمي خدمة تقييم المطابقة المعترف بهم لأن البنية التحتية للجودة في بلادها قد لا تكون متطورة تطوراً كاملاً، لذلك يتوجب على هذه المشروعات الحصول على شهادات أجنبية معترف بها في سوق التصدير .

وأخيرا نود التأكيد على أنه لا صناعة من دون قدرة تنافسية، حيث ترتبط القدرة التنافسية إرتباطاً وثيقاً بتحسين المنتج والذي يعتمد بدورة على معايير الجودة فتؤدي عملية تطبيق أنظمة الجودة في

المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحسين فرص تصدير المنتجات إلى الخارج فتبعاً لما تظهره توجهات السوق الدولية ستصبح نظم إدارة الجودة المختلفة (إيزو ISO)، على سبيل المثال، مقياساً لقدرة المنتجات على إختراق الأسواق العالمية.

هذا وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عقبات كثيرة فى سبيل تحقيق جودة التصدير لمنتجاتها، فالتصدير الناتج يعد محوراً أساسياً فى تحقيق الأزدهار فى الدول النامية ومنها مصر، حيث يؤدى إلى زيادة الحيوية الإقتصادية على مستوى المجتمع المحلى وتوفير سبل عيش مستدامة للعاملين فى هذا المجال. كما يتيح فى الأسواق العالمية فرصاً جديدة لهذه المشروعات للمشاركة فى العملية التصديرية حيث أن التعقيد الناجم عن وجود العديد من الأنظمة والمعايير والحوافز التجارية يمثل سلسلة من العقبات الهائلة أمام هذه المشروعات الساعية إلى أسواق التصدير.

ولذلك فإن التحدي الحقيقي أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكمن فى التغلب على العقبات التجارية التى يواجهها المصدرون بالدول النامية، حيث أن المعلومات العملية قد يكون من الصعب الحصول عليها والتى قد تكون قد توارت فى كثير من الأحيان فى الوثائق الأكاديمية والتقنيات المعقدة والبيروقراطية . ولقد وضعت هذه الدراسة تصور للخروج من الخير الضيق لمنظومة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن تحقيق جودة التصدير لم يعد بديل غائب فى منظومة العمل بهذه المشروعات وذلك فى ضوء التطور التكنولوجي المتسارع والذى حدث فى الآونة الأخيرة حيث أن ثورة الإتصالات آتاحت فرص للإتصال بالعالم الخارجي والإنفتاح على الدول الآخرى بما يسمح بإمكانيات هائلة فى المشاركة فى الأسواق الخارجية وتقديم منتجات متميزة تستطيع المنافسة فى هذه الأسواق .

وتعد الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فى مصر من أهم الصناعات، وليس أدل على ذلك من قيام منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ من تطبيق إتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية، وتكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة بتوجيهاتها، والتحول نحو إقتصاديات المشاركة من أجل التصدير.

ولعل من أهم التغييرات فى هذه الصناعة إلغاء نظام الحصص الكمية بدءاً من عام ٢٠٠٥، وإنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وظهور أدوات جديدة للحماية، وتنامى التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية وأخيراً سيطرة الشبكات السلعية العالمية على إنتاج وتجارة تلك السلع، ويلاحظ أن هذه التغييرات وأن كانت تعكس فى مجملها درجة أعلى من التحرير فى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، ومن ثم تتيح فرصاً أوسع للتصدير إلا أنها تفرض فى الوقت ذاته منافسة شديدة الضراوة أمام هذه الصادرات.

وتؤكد الدراسات المختلفة إلى أن زيادة نصيب الصادرات المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنسوجات والملابس الجاهزة من السوق العالمية لتجارة هذه السلع فى المستقبل هو رهن بثلاثة أمور وهى إيجاد حافز للمنتجين على التصدير، ورفع القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات

والملابس الجاهزة المصرية، وأخيراً الإلتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية .

ولعل من أهم الصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة إلتزامها بمعايير الجودة وبالمواصفات القياسية وبمعايير السلامة التى تفرضها الشركات العالمية وتعتبر معايير إدارة الجودة من الموضوعات الأساسية فى هذا المجال لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تطبيقها بمفردها وتحتاج إلى مؤسسات لمساعدتها على تطبيق هذه المعايير وذلك مثال المكاتب الإستشارية المتخصصة. كما يعتبر التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الدولية أمراً مهماً لتحقيق القدرة التنافسية لهذه المشروعات فى التصدير.

ويعد إلتزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بالمعايير الدولية أمراً حتمياً، حيث تؤدى إلى مساعدة هذه المشروعات على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة منها، تسريع النمو وخفض التكاليف وزيادة الأرباح، منح هذه المشروعات ميزة تنافسية؛ فتح أبواب للأسواق الخارجية أمام السلع المقدمة منها؛ فتح الأبواب أمام عملاء جدد، وزيادة قوة النشاط الجارى، المساعدة على المنافسة مع المشروعات الكبيرة، دعم المصداقية وزيادة ثقة العملاء؛ رفع مستوى أداء عمليات الإنتاج وزيادة الكفاءة ؛ وزيادة حصة هذه المشروعات من السوق ثم مساعدة هذه المشروعات فى الإلتزام بالتشريعات الداخلية والخارجية .

ولذلك فإن على كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة تحديد المعايير التى ستلتزم بها التواصل مع الهيئات الوطنية المعنية بالمعايرة والتواصل مع الإتحادات والجمعيات الخاصة بالقطاعات المختلفة العاملة بالمجال، مع ضرورة مشاركة هذه المشروعات فى الأعمال الفنية للمعايرة على المستوى الوطنى كخطوة أولى للمشاركة فى أنشطة المعايرة على المستويين الإقليمى والدولى. إلى جانب التأكيد على أهمية إستغلال هذه المشروعات لوسائل الإتصال الحديثة فى عملية إجراء البحوث والتواصل مع المشروعات الأخرى وطرح الاستبانات وإجراء المقابلات، وإستخدام البريد الإليكترونى وصفحات المواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الإجتماعي المختلفة.

ولذلك فإن على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكثير من العمل الجاد لتحديد الحقائق النمطية المتعلقة بجودة منتجاتها وربط النمو فى الجودة بالتنمية المستدامة، والإهتمام بتحليل التغيرات فى وحدات القيمة إلى تغيرات فى الأسعار التجارية البحته ثم التغيرات فى الجودة، وعموماً فإن موقع الدولة على مقاييس الجودة القطاعية يوضح إحتمالات تحقيق المزيد من التحسن فى الجودة فى سلسلة المنتجات الحالية فيؤدى التوسع الأفقى تجاة الصناعات التحويلية مثلاً إلى توفير فرص جديدة لتحسين الجودة خاصة بالنسبة إلى قطاعات الصناعة المتنوعة مثل قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، ومن ثم إنعكاس كل ما تقدم فى زيادة جودة الصادرات عموماً وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تفعيل المنظومة المصرية للجودة السلع المصدرة للخارج نظراً للدور الحيوى لهذه المنظومة فى تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة التى تستهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام ٢٠٢٠ لتتواكب وتتكامل مع كافة التوجهات العالمية والإقليمية والمحلية التى ترتكز على التطور الصناعى وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الصادرات وترشيد الواردات وتعزيز الإبتكار وتهيئة مناخ أعمال يدعم الإقتصاد القومى ويضمن إستقرار ونمو متوازن لكافة المؤشرات الإقتصادية، حيث يشكل محور الجودة ركيزة أساسية فى تنفيذ هذه الإستراتيجية الطموحة والتى تعتمد أولى مراحلها على المواصفات القياسية بإعتبارها بوابة العبور الرئيسية لسرعة نفاد المنتجات والخدمات الوطنية للأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من أن الهيئات المعنية بالجودة فى مصر قد خطت خطوات كبيرة نحو الإرتقاء بمنظومة الجودة المصرية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والإنجازات فى مجال توثيق المواصفات المصرية مع مثيلاتها العالمية وكذا الحصول على الإعتراف الدولى بمنظومة الإعتماد المصرية، إلا أنه يتبقى التحدى الكبير الذى يواجة قطاع الصناعة عموماً وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً هو كيفية وضع معايير الجودة والتميز العالمية موضع التنفيذ وهو ما يستلزم توعية كل العاملين فى المجال على أساليب ومعايير الجودة العالمية مع ضرورة إيجاد آليات لتفعيلها وتنفيذها وتطبيقها بطرق وأساليب فعالة.

المراجع

أولا : المراجع العربية

- البرادعي، منى (٢٠١٦) "المشروعات الغيرة والمتوسطة: "الوسط المفقود" والحصول على التمويل". في: مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود الوسط المفقود، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦. القاهرة: البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري.

- الحداد، أميرة (٢٠١٢) "مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع". القاهرة: شركاء في التنمية.

- بن عمر، الطاهر & ليمنتور، جان (٢٠٠٨) "إمكانيات التكامل المتاحة في قطاع النسيج والملابس ببلدان الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر: الأردن، تونس، مصر، والمغرب: التقرير الختامي". أغادير: الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير.

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (٢٠١٠) "دراسة عن سوق غزول القطن في مصر". القاهرة: بنك التنمية الصناعية والعمال المصري.

- منتدى البحوث الاقتصادية (٢٠٠٤) " إمكانات حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الصادرات (جمهورية مصر العربية). القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية.

ثانيا :المراجع الأجنبية

- Abdirahman, Zam-Zam & Sauvee, Loic (2012) "The Implementation of a Quality Management Standard in a Food SME: A Network Learning Perspective". In: International Journal on Food System Dynamics 3 (3), 2012.

- Araujo, Maria & Neira, Maria (2006) "Managerial characteristics and export performance in Spanish SMEs". Santiago: Universidad de Santiago de Compostela. September - December 2006. ESIC Market.

- Bin Brahim, Salem (2014) "Factors Influencing SMEs' Export Performance and Marketing Strategy". in: International Journal of Innovation and Scientific Research, Vol. 5, No. 2, Jul. 2014

- British Standards Institution "The small business guide to standards; Making Excellence a habit".

- Brouthers, Lance et. al. (2009) "Key Factors for Successful Export Performance for Small Firms". in: Journal of International Marketing. Vol. 17, No. 3 2009.

- Business Development Bank of Canada (2017) "Exporting: A Key Driver of SME Growth and Profits".

- Das, Bhagaban et. al. (2007) "Strengthening SMES to Make Export Competitive". Munich: Munich Personal RePEc Archive (MPRA).

- El-Meehy, Tamer (2004) "Enhancing SME Competitiveness & Exports in the 21st Century: A Proposed General Policy Framework for SME Development". Cairo: Ministry of Foreign Trade.
- Ensari, Sebnem & Karabay, Melisa (2014) "What Helps to Make SMEs Successful in Global Markets?". 10th International Strategic Management Conference. in: Procedia - Social and Behavioral Sciences 150 .
- European Committee for Standardization (2013) "Standards and your business: How your business can benefit from standards and participate in standardization activities". Brussels: European Committee for Standardization.
- Fliess, Barbara & Busquets, Carlos (2006) "The Role of Trade Barriers in SME internationalization". OECD Trade Policy Papers, No. 45. Paris: OECD Publishing.
- Fotiadis, Stefanos (2014) "The Key success factors of exporting: The case of Greek olive oil and olive products". Ph. D. Thesis. Belgium: Hasselt University, Faculty of Business Economics.
- Harchegani, Elahe et. al. (2015) "Identifying the Factors Affecting on SMEs' Export Performance (Case Study: Sports Equipment's Exporter)". In: Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology 3(3) 2015.
- Henn, Christian; Papageorgiou; Chris; Spatafora, Nikplas (2015) "Export Quality in Advanced and Developing Economies: Evidence from a New Dataset". World Trade Organization. (WTO Working Paper ERSD-2015-02.
- House of Lords (2013) "Roads to Success: SME Exports". Select Committee on Small and Medium Sized Enterprises. Report of Session 2012-13. London: House of Lords.
- IBEF (India Brand Equity Foundation) (2012) "SMEs' Role in India's Manufacturing Sector". New Delhi: India Brand Equity Foundation.
- International Trade Centre (1998) "SME and Export-Led Growth: Are There Roles for Public Procurement Programmes?: A Practical Guide for Assessing and Developing Public Procurement Programmes to Assist SMEs".
- International Trade Centre (2011) "Export Quality Management: A Guide for Small and Medium-Sized Exporters". 2nd ed., Geneva: International Trade Centre.
- ISO (2014) "10 good things for SMEs". Geneva: International Organization for Standardization.
- ISO (2016 a) "ISO 9001: What does it mean in the supply chain?". Geneva: International Organization for Standardization.
- ISO (2016 b) "ISO 9001:2015 for Small Enterprises: What to do? Advice from ISO/TC 176". Geneva: International Organization for Standardization.
- Jamshed et. al. (2011) "SMEs' export problems in Pakistan". Islamabad: Mohammad Ali Jinnah University. E3 Journal of Business Management and Economics. Vol. 2 (5). Pp. 192-199. November, 2011.
- Julien, Pierre-Andre & Ramangalahy, Charles (2003) "Competitive Strategy and Performance of Exporting SMEs: an Empirical Investigation of the Impact

of Their Export Information Search and Competencies". In: Entrepreneurship: Theory and Practice. June 2008,
- Leano, Rhodora (2006) "SMEs in the Philippines". CACCI Journal, Vol. 1, 2006.
- Lingegard, Sofia & Sandstrom, Emma (2008) "Dressed for Success: A Study of Success Factors for Small and Medium-sized Manufacturing Enterprises in Sweden". Linkopings Universitet, Department of Management and Engineering. A Master Thesis.
- Love, James & Roper, Stephen (2013) "SME Innovation, Exporting and Growth; A Review of Existing Evidence". ERC White Paper, No. 5. London: Enterpride Research Centre.
- Ministry of Finance (2005) "An Export Strategy for Small and Medium Enterprises in Egypt". Cairo: Ministry of Finance.
- Pickernell, David et. al. (2014) "Determinants of SME exporting: insights and implications". London: University of South Wales.
- Republic of Kosovo (2011) "SME Development Strategy for Kosovo: 2012-2016 with vision 2020". Kosovo: Republic of Kosovo.
- Reyes, Ernesto de los; Vega, Jaider; Martinez, Alejandro (2006) "ISO 9000 in SMEs: The Mediating Role of Quality /systems in the Innovation Performance". Valencia: Universidad Politecnica de Valencia. CINet.
- Spring Singapore (2009) "Growth with Standards: A Guide for SMEs". Singapore: Spring Singapore.
- Sampath, Divya (2006) "How can Indian SMEs become export competitive?". Bune: Symbiosis Institute of Business Management. (CRISIL Young Thought Leader Series).
- Sin, Khoo (2010) "The Success Stories of Malaysian SMEs in Promoting and Penetrating Global Markets through Business Competitiveness Strategies". Copenhagen Discussion Papers, No. 33. Denmark: Copenhagen Business School. Asia Research Centre.
- Stamou, Theofanis (2003) "Integrated Management Systems in Small and Medium-Sized Enterprises: Theory and Practice". Master of Science Thesis. Norwich: University of Environmental Sciences.
- Tambunan, Tulus (2014) "Trade Facilitation and Enabling Trade: A Study on SMEs in Indonesia". Jakarta: Center for Industry, SME and Business Competition Studies.
- The City UK (2015) "Enhancing the Ability of UK SMEs to export". London: Lleellyn Consulting.
- UNIDO (2006 a) "Product Quality: A guide for small and medium-sized enterprises". Vienna: UNIDO.
- UNIDO (2006 b) "Role of Standards: A guide for small and medium-sized enterprises". Vienna: UNIDO.
- UNIDO (2015) "The Role of Standardization and Quality Infrastructure for Trade Facilitation: The UNIDO Approach". Geneva: UNIDO.

- United Nations (2016) "Making the WTO Trade Facilitation Agreement Work for SMEs: Mainstreaming Trade Facilitation in SME Development Strategies". ITC, UNNEXT, ESCAP.
- United Problem Solvers (2016) "2015 European SME Exporting Insights Study". United Parcel Service of America.
- United Problem Solvers (2017) "2016 European SME Exporting Insights Study". United Parcel Service of America.
- Voerman, Liane (2004) "The Export Performance of European SMEs". The Netherlands: University of Groningen.
- Wanjua, Kenneth (2013) "The Role of Equality Adoption in Growth and Management of Small & Medium Enterprises in Kenya". In: European Scientific Journal, March 2013 edition, vol. 9, No. 7.
- Xydias-Lobo, Maria & Jones, Janice (2001) "Quality Initiatives and Business Growth in Australian Manufacturing SMEs: An Exploratory Investigation". Flinders University, School of Commerce (Research Paper Series: 03-3).
- Yener, Mujdelen et. al. (2014) "Challenges of Internationalization for SMEs and Overcoming theses Challenges: A Case Study from Turkey". 10th International Strategic Management Conference. in: Procedia - Social and Behavioral Sciences 150 (2014).

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
قطاع مركز المعلومات والتوثيق

شركات استثمار داخلى و مناطق حرة و قانون 159
خلال الفترة من 01/01/1970 الى 31/07/2017 والقائمة حتى نهاية الفترة
لشركات ذات المسئولية المحدودة تفصيليا فى قطاع الغزل والنسيج

القيمة بالألف جنيـــه

معايير استخراج البيانات :القطاع الفرعى :الغزل والنسيج ...الشكل القانونى :مسئوليه محدوده - ...رأس المال اكبر من او يساوى 5000 و اقل من او يساوى 10000 الف جنيـــه

م	اسم الشركة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	اجمالى التدفقات خلال الفترة	تاريخ التأسيس	عنوان الادارة عنوان الموقع	الغرض	التليفون
1	الحبيبه لصناعه المنسوجات والملابس الجاهزه	9000	9000	2000/11/04	* القليوبيه مدينه العبور قطعه رقم 9 بلوك 13023 * القليوبيه مدينه العبور قطعه رقم 9 بلوك 13023	مصنع لصناعه المنسوجات والملابس الجاهزه الداخليه والخارجيه بكافه انواعها الرجالى والحريمى والاولادى	
2	المصريه العالميه للمنسوجات -طاى T I E	7178.5	7178.5	1998/09/13	* القاهره -المنطقه الحره بمدينه نصر * القاهره مدينه نصر المنطقه الحره بمدينه نصر	انتاج جميع انواع الملابس الجاهزه /التشغيل للغير ولدى الغير اضافه نشاط استيراد وغزول من الخارج بغرض تسجيلها فى السوق المحلى او شركات المناطق الحره المتخصصه فى هذا المجال واعادتها مره اخره الى مقر الشركه بالمنطقه لتصنيعها واعاده تصديرها كمرحله اولى لحين توسع المشروع باضافه ماكينات نسيج) لعمل اقمشه خام(فى مرحله قادمه	2745522 - 2733093
3	فينكس تكستيل	6347.27	6347.27	2017/05/23	* القاهره المعادى 16 ش 288 متفرع من شارع الجزائر -المعادى الجديده * محافظات غير محدده -موقع ممارسه النشاط الصناعي احدى المناطق الصناعيه المعتمده بجمهوريه مصر العربيه فيما عدا منطقه شبه جز	-اقامه واداره وتشغيل مصنع لتصنيع خيوط الغزل والنسيج وتصنيع الملابس الجاهزه بكافه انواعها)عدا الالياف الصناعيه(-اقامه واداره وتشغيل مصنع لاعاده تدوير المخلفات -التصدير -التجاره العامه فيما هو مسموح قانونا مع الالتزام بافراد حسابات مستقله ومركز مالى مستقل لكل نشاط على حده	
4	تيانجين مصر ياشما للمنسوجات	6103	6103	2012/11/29	* السويس عتاقه عنبر F5 بالمنطقه الاقتصاديه بالقطاع الثالث شمال غرب خليج السويس * السويس عتاقه عنبر F5 بالمنطقه الاقتصاديه بالقطاع الثالث شمال غرب خليج السويس	اقامه وتشغيل مصنع لمنتجات المنسوجات وطباعتها وتطريزهات)الاقمشه المطرزه -طرح وتيجان -ملابس جاهزه حريمى وبناتى -طباعه منسوجات -ملابس جاهزه رجالى واولادى من الاقمشه المنسوجه /(التصدير لمنتجات الشركه /الاستيراد للخامات والمواد الاوليه والاكسسوارات اللازمه لمنتجات الشركه دون الاتجار فيها /تسويق منتجات الشركه	
5	لانجرى دعدوش مصر	6034.6	6034.6	2011/12/21	* القاهره مصر الجديده 8 ش اسامه بن منقذ -خلف كليه البنات * محافظات غير محدده -احدى المناطق الصناعيه المعتمده بجمهوريه مصر العربيه فيما عدا شمال وجنوب سيناء والقنطره شرق فيلزم موا	-اقامه و تشغيل مصنع لتصنيع الملابس الجاهزه) اطفال و حريمى فقط بكافه انواعها(	

الشركات مرتبة تنازلياً طبقاً لاجمالى التدفقات فى رأس المال المصدر للشركة خلال الفترة * قيمة التدفقات الصفرية :تعنى ان القيمة ضئيلة *قيمة التدفقات السالبة :تعنى سحب تلك القيمة خلال الفترة

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
قطاع مركز المعلومات والتوثيق

شركات استثمار داخلى و مناطق حرة و قانون 159
خلال الفترة من 01/01/1970 الى 31/07/2017 والقائمة حتى نهاية الفترة
لشركات ذات المسئولية المحدودة تفصيليا فى قطاع الغزل والنسيج

القيمة بالألف جنيـــه

معايير استخراج البيانات :القطاع الفرعى :الغزل والنسيج ...الشكل القانونى :مسئوليه محدوده - ...رأس المال اكبر من او يساوى 5000 و اقل من او يساوى 10000 الف جنيـــه

م	اسم الشركة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	اجمالى التدفقات خلال الفترة	تاريخ التأسيس	عنوان الادارة عنوان الموقع	الغرض	التليفون
8	الغزال لتجاره وحليج الاقطان	5000	5000	2007/11/07	* القاهره مصر الجديده 16 ش عثمان بن عفان - ميدان صلاح الدين * القاهره مصر الجديده 16 ش عثمان بن عفان - ميدان صلاح الدين	اقامه وتشغيل محالج لحليج الاقطان الزهر /شراء وبيع الاقطان والبذره /تجاره الاقطان الزهر والشعر والبذره والمخلفات المحليه والمستورده /الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجاريه	
9	الميدانى لصناعات الغزل والنسيج	5000	5000	1994/09/15	* الشرقيه مدينه العاشر من رمضان مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A2- - * الشرقيه مدينه العاشر من رمضان مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A2- -	صناعات الغزل والنسيج والطباعه والصباغه وصناعه الملابس الجاهزه وافتتاح منافذ للبيع والتسويق	
10	ناتا سيكريت NaNa Secret	5000	5000	2016/12/19	* الاسماعيليه القنطره القنطره غرب -7 شارع التحرير * محافظات غير محدده -داخل احدى المناطق الصناعيه المعتمده بجميع انحاء الجمهوريه فيما عدا شمال وجنوب سيناء والقنطره شرق	اقامه وتشغيل مصنع لتصنيع الغزل والنسيج والمفروشات والبطانيه والطباعه والتجهيز	
	الاجمالى		61,498.9	عدد الشركات المؤسسة	10		

الشركات مرتبة تنازلياً طبقاً لاجمالى التدفقات فى رأس المال المصدر للشركة خلال الفترة * قيمة التدفقات الصفرية :تعنى ان القيمة ضئيلة *قيمة التدفقات السالبة :تعنى سحب تلك القيمة خلال الفترة

إستمارة الإستقصاء

- اسم الشركة : .....
- تاريخ تأسيس: .....
- المنطقة التابع لها.....
- رأس مال الشركة:.....
- تاريخ بدء إنتاج الشركة: ...../...../.....
- تاريخ بدء تصدير إنتاج الشركة: ...../...../.....
- غرض أو طبيعة نشاط الشركة .....

١- .....

٢- .....

٣- .....

٤- .....

٥- .....

- عدد العاملين بالشركة.....

القسم الثاني : تطور أداء الشركة في مجل تصدير المنسوجات :

(١): ما هي أهم الأسباب التي دفعت الشركة للاستثمار في مجال صناعة المنسوجات؟

.....

.....

.....

(٢): من أين جاءت فكرة قيام الشركة بتصدير منتجاتها للخارج ؟

.....

.....

.....

(٣): هل تقوم الشركة بتصدير كامل منتجاتها للخارج؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا، ما هي نسبة تصدير منتجات الشركة للخارج مقارنة بالبيع في السوق المحلي:

.....

.....

.....

وما هي أهم الأسواق تستهدفها منتجات الشركة؟

.....

.....

.....

(٤): هل يوجد لدى الشركة خطة تصديرية لمنتجاتها؟

نعم ☐ لا☐

في حالة الإجابة عن السؤال السابق بنعم، ما هي أهم ملامح هذه الخطة؟

.....

.....

.....

(٥): ما هو المدى الزمني الذي يتم فيه وضع الخطة التصديرية لمنتجات الشركة؟

كل ثلاث شهور ☐

كل ستة شهور ☐

كل سنة ☐

أخرى أذكرها ☐

(٦): ما هي الفترة الزمنية التي تتطلبها انتقال الشركة من مرحلة الإنتاج إلي مرحلة التصدير للخارج ؟

.....

.....

.....

(٦): ما هي أهم المشكلات التي واجهت الشركة في هذه الفترة ؟

.....

.....

.....

(٧): ما هي مقترحاتكم للتعامل مع المشكلات التي واجهت الشركة في هذه الفترة ؟

.....

.....

.....

القسم الثالث : نظام الشركة في إدارة جودة تصدير منتجاتها :

(٨): هل تتبنى الشركة نظام محددًا لإدارة جودة منتجاتها؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم، يتعين تحديد الآتي :

□ مسمى الوحدة أو الإدارة التابعة المعنية بجودة تصدير منتجات الشركة .....

□ تاريخ إنشاء هذه الإدارة: .....

□ عدد العاملين فيها: .....

□ أهم مهام هذه الإدارة:: .....

(٩): ما هي أهم المؤهلات والمهارات والخبرات المطلوب توفرها في العاملين بالإدارة المعنية بجودة تصدير منتجات الشركة؟

المسمي الوظيفي	المؤهلات الحاصل عليها	المهارات والخبرات التي يتمتع بها

(١٠): ما هي أهداف الشركة لتبنى نظام لإدارة جودة تصدير منتجاتها؟(يمكن اختيار أكثر من بديل)

□ زيادة صادراتها للخارج. □ تحسين صورتها في الأسواق العالمية.

□ الاحتفاظ بعملائها خارج الأسواق المصرية. □ أهداف

أخرى.....

- **هل استعانت الشركة بأي استشاريين أو جهات استشارية في تنفيذ نظامها لإدارة جودة تصدير منتجاتها ؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، يرجي التفضل بتحديد هؤلاء الاستشاريين وتلك الجهات وطبيعة الاستشارات ذات الصلة:

.....

.....

.....

(١١): هل تقوم الشركة بتدريب المسئولين لديها عن إدارة جودة تصدير منتجاتها؟

نعم □ لا□

- في حالة الإجابة عن السؤال السابق بنعم، كم يبلغ حجم الإنفاق السنوي على هذا التدريب مقارنة بإجمالي ميزانية تدريب الشركة ؟

.....

.....

.....

وبرجاء استيفاء بيانات البرامج التدريبية ذات الصلة من خلال الجدول التالي:

اسم البرنامج	اسم البرنامج التدريبي وموضوعه	الهدف من البرنامج التدريبي وأثره

القسم الرابع: مدى التعاون الحكومي مع الشركة في زيادة جودة تصدير منتجاتها :

(١٢): ما هي الموافقات المطلوبة حتى تتمكن الشركة من تصدير منتجاتها للخارج؟

.....

.....

.....

(١٣): ما هي تكاليف حصول الشركة علي الموافقات المطلوبة لتصدير منتجاتها للخارج، وما هي مدة استخراجها؟

.....

.....

.....

(١٤): ما هي الجهة أو الجهات المنوط بها تحقيق جودة التصدير للمشروعات العاملة في قطاع المنسوجات؟

.....

.....

.....

(١٥): ما هي أحدث المواصفات القياسية المصرية قي صناعة المنسوجات؟

.....

.....

.....

(١٦): إلي أي مدى تتفق المواصفات القياسية المصرية قي صناعة المنسوجات مع نظيراتها من المواصفات القياسية في ذات الصناعة؟

.....

.....

.....

(١٧): أي من المواصفات التالية توفر في مواصفات منتجات الشركة:

- المواصفات القياسية المصرية .
- المواصفات الدولية (ISO / IEC) .
- المواصفات الأوربية (EN).
- المواصفات الأمريكية (ANS) .
- المواصفات اليابانية (JIS) .

(١٨): هل تساعد الحكومة الشركة في تبني المواصفات سالفة الذكر؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة عن السؤال السابق بنعم، ما هي طبيعة هذه المساعدة ؟

.....

.....

.....

(١٩): هل تساعد الحكومة الشركة في الوصول إلى الأسواق الخارجية والمعارض الدولية ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة عن السؤال السابق بنعم، ما هي طبيعة هذه المساعدة ؟

.....

.....

.....

(٢٠): ما هي أهم مشاكل التصدير للدول الأخرى ؟

.....

.....

.....

(٢١): ما هي أهم الدول المنافسة لمصر في مجال صناعة المنسوجات ؟

.....

.....

.....

(٢٢): في حالة تفوق الدول سالفة الذكر على مصر في صناعة المنسوجات، ما هي أهم أسباب هذا التفوق ؟

.....

.....

.....

القسم الخامس : تقييم جودة تصدير منتجات المنسوجات المصرية للخارج

(٢٣): أجب عن طريق وضع علامة (√) أمام كل جملة وأسفل واحدة فقط من الإجابات الخمس الآتية :

رقم العبارة	العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	سهولة الحصول على الموافقات المطلوبة لتصدير منتجات الشركات للخارج.					
٢	تتوفر في مصر منظومة متكاملة لإدارة جودة التصدير للمشروعات العاملة في صناعة المنسوجات.					
٣	يتوفر لدى المستثمرين العاملين في صناعة المنسوجات الوعي الكافي بأهمية ثقافة جودة التصدير وضرورة تطبيقها.					
٤	سهولة الحصول علي الخبرات والمهارات التي تمكن الشركات من إدارة جودة التصدير لمنتجاتها بفاعلية.					
٥	سهولة الحصول علي أحدث المواصفات العالمية المطلوبة لجودة التصدير للخارج.					
٦	تحقق مشروعات صناعة المنسوجات التي تستهدف التصدير للخارج أرباح مرتفعة مقارنة بمشروعات صناعة المنسوجات التي تستهدف السوق المحلي.					

(٢٤): ما هي أكثر الجهات الحكومية تعاوناً في مساعدة الشركة في تصدير منتجاتها للخارج (برجاء الترتيب حسب درجة التعاون من الأكثر تعاوناً إلى الأقل تعاوناً) ؟

- **الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (وزارة التجارة الخارجية والصناعة)** ☐
- **الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (وزارة التجارة الخارجية والصناعة)** ☐
- **مركز تنمية الصادرات** ☐
- **جهات أخرى أذكرها:**

.....

.....

(٢٥): بصفة عامة، هل إدارة الشركة راضية عن منظومة إدارة جودة تصدير منتجات الشركة للخارج ؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بنعم، حدد أسباب هذا الرضاء ؟

.....

.....

.....

في حالة الإجابة بلا ، حدد أسباب عدم هذا الرضاء ؟

.....

.....

.....

القسم السادس: الاعتبارات المتعلقة بتحسين جودة التصدير لمنتجات المنسوجات بصفة عامة

(٢٦): ما هي وسائل زيادة الصادرات المصرية في مجال صناعة المنسوجات من وجهة نظرك ؟

.....

.....

.....

.....

.....

(٢٧): ما هي وسائل تحسين جودة التصدير للمشروعات العاملة في مجال صناعة المنسوجات على وجه الخصوص؟

.....

.....

.....

.....

.....

الدراسة التطبيقية

دراسة حالة شركة فيوتشر فاشون

مقدمـة :

تسعي هذه الدراسة التطبيقية إلي تقييم تجربة الشركات العاملة في قطاع المنسوجات فيما يتعلق بتبنى نظام لإدارة جودة التصدير لمنتجاتها المصدرة للأسواق العالمية بما يتضمنه ذلك من معرفة كيفية قيام تلك الشركات بتوفير الجودة والمواصفات القياسية في منتجاتها المصدرة للخارج وفي سبيل ذلك تم إختيار شركة فيوتشر فاشون كدراسة حالة، ويرجع اختيار هذه الشركة كدراسة ميدانية تطبيقية للدراسة المقدمة للأسباب التالية:

- النشاط الأساسي الذي تزاوله هذه الشركة، حيث تزاول هذه الشركة نشاط صناعة الملابس، وهو نشاط فرعي في قطاع المنسوجات جدير بالبحث والاهتمام، حيث تشكل صادرات هذه الصناعة ما نسبته ٥٢.٨% من إجمالي صادرات قطاع المنسوجات، يليها في ذلك وبفارق كبير صادرات المنسوجات المنزلية التي تمثل ما نسبته ٢٥.٤% من إجمالي صادرات هذا القطاع.
- أن منتجات هذه الشركة تستهدف السوق العالمي من خلال تصدير كل منتجاتها للخارج، حيث تمثل هذه الشركة إحدى شركات المناطق الحرة العامة، والتي تتبناها الدولة كنظام للاستثمار بهدف زيادة صادرات الدولة المصرية .
- الخبرات والتجارب والطويلة المتعددة التي مرت بها هذه الشركة في مجال التصدير، حيث مر علي تأسيس هذه الشركة ما يقرب من ١٦ عامًا، فقد تم تأسيس هذه الشركة منذ ٢٠٠١م. وقد تم الاعتماد في إجراء هذه الدراسة التطبيقة علي أسلوب المقابلة الشخصية المقننة مع مسئولي إدارة الشركة المذكورة، وذلك من خلال تصميم استمارة مقابلة تتضمن العديد من الأسئلة، حيث تم تقسيم هذه الاستمارة إلي ستة أقسام رئيسة تستهدف التعرف علي الجوانب التالية:
  - تحديد البيانات الأساسية للشركة من نشأتها.
  - رصد تطور أداء الشركة في مجل تصدير المنسوجات.
  - معرفة نظام الشركة في إدارة جودة تصدير منتجاتها.
  - تحديد مدى التعاون الحكومي مع الشركة في زيادة جودة تصدير منتجاتها.
  - تقييم جودة تصدير منتجات المنسوجات المصرية للخارج.
  - الوقوف علي الاعتبارات المتعلقة بتحسين جودة التصدير لمنتجات المنسوجات بصفة عامة.

ويتعين قبل استعراض دراسة حالة شركة فيوتشر فاشون كدراسة تطبيقية للدراسة المقدمة، التعريف بالنظام الاستثماري لهذه الشركة، وهو " نظام المناطق الحرة"، حيث تعمل الشركة وفقا لنظام المناطق

الحرة ، وهو نظام استثماري يختلف عن نظام الاستثمار الداخلي وكذلك يختلف عن المناطق الاستثمارية. ونظرا لأن الشركة محل الدراسة تخضع لنظام المناطق الحرة، فأنه من الأهمية بما كان توضيح خصائص هذا النظام، وذلك علي النحو المبين النقاط الأساسية التالية : [١]

- تتكون المناطق الحرة على مستوى الجمهورية من تسع مناطق حرة عامة تم تجهيزها وتزويدها بالمرافق والبنية الأساسية وبدأت النشاط بكل من محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط والمنطقة الإعلامية بمحافظة السادس من أكتوبر والمنطقة الحرة بشبين الكوم بمحافظة المنوفية والمنطقة الحرة بقفط بمحافظة قنا.
- تتمتع المشروعات الموجودة بالمناطق الحرة بالحوافز والضمانات التالية :
  - حرية اختيار مجال الاستثمار.
  - تحويل الأرباح والمال المستثمر.
  - الاستيراد من السوق المحلى أو الخارجي.
  - تحديد أسعار المنتجات.
  - الاستيراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.
  - عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وعدم وجود حدود لرأس المال، وعدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المعمول بها داخل البلاد .
  - إعفاء الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية. وكذلك إعفاء واردات وصادرات مشروعات المناطق الحرة من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية. فضلاً عن إعفاء كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلى .
  - ضمان عدم تأميم أو مصادرة المشروعات، وعدم رفع الدعاوى العمومية على المشروعات إلا بعد موافقة الهيئة .
  - منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة.
  - منح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناءًا علي طلب المشروع.
- بلغ عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة ١٠٩٤ مشروعًا برؤوس أموال بلغت ١٠,٨ مليار دولار وتكاليف استثمارية تُقدر بنحو ٢٥,٨ مليار دولار توفر ١٨٩٩٥٥٢ ألف فرصة عمل في نهاية سبتمبر عام ٢٠١٧:[٢]

---

[١] تقرير أداء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتي ٢٠١٥/١٢/٣١.
[٢] بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ٢٠١٧/١٢/٩.

- يوجد بالمنطقة الحرة العامة بمدينة نصر عدد (١٢٨) مشروعاً بنظام المناطق الحرة العامة. بلغت إجمالي رأس مال هذه المشروعات نحو ٤٦٦,٥ مليون دولار بتكلفة استثمارية تصل إلي ١,٢ مليار دولار تقريباً. ويعمل بهذه المنطقة نحو ٢٢,٥ ألف عامل وتتحدد أهم الأنشطة التي تزاولها هذه المشروعات في الآتي:
  - صناعة الملابس والمنسوجات.
  - تصنيع الأدوات والأجهزة الكهربائية وقطع غيارها.
  - تصنيع الجلود والمنتجات الجلدية.
  - تصنيع السيارات ووسائل النقل وصناعاتها المغذية.
  - تعبئة وتغليف المنتجات المختلفة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تصنيف النتائج التي خلصت إليها الدراسة التطبيقية علي النحو التالي:

أولا- النتائج المرتبطة بتطور أداء الشركة في مجل تصدير المنسوجات.

يمكن تحديد هذه النتائج في الأتي:-

- تتمثل أهم الأسباب التي دفعت الشركة للاستثمار في مجال صناعة المنسوجات فيما كانت تشهدها صناعة الملابس من ازدهار كبير في الفترة التي بدأت فيها الشركة نشاطها، حيث كانت صادرات الملابس تحتل الصدارة في ذلك الوقت.
- وجاءت فكرة قيام الشركة بتصدير منتجاتها للخارج من زيارة أحد العملاء الأجانب إلى الشركة ورغبته في استيراد منتجاتها بإشتراط توفر مواصفات الجودة والمواصفات القياسية.
- تقوم الشركة بتصدير كامل منتجاتها للخارج، حيث تستهدف منتجات الشركة الأسواق الأمريكية والأوروبية
- يوجد لدى الشركة خطة تصديرية لمنتجاتها، وتحدد أهم ملامح هذه الخطة فيما يلي:
  - الحفاظ على العملاء الحاليين والبحث عن عملاء جدد .
  - تدريب الأيدي العاملة وتطوير سياسة الجودة الخاصة بالشركة حتى تتماشى مع الأسواق العالمية.
- يتمثل المدى الزمني الذي يتم فيه وضع الخطة التصديرية لمنتجات الشركة كل سنة.

- استطاعت الشركة الانتقال من مرحلة الإنتاج إلي مرحلة التصدير للخارج في غضون سنة من تاريخ تأسيسها في عام ٢٠٠١. وتتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الشركة في هذه المرحلة فيما يلي:
  - صعوبة الحصول على الأيدي العاملة التي تمكن الشركة من إنتاج منتجات ذات جودة عالية بما يتماشى مع المواصفات القياسية في الأسواق العالمية .
  - صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة للنشاط (البيروقراطية).

ثانيًا- النتائج المتعلقة بتطور نظام الشركة في إدارة جودة تصدير منتجاتها.

يمكن تحديد هذه النتائج في الأتي:

- تتبنى الشركة نظام محددًا لإدارة جودة منتجاتها، فلديها إدارة الجودة التي يعود تاريخ إنشائها تاريخ بدء نشاط الشركة منذ عام ٢٠٠١.
- بلغ عدد العاملين في إدارة الجود نحو ٤٥ عاملا تتمثل أهم مهامهم فيما يلي:
  - وضع نظام الجودة.
  - متابعة تطبيق نظام الجودة داخل الشركة.
  - التعاون مع ممثلي مستوردي منتجات الشركة في الأسواق الأوربية والأمريكية في التأكد من توفر مواصفات الجودة والمواصفات القياسية في منتجات الشركة المصدرة لتلك الأسواق، حيث يقوم هؤلاء المستوردون بتعيين ممثلين عنهم ويتم استقدامهم للشركة للقيام بهذه المهمة.
- تتحدد المسميات الوظيفية للعاملين بإدارة الجودة بالشركة وكذلك مؤهلاتهم علي النحو المبين بالجودل التالي:

المسمي الوظيفي	المؤهلات الحاصل عليها
مدير الجودة	بكالوريوس رقابة جودة
رئيس قسم الجودة	بكالوريوس رقابة جودة
رئيس قسم الجودة	بكالوريوس اقتصاد منزلي
مشرف جودة	دبلوم فني صناعي
مشرف جودة	دبلوم فني صناعي

- يتمثل الهدف الأساسي للشركة من وراء تبنى نظام لإدارة جودة تصدير منتجاتها، في زيادة صادراتها وزيادة حصتها في الأسواق الخارجية.

- استعانت الشركة بعدة جهات استشارية في تنفيذ نظامها لإدارة جودة تصدير منتجاتها، حيث تتمثل هذه الجهات في الأتي:
  - الشركات المؤهلة للحصول على شهادات الجودة.
  - الشركات المانحة لشهادات الجودة.
  - الهيئة العامة للمواصفات والجودة.
- تقوم الشركة بتدريب المسئولين لديها عن إدارة جودة تصدير منتجاتها، وتتفاوت ميزانية تدريب الشركة لهؤلاء المسئولين من عام إلي آخر. وتتمثل أهم البرامج التدريبة المخصصة لهم، في الأتي:
  - أيزو 9001.
  - أيزو 18000.
  - يزو ١٤٠٠٠.
  - OSha.
- تقوم الشركة بإدخال التغييرات في مواصفات المنتجات التي تصدرها للخارج ثم تحسين بعض مواصفات الجودة الحالية كل مدة تتراوح بين العام والأربعة أعوام.
- يمكن ترتيب أهم العوامل التي ساعدت في نجاح الشركة في تصدير منتجاتها للأسواق الدولية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية علي النحو التالي:
  ١. اختبار المنتج قبل تقديمه للسوق ومدى توفر الجودة فيه.
  ٢. الترويج الفعال.
  ٣. دراسة وتحليل السوق.
  ٤. انخفاض السعر.
  ٥. انتشار منافذ توزيع المنتج بالخارج

ثالثًا- تحديد مدى التعاون الحكومي مع الشركة في زيادة جودة تصدير منتجاتها.

يمكن تحديد أهم النتائج المتصلة بهذا الجانب فيما يلي:

- تتبنى الشركة أكثر من مواصفة تحرص علي توفرها في منتجاتها التي تستهدف التصدير للخارج، حيث تهتم الشركة بتوفر المواصفات التالية في منتجاتها:
  - المواصفات الدولية (ISO / IEC) .
  - المواصفات الأوربية (EN).
- تساعد الحكومة الشركة في تبني المواصفات سالفة الذكر.
- تساعد الحكومة الشركة في الوصول إلى الأسواق الخارجية والمعارض الدولية .
- **وتتمثل** أهم مشاكل الشركة في التصدير للدول الأخرى، في عدم القدرة على المنافسة السعرية لمنتجاتها مع نظيراتها.
- تتحدد أهم الدول المنافسة لمصر في مجال صناعة المنسوجات بصفة عامة ولمنتجات الشركة بصفة خاصة، في كل من الهند وباكستان والصين وهونج كونج. وتتمثل أهم تفوق هذه الدول علي مصر في هذا المجال، إلي الأسباب التالية:
  - حرص هذه الدول علي تعديل القوانين والسياسات المتصل بالاستثمار والجودة بهدف تطويرها بما يتماشي مع الاتجاهات الجديدة في الأسواق الدولية.
  - تسهيل الإجراءات وتشجيع المشروعات الصناعية ودعمها.

رابعا – تقييم جودة تصدير منتجات المنسوجات المصرية للخارج:

يمكن تحديد هذه النتائج من خلال تقييم القائمين علي إدارة الشركة للعبارات الواردة بالجدول التالي:

رقم العبارة	العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	سهولة الحصول على الموافقات المطلوبة لتصدير منتجات الشركات للخارج.				✔	
٢	تتوفر في مصر منظومة متكاملة لإدارة جودة التصدير للمشروعات العاملة في صناعة المنسوجات.				✔	
٣	هل يوجد ازدواجية وتتداخل في اختصاصات وخدمات الجهات المعنية بجودة المنتجات ومواصفاتها القياسية.				✔	
٤	يتوفر لدى المستثمرين العاملين في صناعة المنسوجات الوعي الكافي بأهمية ثقافة جودة التصدير وضرورة تطبيقها.		✔			
٥	سهولة الحصول علي الخبرات والمهارات التي تمكن الشركات من إدارة جودة التصدير لمنتجاتها بفاعلية.		✔			
٦	سهولة الحصول علي أحدث المواصفات العالمية المطلوبة لجودة التصدير للخارج.				✔	
٧	تحقق مشروعات صناعة المنسوجات التي تستهدف التصدير للخارج أرباح مرتفعة مقارنة بمشروعات صناعة المنسوجات التي تستهدف السوق المحلي.					✔

- قام مسئولي الشركة بترتيب الجهات الحكومية وفقا لتعاونها ودعها للشركة في تصدير منتجاتها للخارج فيما يتعلق بمجال جودة المنتجات – حسب درجة التعاون من الأكثر تعاوناً إلى الأقل تعاوناً – وذلك علي النحو التالي:
  ١. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (وزارة التجارة الخارجية والصناعة).
  ٢. الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (وزارة التجارة الخارجية والصناعة).
  ٣. مجلس تصدير المنسوجات (وزارة التجارة الخارجية والصناعة).
  ٤. صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج.
- بصفة عامة، إدارة الشركة غير راضية عن منظومة إدارة جودة تصدير منتجات الشركة للخارج.

خامسًا– الوقوف علي الاعتبارات المتعلقة بتحسين جودة التصدير لمنتجات المنسوجات بصفة عامة:

يمكن تحديد هذه النتائج علي النحو التالي:

- يرى مسئولي إدارة الجودة بالشركة أن أهم وسائل زيادة الصادرات المصرية في مجال صناعة المنسوجات من وجهة نظرهم، تتمثل فيما يلي:
  – تذليل عوائق النفاذ للأسواق الخارجية، وفي مقدمتها تحسين جودة السلع المصدرة للخارج.
  – الترويج والتسويق للمنتجات المصرية.
  – تطوير اللوجيستيات.
  – تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير.
- يرى مسئولي إدارة الجودة بالشركة أن وسائل تحسين جودة التصدير للمشروعات العاملة في مجال صناعة المنسوجات على وجه الخصوص، تتحدد في الأتي:
  – تطوير العمليات الصناعية من خلال خبراء لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة العاملين.
  – تأهيل الكوادر من خلال دورات تدريبية وتنظيم عدد من ورش العمل.